

٢٨٩

منهاج الوصول
الى علم
الاصول

البيضاوي

١٦١
٢٨٩

٢١٢

كتاب منهاج البيناري

في علم الأصول



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	منهاج الوصول في الأصول
اسم المؤلف	عبد الله بن محمد بن محمد البيناري
تاريخ التأليف	١٢٩٩
عدد الأوراق	٨٤
ملاحظات	اصول نقد
رقم التسجيل	٢١٦
تاريخ التسجيل	٢١٦

٢٢٨٧
٢٢٨٧/٢٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
تَقْدُسُ مَنْ تَجَدَّدَ بِالْعِظَةِ وَالْجَلَالِ • وَتَنَزَّهُ مَنْ تَقَرَّدَ
بِالْقَدَمِ وَالْكَمَالِ • عَنْ مُنَاسِبَةِ الْأَشْيَاءِ وَالْأَمْثَالِ
وَمُضَادَّةِ الْحُدُوثِ وَالزُّوَالِ • مُقَدَّرِ الْأَرْزَاقِ
وَالْأَحْجَالِ • وَمُدَبِّرِ الْكَائِنَاتِ فِي الْأَزَلِ الْأَزَالِ •
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ **مُحَمَّدٌ** عَلَى
فَضْلِهِ الْمُرَادِ فِي الْمُنَوَالِ • وَنَشْكُرُهُ عَلَى مَا عَمَّنَا
مِنَ الْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ • وَنُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ الْهَادِي
إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ •
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ خَيْرِ صَحْبٍ وَآلٍ وَ**بَعْدُ** فَإِنْ أَوَّلِيَا
مَا تَهَيَّئُوا لَهُمُ الْعَوَالِي • وَتَصَرَّفُوا فِيهِ الْإِيَّامُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
تَقْدُسُ مَنْ تَجَدَّدَ بِالْعِظَةِ وَالْجَلَالِ • وَتَنَزَّهُ مَنْ تَقَرَّدَ
بِالْقَدَمِ وَالْكَمَالِ • عَنْ مُنَاسِبَةِ الْأَشْيَاءِ وَالْأَمْثَالِ
وَمُضَادَّةِ الْحُدُوثِ وَالزُّوَالِ • مُقَدَّرِ الْأَرْزَاقِ
وَالْأَحْجَالِ • وَمُدَبِّرِ الْكَائِنَاتِ فِي الْأَزَلِ الْأَزَالِ •
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ **مُحَمَّدٌ** عَلَى
فَضْلِهِ الْمُرَادِ فِي الْمُنَوَالِ • وَنَشْكُرُهُ عَلَى مَا عَمَّنَا
مِنَ الْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ • وَنُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ الْهَادِي
إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ •
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ خَيْرِ صَحْبٍ وَآلٍ وَ**بَعْدُ** فَإِنْ أَوَّلِيَا
مَا تَهَيَّئُوا لَهُمُ الْعَوَالِي • وَتَصَرَّفُوا فِيهِ الْإِيَّامُ

وَالنَّبِيَّانِ • تَعْلَمُ الْمَعَالِمَ الدِّينِيَّةَ وَالْكَشَفُ عَزَّ قَا
الْمِلَّةَ الْحَنِيفِيَّةَ • وَالْعَوْرَةَ فِي تَيَّارِ حَارِ مُشْكَلاتِهِ
وَالْفَخْرَ اسْتَارَ اسْتِرَارَ مَعْصَلَاتِهِ • وَأَزْكَى كَابِنَا
هَذَا مِنْهَا حَاجِ الْوُصُولِ • إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ • لِلْجَامِعِ
بَيْنَ الْمَعْقُولِ وَالْمَشْرُوعِ • الْمُنَوَسِّطُ بَيْنَ الْأُصُولِ
وَالْفُرُوعِ • وَهُوَ وَإِنْ ضَعُفَ حُجْمُهُ • كَبُرَ عِلْمُهُ
وَكَثُرَتْ فَوَائِدُهُ • وَجَلَّتْ عَوَائِدُهُ • جَمَعَتْهُ رَجَاءُ
أَنْ يَكُونَ سَبِيلاً لِرِشَادِ الْمُسْتَفِيدِينَ • وَخَافَ
يَوْمَ الدِّينِ • وَاللَّهُ تَعَالَى حَقِيقُ تَحْقِيقِ رَجَاءِ
الرَّاجِينَ **أُصُولُ الْفِقْهِ** مَعْرِفَةُ دَلَائِلِ النِّقَةِ
إِجْمَالًا وَكَيْفِيَّةً الْإِسْتِفَادَةَ مِنْهَا وَحَالَ الْمُسْتَفِيدِ



عن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأصل في معيار معيار
 اللغة ومعناها في الاصطلاح
 فاما معناه اللغوي فمختلفا
 فاما معناه الاصطلاحي
 فمختلفا
 فاما معناه اللغوي
 فمختلفا
 فاما معناه الاصطلاحي
 فمختلفا

وَالْفِقْهُ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمَكْتُسَبِ
 مِنْ إِدْلَاهَا النَّفْصِيَّةِ • قِيلَ الْفِقْهُ مِنْ بَابِ
 قُلْنَا الْمُجْتَهِدُ إِذَا ظَنَّ الْحُكْمَ وَجَبَ عَلَيْهِ
 الْفَتْوَى وَالْعَمَلُ بِهِ لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى وَجُوبِ
 اتِّبَاعِ الظَّنِّ فَالْحُكْمُ مُقْطُوعٌ بِهِ وَالظَّنُّ فِي طَرِيقِهِ
 وَدَلِيلُهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْكَبِيرِ وَالسَّانَةِ
 وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسُ وَلَا بُدَّ لِلْأُصُولِيِّ مِنْ تَصَوُّرِ
 الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِيَتِمَّ كُنْ مِنْ اتِّبَاعِهَا وَنَفْيِهَا لَا
 جَرَمَ رَبَّنَاهُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَسَبْعَةٍ كُتِبَ **أَمَّا** الْمَقْدَمَةُ
 فِي الْأَحْكَامِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا وَفِيهَا بَابَانِ **الْبَابُ**
 الْأَوَّلُ فِي الْحُكْمِ وَفِيهِ فُصُولُ **الفصل** الْأَوَّلُ فِي تَعْرِيفِ

الأصل في معيار معيار
 اللغة ومعناها في الاصطلاح
 فاما معناه اللغوي فمختلفا
 فاما معناه الاصطلاحي
 فمختلفا
 فاما معناه اللغوي
 فمختلفا
 فاما معناه الاصطلاحي
 فمختلفا

وَالْفِقْهُ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمَكْتُبِ
مِنْ أَدِلَّتِهَا النَّقْصِيَّةِ • قِيلَ الْفِقْهُ مِنْ بَابِ
الظُّنُونِ • قُلْنَا الْمَجْنُحُ إِذَا طَرَّ الْحُكْمُ وَجَبَ عَلَيْهِ
الْفَتْوَى وَالْعَمَلُ بِهِ لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى وَجُوبِ
إِتِّبَاعِ الظَّنِّ فَالْحُكْمُ مَقْطُوعٌ بِهِ وَالظَّنُّ فِي طَرِيقِهِ
وَدَلِيلُهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْكُتُبِ وَالسُّنَنِ
وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَلَا بُدَّ لِلْأَصُولِيِّ مِنْ تَصَوُّرِ
الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِيَتِمَّ مِنْ إِتِّبَاعِهَا وَنَفْيِهَا لَا
جَرَمَ رَبَّنَاهُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَسَبْعَةٌ كُتِبَ **أَمَّا** الْمُقَدِّمَةُ
فَفِي الْأَحْكَامِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا وَفِيهَا بَابَانِ **الْبَابُ**

الأول في الحكيم وفيه فصول الفصل الأول في تعريفة

الحكم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين
بالإقتضاء أو التخيير. قالت المعتزلة خطاب
الله تعالى قد تم عندكم والحكم حادث لآنة يوصف
به ويكون صفة لفعل العبد ومعللاً به كقولنا
حلت بالنكاح وحرمت بالطلاق. وإيضاً فهو
الدلوك وما نعيه النجاسة وصحة البيع وفساد
خارجة عنه. وإيضاً فيه التردد وهو ينال
التخديد. قلنا الحادث المتعلق بالحكم
متعلق بفعل العبد لا صفة كالقول المتعلق
بالمعدومات والنكاح والطلاق ونحوهما
معرفة له كالعالم للصانع والموجبة والمال

الحكم خطاب الله تعالى المتعلق بآفعال المكلفين
بالإقتضاء أو التخيير. قالت المعتزلة خطاب
الله تعالى قد تم عندكم والحكم حادث لآنة يوصف
به ويكون صفة لفعل العبد ومعللاً به كقولنا
حلت بالنكاح وحرمت بالطلاق. وإيضاً فهو
الدلوك وما نعيه النجاسة وصحة البيع وفساد
خارجة عنه. وإيضاً فيه الترديد وهو ينال في
التحديد. قلت الحادث يتعلق بالحكم
متعلق بفعل العبد لا صفة كالقول المتعلق
بالمعدومات والنكاح والطلاق ونحوهما
معرفة له كالعالم للصانع والموجبة والمأنة

وَنَافِلَةٌ وَالْحَرَامُ مَا يَدْرُسُ رِعَايَةَ وَالمَكْرُوهُ مَا
يُمَدَّحُ شَرْعًا تَارِكُهُ وَلَا يَدْرُسُ فَاعِلُهُ وَالمُبَاحُ مَا
لَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ مَدْحٌ وَلَا دَمٌ • الثَّانِي
مَا نَهَى عَنْهُ شَرْعًا فَفَيْحٌ وَالاِحْسَنُ كَالْوَاجِبِ
وَالْمَنْدُوبِ وَالمُبَاحِ وَفِعْلٌ غَيْرُ الْمَكْلَفِ • وَالمُعْتَرِ
قَالُوا مَا لَيْسَ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ الْعَالِمِ بِحَالِهِ أَنْ يَفْعَلَ
وَمَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَ وَرُبَّمَا قَالُوا الْوَاقِعُ عَلَى صِفَةٍ
تُوجِبُ الدَّمَ أَوْ المَدْحَ فَالْحَسَنُ يُفَسِّرُهُمُ الْآخِرُ
الْآخِرُ • الثَّالِثُ قِيلَ الْحُكْمُ إِمَّا سَبَبٌ
أَوْ مُسَبَّبٌ كَجَعْلِ الزَّنا سَبَبًا لِتَحَابِ الْجُلْدِ
عَلَى الرَّائِي فَإِنْ أُرِيدَ بِالسَّبَبِيَّةِ الْإِعْلَامُ فَحَقُّ

وَسَمِّيَتْهَا حَكْمًا حَتَّى لَفْظِي وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا الشَّيْءُ
فَبَاطِلٌ لِأَنَّ الْحَادِثَ لَا يُؤْتَرِكُ فِي الْقَدِيمِ وَلِأَنَّهُ
مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ لِلْفِعْلِ جِهَاتٍ تَوْجِبُ الْقُبْحَ وَالْحُسْنَ
وَهُوَ بَاطِلٌ. الرَّابِعُ الصَّحَّةُ اسْتِتْبَاعُ الْغَايَةِ
وَبِإِزَائِهَا الْبُطْلَانُ وَالْفَسَادُ وَغَايَةُ الْعِبَادَةِ
مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَسُقُوطُ الْقَضَاءِ
عِنْدَ الْفُقَرَاءِ فَصَلَاةٌ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ صَحِيحَةٌ
عَلَى الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي وَغَايَةُ الْمَعَامَلَةِ تَرْبِيَةُ
أَثَارِهَا عَلَيْهَا وَأَبُو حَنِيفَةَ سَمَّى مَا لَمْ يُشْرَعْ بِأَصْلِهِ
وَوَصَفَهُ كَيْفَ الْمَلَأْتِجَ بَاطِلًا وَمَا شَرَعَ بِأَصْلِهِ
دُونَ وَصَفِهِ كَالرَّبَا فَاسِدًا. وَالْإِجْرَاءُ هُوَ

الْأَدَاءُ الْكَافِي لِسُقُوطِ التَّعْبُدِ بِهِ. وَقِيلَ هُوَ
سُقُوطُ الْقَضَاءِ وَرَدَّ بِأَنَّ الْقَضَاءَ جَنِيدٌ لَمْ يَجِبْ
لِعَدَمِ الْمَوْجِبِ فَكَيْفَ سَقَطَ وَبِأَنَّكُمْ تَعْمَلُونَ
سُقُوطَ الْقَضَاءِ بِهِ وَالْعِلَّةُ غَيْرُ الْمَعْلُولِ وَإِنَّمَا
يُوصَفُ بِهِ وَلِعَدَمِهِ مَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ كَالصَّلَاةِ
لَا الْمَعْرِفَةِ وَرَدَّ الْوَدِيعَةَ. الْخَامِسُ الْعِبَادَةُ
إِنْ وَقَعَتْ فِي وَقْتِهَا الْمَعِينِ وَلَمْ تَسْتَبْقِ بِأَدَاءِ
مُخْتَلٍ فَأَدَاءٌ وَالْإِفَاعَادَةُ وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهُ
وَوُجِدَ فِيهِ سَبَبٌ وَجُوبُهَا فَقَضَاءٌ وَجِبَ أَدَاؤُهُ كَمَا
الْمُتْرُوكَةُ قَضَاءٌ أَوْ لَمْ يَجِبْ وَأَمَّا كَصَوْمِ الْمُسَافِرِ
وَالْمَرِيضِ أَوْ امْتَنَعَ عَقْلًا كَصَلَاةِ النَّائِمِ أَوْ شَرَعَ كَصَوْمِ

الحايض ولو ظن المكلف انه لا يعيش الى آخر
الوقت تصيق عليه فان عاش وفعل في اجره
فقضاء عند القاضي داء عند الحجة واد لا
عبرة بالظن البين خطاؤه. السادس الحكم
ان ثبت على خلاف الدليل لعذر فرخصة تحل
المينة للمضطّر والقصر والفطر للمسافر واجبا
ومن دوا ومباحا ولا فريضة **الفصل**
الثالث في احكامه وفيه مسائل. الاولى
الوجوب قد يتعلق بمعين وقد يتعلق بمبهم
من امور معينة كخصال الكفارة ونصب احد
المستعدين للإمامة. وقالت المعتزلة الكل

والجزم

واجب على معني انه لا يجوز الإخلال بالجميع
ولا يجب الايمان به فلا خلاف في المعنى. قيل
الواجب معين عند الله تعالى دون الناس
ورد بان التعيين تحيل ترك ذلك الواحد والخير
يجوزة. وثبت اتفاقا في الكفارة فانتهى الأو
قيل يحتمل ان المكلف يختار المعين أو يعين
ما يختاره أو يسقط بفعل غيره. واجيب عن
الأول بانه يوجب تفاوت المكلفين فيه وهو
خلاف النص والاجماع وعن الثاني بان الوجوب
محقق قبل اختياره وعن الثالث بان الثاني بايها
أت بالواجب اجماعا. قيل ان أت بالكل معا

فَالَا مِثَالُ أَمَّا بِالْكُلِّ فَالْكُلُّ وَاجِبٌ أَوْ بِكُلِّ
وَاحِدٍ فَجَمْعُ مُؤَثَّرَاتٍ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ أَوْ وَاحِدٍ
غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَلَمْ يَوْجَدْ أَوْ مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ
وَأَيْضًا الْوَجُوبُ مُعَيَّنٌ فَيَسْتَدْعِي مُعَيَّنًا وَلَيْسَ
الْكُلُّ وَلَا كُلُّ وَاحِدٍ وَكَذَا الثَّوَابُ عَلَى الْفِعْلِ
وَالْعِقَابُ عَلَى التَّرِكِ فَإِذَا الْوَاجِبُ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ
وَاجِبٌ عَنِ الْأَوَّلِ بَأَنَّ الْأَمْتَالَ بِكُلِّ وَاحِدٍ
وَتِلْكَ مَعْرِفَاتٌ وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّهُ يُسْتَدْعِي أَحَدَهَا
لَا يَعْنِيهِ كَالْمَعْلُولِ الْمُعَيَّنِ الْمُسْتَدْعِي عِلَّةً مِنْ
غَيْرِ تَعْيِينٍ وَعَنِ الْآخَرِينَ أَنَّهُ يُسْتَحَقُّ ثَوَابٌ
أَوْ عِقَابٌ أَمْوَرٌ لَا يَجُوزُ تَرْكُ كُلِّهَا وَلَا يَجِبُ

الْفِعْلُ

فَعَلَهَا تَذَنُّبٌ • الْحُكْمُ قَدْ تَعَلَّقَ عَلَى التَّرْتِيبِ
فَحَرَمُ الْجَمْعِ كَأَكْلِ الْمَذْكِيِّ وَالْمَيْتَةِ أَوْ بَسَاحِ كَالْوُضوءِ
وَالْيَتَمِّمِ أَوْ يَسْتَنْ كَكَفَّارَةِ الصَّوْمِ • الْمَسْئَلَةُ
الثَّانِيَّةُ الْوَجُوبُ إِنْ تَعَلَّقَ بِوَقْتٍ فَإِنَّمَا أَنْ
يَسَارِوِي الْفِعْلَ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَهُوَ الْمُضَيِّقُ
أَوْ يَنْقُصُ عَنْهُ فَيَمْنَعُهُ مَنْ مَنَعَ الذَّكْلِفَ بِالْمَحَا
لِ الْغَرَضِ الْقَضَاءُ كَوَجُوبِ الظُّهْرِ عَلَى الرَّائِدِ
عَدُّهُ وَقَدْ تَقَيَّ قَدْ رُتِكِبِيرَةٌ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ
فَيَقْتَضِي إِيقَاعَ الْفِعْلِ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ
لِعَدَمِ أَوْ كِدَيَّةِ الْبَعْضِ • وَقَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ
بِجُوزِ تَرْكِهِ فِي الْأَوَّلِ بِشَرْطِ الْعَزْمِ فِي الثَّانِي

وَالْأَلْجَازَ تَرَكَ الْوَاجِبَ بِإِلْبَاسٍ • وَرُدَّ بَيَانُ
 الْعَزْمِ لَوْ صَلَحَ بَدَلًا لِتَأْدِي الْوَاجِبِ بِهِ وَبَيَانُهُ
 لَوْ وَجِبَ الْعَزْمُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي لِتَعَدُّ الْبَدَلِ
 وَالْمَبْدَلِ وَاحِدًا • وَمِمَّا مَنُ قَالَ خُصَّ بِالْأَوَّلِ
 وَفِي الْآخِرِ قَضَاءُ • وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ خُصَّ
 بِالْآخِرِ وَفِي الْأَوَّلِ تَعْجِيلُ • وَقَالَ الْكَرْمَنِيُّ
 الْآتِي بِهِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ بَقِيَ عَلَى صِفَةِ الْوُجُوبِ
 يَكُونُ مَا فَعَلَهُ وَاجِبًا إِجْتِزَاءً بِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ
 فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لَمْ يَحْزَرْكَه • قُلْنَا الْمَكْلَفُ
 مُخَيَّرٌ بَيْنَ آدَائِهِ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ **فَرَعُ**
 الْمَوْسَعِ قَدْ يَسَعُ الْعُمُ كَالْحُجِّ وَقَضَاءُ الْفَائِتِ

وَالْأَنَافِلَةُ

فِي
 الْعَزْمِ

فَلَهُ

فَلَهُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَتَوَقَّعْ فَوَاتُهُ أَنْ أُخْرِمَ مِنْ أَوْ كَبُرَ
 الْمَسْئَلَةُ الثَّالِثَةُ الْوُجُوبُ أَمَّا أَنْ يَتَنَاوَلَ كُلُّ
 وَاحِدٍ مِنَ الْمُكَلِّفِينَ كَالصَّلَاةِ الْحَمْسِ أَوْ وَاحِدًا
 مَعَيْنًا كَالنَّجْدِ وَيُسَمَّى فَرْضَ عَيْنٍ أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ
 كَالْجِهَادِ وَيُسَمَّى فَرْضًا عَلَى الْكِفَايَةِ فَإِنْ ظَنَّ كُلُّ
 ظَائِفَةٍ أَنْ غَيْرَهُ فَعَلَّ سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ وَإِنْ ظَنَّ
 أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ وَجِبَ • الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعَةُ وَجُوبُ
 الشَّيْءِ مُطْلَقًا يُوْجِبُ وَجُوبَ مَا لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِهِ
 وَكَانَ مَقْدُورًا • قِيلَ يُوْجِبُ السَّبَبُ دُونَ الشَّرْطِ
 وَقِيلَ لَا فِيهِمَا • لَنَا أَنَّ التَّكْلِيفَ بِالْمَشْرُوطِ
 دُونَ الشَّرْطِ مُحَالٌ قِيلَ يَخْتَصُّ بِوَقْتٍ وَجُودِ الشَّرْطِ

١

قُلْنَا خِلَافُ الظَّاهِرِ قِيلَ إِنْجَابُ الْمُقَدِّمَةِ أَيْضًا
كَذَلِكَ. قُلْنَا لَا فَإِنَّ اللَّفْظَ لَمْ يَدْفَعْهُ تَنْبِيْهُ
مُقَدِّمَةُ الْوَاجِبِ إِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ عَلَيْهَا وَجُودُهُ
شَرْعًا كَالْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ أَوْ عَقْلًا كَالْمَشْيِ لِلْحَجِّ
أَوِ الْعِلْمِ بِهِ كَالْإِثْبَانِ بِالْحُمْسِ إِذَا تَرَكَ وَاحِدًا
وَنَسِيَ وَسَتَرْتَنِي مِنَ الرُّكْبَةِ لَسْتِ بِالْفَخْرِ **فَرُوعُ**
الْأَوَّلُ لَوْ اشْتَبَهَتْ الْمُنْكَوْحَةُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ
حُرْمَتَا عَلَيَّ مَعْنَى أَنَّهُ يُحِبُّ الْكَفَّ عَنْهُمَا. الثَّانِي
لَوْ قَالَ أَحَدًا طَائِلُ حُرْمَتَا تَغْلِيْبًا لِلْحُرْمَةِ
وَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَعَيِّنُ أَحَدَاهُمَا لَكِنْ مَا لَمْ
يُعَيِّنْ لَمْ يَتَّعَيَّنْ. الثَّالِثُ الزَّائِدُ عَلَيَّ مَا يَنْطَلِقُ

عليه

عَلَيْهِ الْإِسْتِمُّ مِنَ الْمَسْحِ غَيْرُ وَاجِبٍ وَإِلَّا لَمْ يَجْرُزْ رُكْعُهُ
الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَجُوبُ الشَّيْءِ يَسْتَلِمْ مِنْ حُرْمَةٍ
تَقْيِضُهُ لِأَنَّهُ جَزْءٌ وَالذَّالُّ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَيْهَا
بِالتَّضَمُّنِ. قَالَتْ الْمُعْتَزِلَةُ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا الْمَوْجِبُ
قَدْ يَفْعَلُ عَنْ تَقْيِضِهِ. قُلْنَا لَا فَإِنَّ الْإِنْجَابَ
يَدُونُ الْمَنْعِ مِنْ تَقْيِضِهِ مُحَالٌ وَإِنْ سَلِمَ فَمَنْقُوضٌ
بِوُجُوبِ الْمُقَدِّمَةِ. الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ
الْوُجُوبُ إِذَا سَمَحَ بِقِيِّ الْجَوَازِ لِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوُجُوبِ
يَتَضَمَّنُ الْجَوَازَ وَالنَّاسِخُ لَا يَنْأَفِيهِ فَيَرْتَفِعُ الْوُجُوبُ
بِارْتِفَاعِ الْمَنْعِ مِنَ التَّرْكِ. قِيلَ الْجِنْسُ يَتَقَوَّمُ
بِالْفَصْلِ فَيَرْتَفِعُ بِارْتِفَاعِهِ. قُلْنَا لَا وَإِنْ سَلِمَ

9

فَيَتَقَوَّمُ بِفَضْلِ عَدَمِ الْحَرَجِ • الْمَسْئَلَةُ السَّابِعَةُ
الْوَاجِبُ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ • قَالَ الْكُتُبِيُّ فَعَلِ الْمُبَاحُ
تَرْكُ الْحَرَامِ وَهُوَ وَاجِبٌ • قُلْنَا لَا يَلْبَسُ بِهِ يَحْصُلُ
وَقَالَتِ الْفُقَهَاءُ يُجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرْءِ
وَالْمُسَافِرِ لَا تَهْمُ شَهْدُ وَالشَّهْرُ وَهُوَ مُوجِبٌ
وَأَيْضًا عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ بِقَدَرِهِ • قُلْنَا الْعَدْرُ
مَانِعٌ وَالْقَضَاءُ يُتَوَقَّفُ عَلَى السَّبَبِ لَا الْوُجُوبِ
وَالْأَمَّا وَاجِبُ قَضَاءِ الظُّهْرِ عَلَى مَنْ نَامَ جَمِيعَ الْوَقْتِ
البَابُ — الثَّانِي فِي مَا لَا يَبْدُلُ الْحُكْمَ مِنْهُ
وَهُوَ الْحَاكِمُ وَالْمُحْكُومُ عَلَيْهِ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فصولٍ
الفصل الأول فِي الْحَاكِمِ وَهُوَ الشَّرْعُ دُونَ

الْعَقْلُ لِمَا يَتَّبَعُ مِنْ فسادِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ • الْعَقْلِيَّينِ
فِي كِتَابِ الْمَصْبَاحِ • فَرَعَانِ عَلَى التَّنْزِيلِ الْأَوَّلِ
شُكْرُ الْمُنْعَمِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَقْلًا إِذْ لَا تَعْدِيَّةَ قَبْلَ
الشَّرْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ
رَسُولًا وَلَا نَدَّ لَوْ وَجِبَ لَوْجَبَ أَمَّا لِفَائِدَةِ الْمَشْكُورِ
وَهُوَ مُنْعَرٌ أَوَّلُ الشَّاكِرِينَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَّهُ مُشَقَّةٌ
بِلَا حِطِّ أَوْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا اسْتِقْلَالَ لِلْعَقْلِ بِهَا
قِيلَ يَدْفَعُ ظَنُّ ضَرَرِ الْأَجَلِ • قُلْنَا قَدْ يَتَضَمَّنُهُ
لَأَنَّهُ تَصَرَّفٌ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ وَكَأَنَّ شَرْهَاءَ بِحَقَارَةِ
الدُّنْيَا بِالْقِيَاسِ إِلَى كِبَرِ بَيَّأُوهِ وَلَا نَدَّ رُتْمًا لَا يَقَعُ
لَا يَقَا • قِيلَ يَنْقُضُ بِالْوُجُوبِ لِلشَّرْعِيِّ • قُلْنَا

إِحْبَابُ الشَّرْعِ لَا يَسْتَدْعِي فَايِدَ **الْفَرْعِ** الثَّانِي
الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ قَبْلَ الْبِعْثَةِ مُبَاحَةٌ عِنْدَ
الْبَصَرِيَّةِ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ مُحَرَّمَةٌ عِنْدَ الْبَغْدَادِيَّةِ
وَبَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ وَبَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَتَوَقَّفَ الشَّيْخُ
وَالصَّيْرَفِيُّ وَفَسَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَ الْحُكْمِ وَالْأَوَّلِ
أَنْ يُفْسَرَ بَعْدَ الْعِلْمِ لِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ تَمَّ عِنْدَهُ
وَلَا يَتَوَقَّفُ تَعَلُّقُهُ عَلَى الْبِعْثَةِ لِتَجْوِيزِهِ التَّكْلِيفَ
بِالْمَحَاكِ اخْتِجَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهَا انْتِفَاعٌ خَالٍ
عَنْ أَمَارَةِ الْمُفْسَدَةِ وَمَضَرَّةِ الْمَالِكِ فَيُبَاحُ
كَأَلِ السُّنْطَلَالِ بِجِدَارِ الْغَيْرِ وَالْأَقْبَاسِ مِنْ
نَارِهِ وَأَيْضًا الْمَوَاجِلُ اللَّذِيذَةُ خُلِقَتْ لِعَرْضَتِنَا

لَا مَشَاءَ

لَا مَشَاءَ الْعَبَثِ وَاسْتِغْنَائِهِ وَلَيْسَ لِلْإِضْرَارِ إِفْعَالٌ
فَهُوَ لِلنَّفْعِ وَهُوَ أَمَّا التَّلَذُّدُ أَوِ الْإِغْتِدَاءُ أَوِ الْإِحْتِنَاءُ
مَعَ الْمَيْلِ أَوِ الْإِسْتِدْلَالِ وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالشَّأْوِلِ
وَاجِبٍ عَنِ الْأَوَّلِ مَنَعَ الْأَصْلَ وَعَلَيْهِ الْأَوْصَالُ
وَالذَّوْرَانُ ضَعِيفٌ وَعَنِ الثَّانِي بَيَّنَّ أَعْمَالَهُ
تَعَالَى لَا يَغْتَلُّ بِالْفَرْصِ وَإِنْ سَلِمَ فَالْحَضَرُ مَمْنُوحٌ
وَقَالَ الْآخَرُونَ تَصَرَّفُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ
يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ فِي الشَّاهِدِ وَرُدَّ بِأَنَّ الشَّاهِدَ
يَنْتَضِرُ بِهِ دُونَ الْغَايِبِ **تَنْبِيْهُ** عَدَمُ الْحُرْمَةِ
لَا يُوجِبُ الْإِبَاحَةَ لِأَنَّ عَدَمَ الْمَنَعِ أَعْمُ مِنَ الْإِذْنِ
الفصل الثَّانِي فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَسَائِلُ

ون

الأولى أن المَعْدُومَ يَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ كَمَا أَنَا مَأْمُورٌ
بِحُكْمِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ • قِيلَ
إِنَّ الرَّسُولَ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ سَيُولَدُ فَاللَّهُ سَيَأْمُرُهُ
قُلْنَا أَمْرُ اللَّهِ فِي الْأَزَلِ مَعْنَاهُ أَنَّ فُلَانًا إِذَا
وُجِدَ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِكَذَا • قِيلَ الْأَمْرُ فِي الْأَزَلِ
وَلَا سَامِعَ وَلَا مَأْمُورَ عِبْتُ بِخِلَافِ أَمْرِ الرَّسُولِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ • قُلْنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقُبْحِ
الْعَقْلِيِّ مَعَ هَذَا فَلَا سَفَهَ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ فِي
النَّفْسِ طَلَبُ التَّعَلُّمِ مِنْ رَبِّ سَيُولَدُ • الْمَسْئَلَةُ
الثَّانِيَّةُ لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ الْغَافِلِ مِنْ أَحَالِ
تَكْلِيفِ الْحَالِ لِأَنَّ الْفِعْلَ امْتِسَالًا لَا يَعْتَمِدُ الْعِلْمَ

وَلَا يَكْفِي مَجَرَّدُ الْفِعْلِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَنَوْقُضَ بوجوب المعْرِفَةِ
وَاجِبَ بَيَانِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَشْنِي • الْمَسْئَلَةُ الثَّلَاثَةُ
الْإِكْرَاهُ الْمُلْجِي مُنَعُ التَّكْلِيفِ لِزَوَالِ الْقُدْرَةِ
حِينَئِذٍ • الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعَةُ التَّكْلِيفُ يَتَوَجَّهُ عِنْدَ
الْمُبَاشَرَةِ • وَقَالَتْ الْمَعْتَزَلَةُ بَلْ قَبْلَهَا • لَنَا
أَنَّ الْقُدْرَةَ حِينَئِذٍ قِيلَ التَّكْلِيفُ فِي الْحَالِ بِالْإِقْبَاعِ ع
فِي تَأْنِي الْحَالِ • قُلْنَا الْإِقْبَاعُ إِنْ كَانَ نَفْسُ الْفِعْلِ
فَحَالٌ فِي الْحَالِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَيَعُودُ الْكَلَامُ إِلَيْهِ
وَيَتَسَلَّلُ قَالُوا عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ وَاجِبُ الصُّدُورِ
قُلْنَا حَالِ الْقُدْرَةِ وَالذَّاعِيَةُ كَذَلِكَ **النَّصَر**

الثالث في المحكوم به وفيه مسائل الأولى
التكليف بالمحال جائز لأن حكمه لا يستدعي
غرضاً قبل لا يتصور وجوده فلا يطلب قلنا
إن لم يتصور امتنع الحكم بإسحاله غير وارجع
بالمستنع لذاته كإعدام القدر وقلي الحقائق
للإستقراء ولقوله تعالى لا يكلف الله نفساً
الأوسعها قل أمر أبا لهب بالإيمان بما أنزل
ومنه أنه لا يؤمن فهو جمع بين النقيضين قلنا
لا نسلم أنه أمر به بعد ما أنزل أنه لا يؤمن
المسألة الثانية الكافر مكلف بالفروع
خلافاً للحنفية وفرق قوم بين النفي والأمر لنا

أن الآيات الأمرة بالعبادة تنسأ ولهم والكفر
غير مانع لإمكان إزالته وأيضاً للآيات الموعدة
بترك الفروع كثيرة قوله تعالى وويل للمشركين
الذين لا يؤتون الزكاة وأيضاً أنهم كلفوا بالإيمان
كوجوب حد الزنا عليهم فيكونون مكلفين بالأمر
قياساً قبل الانتهاء ممكن دون الامتثال واجب
بأن مجرد الترك والفعل لا يكفي فاستويما وفيه
نظر قل لا يصح مع الكفر ولا قضاء بعد قلنا
الفايدة تضعيف العذاب المسألة الثالثة
امتثال الأمر لوجوب الجزاء لأنه إن بقي متعلقاً
به فيكون أمراً بتحصيل الحاصل أو بغيره فلم يمتثل

يَا كُتَيْبَةُ • قَالَ أَبُو هَاشِمٍ لَا يُوجِبُهُ كَمَا لَا يُوجِبُ
النَّهْيُ الْفَسَادَ • وَالْجَوَابُ طَلَبُ الْجَامِعِ ثُمَّ الْفَرْقُ
الْكِتَابُ الْأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ وَالْإِسْتِدْلَالِ
بِهِ بِتَوْقُفٍ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّغَةِ وَمَعْرِفَةِ أَقْسَامِهِ
وَهُوَ يُنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَعَامٍّ وَخَاصٍّ وَبُحْمَلٍ
وَمُبَيَّنٍّ وَنَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ فِي أَبْوَابِ
الْبَابِ الْأَوَّلِ فِي اللَّغَاتِ وَفِيهِ فُصُولُ
الْفَصْلِ الْأَوَّلِ فِي الْوَضْعِ لِمَا مَسَّتْ الْحَاجَةُ
إِلَى التَّعَاوُنِ وَالتَّعَارُفِ وَكَانَ اللَّفْظُ أَفِيدَ
مِنْ الْإِشَارَةِ وَالْمِثَالِ الْعُمُومِ وَأَيْسَرُ لَانَ الْحُرُوفِ
كَيْفِيَّاتٌ تَعْرِضُ لِلنَّفْسِ الضَّرُورِي وَضَعُ بَارِزًا

المعاني

المعاني الذَّهْنِيَّةُ لِذَوْرَانِهِ مَعَهَا لِيُفِيدَ النَّسَبَ
وَالْمُرَكَّبَاتِ دُونَ الْمَعَانِي الْمَفْرَدَةِ وَالْإِفِيدُورُ وَلَمْ
يَتَّبِعْ تَعْيِينَ الْوَاضِعِ وَالشَّيْخُ زَعَمَ أَنَّهُ تَعَالَى وَضَعَهَا
وَوَقَّفَ عِبَادَهُ لِقَوْلِهِ ^{عَلَيْهَا} وَعَلِمَ أَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا مَا
أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ وَاخْتِلَافُ السِّنَنِ كُمْ
وَالْوَايِكُمْ وَلَا تَهَا لَوْ كَانَتْ اصْطِلَاحِيَّةً لَا حِجِّجَ
فِي تَعْلِيمِهَا إِلَى اصْطِلَاحٍ آخَرَ وَيَتَسَلَّلُ وَلِجَازِ
التَّخْيِيرِ فَيَرْتَفِعُ الْأَمَانُ عَنِ الشَّرْعِ وَاجْتِبَابِ
بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ سَمَاتُ الْأَشْيَاءِ وَخَصَاصُهَا أَوْ مَا
سَبَقَ وَضَعَهَا وَالذَّمُّ لِلِإِعْتِقَادِ وَالتَّوْقِيفِ
يُعَارِضُهُ الْإِقْدَارُ وَالتَّسْلِيمُ بِالتَّرَدُّيدِ وَالْقَرَاءِ

كَمَا لِلْأَطْفَالِ وَالتَّغْيِيرُ لَوْ وَقَعَ لِأَشْتَرِ رِقَابٍ
أَبُو هَاشِمٍ الْكُلُّ مُصْطَلَحٌ وَإِلَّا فَالْتَوْقِيفُ أَمَّا
يَا لَوْحِي فَيَتَقَدَّمُ الْبَعْثَةُ وَهِيَ مُتَأَخِّرَةٌ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ
أَوْ خَلَقَ عِلْمَ ضُرُورِيٍّ فِي عَاقِلٍ فَيَعْرِفُهُ تَعَالَى
ضُرُورَةً فَلَا يَكُونُ مُكَلَّفًا أَوْ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ
بَعِيدٌ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ أَلْهَمَ الْعَاقِلَ بَانَ وَاضِعًا
وَضَعَهَا وَإِنْ سَلِمَ لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِالْمَعْرِفَةِ فَقَطْ
وَقَالَ الْأُسْتَاذُ مَا وَقَعَ بِهِ النَّبِيُّ إِلَى
الْإِصْطِلَاحِ بَوَاقِيهِ وَالْبَاقِي مُصْطَلَحٌ وَطَرِيقُ
مَعْرِفَتِهَا النُّقْلُ الْمُتَوَاتِرُ وَالْأَحَادُ أَوْ اسْتِنْبَاطُ

10
العقل من النقل كما إذا نُقِلَ أَنْ يَجْمَعَ الْمَعْرِفَ يَدْخُلُهُ
الاسْتِثْنَاءُ وَأَنَّهُ أَخْرَاجُ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ فَحُكْمُ
بَعْمُومِهِ وَأَمَّا الْعَقْلُ الصِّرْفُ فَلَا يَجُودِي **الفصل**
الثَّانِي فِي تَقْسِيمِ الْأَلْفَافِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ
مُسْمَاةٍ مُطَابِقَةٍ وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنٌ وَعَلَى لَازِمِهِ
الذِّهْنِي الشَّرَامُ فَالْلَفْظُ إِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ
الْمَعْنَى فَرَكٌّ وَإِلَّا فَمُفْرَدٌ أَمَّا أَنْ لَا يَسْتَقِلَّ
بِمَعْنَاهُ وَهُوَ الْحَرْفُ أَوْ يَسْتَقِلَّ وَهُوَ الْفِعْلُ إِنْ
دَلَّ بِحَيْثُ يَنْبَغِي عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَإِلَّا
فَأَسْمٌ كُلُّهُ إِنْ اشْتَرَكَ مَعْنَاهُ مُتَوَاطِعٌ إِنْ اسْتَوَى
وَمُسْتَحْكِكٌ إِنْ تَفَاوَتَ وَجِسٌّ إِنْ دَلَّ عَلَى ذَاتٍ

غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ كَالْفَارِسِ وَجُرُوءِيٍّ إِنْ لَمْ يَشْتَرِكْ
عَلَمٌ إِنْ اسْتَقْلَلَ وَمُضْمَرٌ إِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ تَقْسِيمُ آخِرِ
الْفَرْقِ وَالْمَعْنَى أَمَّا أَنْ تَتَّخِذَ وَهُوَ الْمُفْرَدُ أَوْ يَكْثُرُ
وَهِيَ الْمُتَبَايِنَةُ تَفَاصَلَتْ مَعَانِيهَا كَالسَّوَادِ
وَالْبَيَاضِ أَوْ تَوَاصَلَتْ كَالسَّيْفِ وَالصَّارِمِ
وَالنَّاطِقِ وَالْفَصِيحِ أَوْ تَكَثَّرَ الْفَرْقُ وَاتَّخَذَ الْمَعْنَى
وَهِيَ الْمُتَرَادِفَةُ أَوْ بِالْعَكْسِ فَإِنْ وُضِعَ لِكُلِّ
قَمُشْتَرِكٍ وَءِلَافَانٍ يُقَالُ لِعِلَاقَةٍ وَاشْتَرَا
فِي الثَّانِي سُمِّيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ مَنْقُولًا عَنْهُ
وَالِإِلَى الثَّانِي مَنْقُولًا إِلَيْهِ وَإِلَى الْحَقِيقَةِ وَمَجَازٌ
وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى الْمُخْتَلِفَةُ الْمَعْنَى فَتَنْصُوصُ

أَمَّا

وَأَمَّا الْبَاقِيَةُ فَمُنْتَاسَوِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ بِمَحَلٍّ وَالرَّاجِحُ
ظَاهِرٌ وَالْمَرْجُوحُ مُأَوَّلٌ وَالْمُشْتَرِكُ بَيْنَ النَّصْرِ
وَالظَّاهِرِ الْمُحْكَمِ وَبَيْنَ الْمَحَلِّ وَالْمَأْوَلِ الْمُتَشَابِهِ
تَقْسِيمُ آخِرٍ مَذْلُوكُ الْفَرْقِ أَمَّا مَعْنَى أَوْ لَفْظُ
مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ مُسْتَعْمَلٌ أَوْ مُهْمَلٌ خَوَالِفُ الْفَرَسِ
وَالْكَلِمَةُ وَأَسْمَاءُ الْحُرُوفِ وَالْخَبَرُ وَالْهَذْيَانِ
فَالْمُرَكَّبُ صِيعٌ لِلإِفْهَامِ فَإِنْ أَفَادَ بِالذَّاتِ
طَلَبًا فَالطَّلَبُ لِلْمَاهِيَةِ اسْتِفْهَامٌ وَلِلتَّخَصُّصِ
مَعَ الْاسْتِعْلَاءِ أَمْرٌ وَمَعَ التَّسَاوِيِ التَّمَاثُلُ
وَبِالنَّسْفِ سُؤَالٌ وَإِلَا فَمُحْتَمَلُ التَّصْدِيقِ
وَالنَّكَدِيبِ خَبَرٌ وَغَيْرُهُ إِنْشَاءٌ فِيهِ التَّرْجِيحُ

وَالْتَمَنِي وَالْقَسَمُ وَالنِّدَاءُ **الفصل الثالث**
فِي الْأَشْتِقَاقِ وَهُوَ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ لَوَافَقَهُ
لَهُ فِي حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَمُنَاسَبَتِهِ فِي الْمَعْنَى
وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِيرِ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانِ حَرْفٍ أَوْ حَرَكَةٍ
أَوْ كَلِمَتَيْنِ أَوْ زِيَادَةٍ أَحَدِهِمَا أَوْ نُقْصَانِهِ أَوْ نُقْصَانِ
الْآخَرِ أَوْ زِيَادَتِهِ أَوْ نُقْصَانِهِ زِيَادَةُ الْآخَرِ
وَنُقْصَانُهُ أَوْ زِيَادَتُهُمَا وَنُقْصَانُهُمَا نَحْوُ كَاذِبٍ
وَنَصْرٍ وَضَارِبٍ وَخَفٍ وَضَرْبٍ عَلَى مَذْهَبِ
الْكُوفِيِّينَ وَغَلَا وَمُسْلِمَاتٍ وَحَذِرٌ وَعَاذٌ
وَتَبَّتْ وَاضْرِبْ وَخَافَ وَعِدٌ وَكَالٌ وَارْمِ
وَأَحْكَامُهُ فِي مَسَائِلَ. الْأُولَى شَرْطُ الْمَشْتَقِّ

صِدْقُ أَصْلِهِ خِلَافًا لِأَبِي عَالِيٍّ وَابْنِهِ فَإِنَّمَا قَالَ
بِعَالِمِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ عِلْمِهِ وَعَلَا هَابِهِ فَبِنَا
أَنَّ الْأَصْلَ خِزْوُهُ فَلَا يُوْجَدُ دُونُهُ. الثَّانِيَّةُ
شَرْطُ كَوْنِهِ حَقِيقَةً دَوَامُ أَصْلِهِ خِلَافًا لِأَبْنِ
سِينَا وَابْنِ هَاشِمٍ لِأَنَّهُ يُصَدَّقُ نَقِبُهُ عِنْدَ زَوَالِهِ
فَلَا يُصَدَّقُ إِجَابُهُ قِيلَ مُطْلَقَتَانِ فَلَا تَنَاقُضًا
فَكُلَا مَوْقِفَتَانِ بِالْحَالِ لِأَنَّ أَهْلَ الْعُرْفِ يَرْفَعُ
إِحْدَاهُمَا بِالْآخَرِ وَعَوْرُضٌ يُوْجُوهُ. الْأَوَّلُ
أَنَّ الضَّارِبَ مِنْ لُغَةِ الضَّرْبِ وَهُوَ أَعْتَرِ مِنَ الْمَاءِ
وَرَدٌّ وَنَوْقُضَ بَيَانُهُ أَعْمٌ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ أَيْضًا وَهُوَ
بِحَازَاتِهِمَا. الثَّانِي أَنَّ النِّحَاءَ مَنَعُوا عَمَلَهُ

النَّعْتِ الْمَاضِي وَنَوْقِضْ بِأَنَّهُمْ أَعْمَلُوا الْمُسْتَقْبَلِ
الثَّالِثُ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ دَوَامُهُ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَكُنْ
الْمُتَكَلِّمُ وَنَحْوُ حَقِيقَةٍ وَاجِبٍ بِأَنَّهُ لَمَّا نَعَدَ
اجْتِمَاعُ أَجْزَائِهِ أَكْثَفِي بِأَخْرَجْزِيهِ. الرَّابِعُ أَنَّ
الْمُؤْمِنَ يُطْلَقُ حَالَةَ الْخُلُوعِ عَنْ مَعْنُومِهِ وَاجِبٍ
بِأَنَّهُ مُجَازٌ وَإِلَّا لَأُطْلِقَ الْكَافِرُ عَلَى كَابِرِ الصَّغَابَةِ
حَقِيقَةً الثَّالِثَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يُشْتَقُّ لِشَيْءٍ
وَالْفِعْلُ لغيرِهِ لِإِلَّا سَبَقَ قَرَأَ. قَالَتْ الْمُعْتَزِلَةُ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ مَخْلُوقٍ فِي
جِسْمٍ كَمَا أَنَّهُ الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ هُوَ الْمَخْلُوقُ. قُلْنَا
الْمَخْلُوقُ هُوَ التَّأْيِيرُ قَالُوا فَيَلْزَمُ قَدَمُ الْعَالَمِ

وَالْإِلَّا لَا فَتَقَرَّبُ إِلَى خَلْقٍ آخَرَ وَتَتَسَلَّلُ. قُلْنَا
هُوَ نِسْبَةٌ فَلَمْ تَخْجِ إِلَى تَأْيِيرٍ آخَرَ **الفصل**
الرَّابِعُ فِي التَّرَادُفِ وَهُوَ تَوَالِي الْأَلْفَاظِ الْمَفْرَدَةِ
الدَّالَّةِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ كَالْإِنْسَانِ
وَالْبَشَرِ وَالتَّكَاثُرِ يُقْوِي الْأَوَّلَ وَالسَّابِعُ لَا يُفِيدُ
وَأَحْكَامُهُ فِي مَسَائِلَ. الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى فِي سَبَبِهِ
الْمُتَرَادِفَانِ تَامِنٌ وَاضْعِيْنِ وَالتَّسَاوُفُ وَاحِدٌ
لِتَكْثُرِ الْوَسَائِلُ وَالتَّوَشُّعُ فِي مَجَالِ الْبَدِيعِ.
الثَّانِيَةُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ تَعْرِيفُ الْمَعْرُوفِ
وَمُخْرَجٌ إِلَى حِفْظِ الْكُلِّ. الثَّالِثَةُ اللَّفْظُ
يَقُومُ بِدَلِّ مُرَادٍ فِيهِ مِنْ لُغَتِهِ إِذَا التَّرْكِيبُ

يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ • الرَّابِعَةُ التَّوَكُّدُ
تَقْوِيَةُ مَذَلُولٍ مَادُّكَ بِلَفْظٍ ثَانٍ فَإِنَّمَا أَنْ
يُؤَكِّدَ بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاللَّهُ لَا غُرُورَ
فَرِشًا ثَلَاثًا أَوْ بغيرِهِ لِلْمُفْرَدِ كَاللنَّفْسِ وَالْعَيْنِ
وَكِلَاوَكِلْنَا وَكُلِّ وَأَجْمَعَيْنِ وَأَخَوَاتِهِ أَوِ الْجُمْلَةِ
كَأَنَّ وَجَوَارَهُ ضَرُورِي وَتَوْعُهُ فِي اللُّغَاتِ مَعْلُومٌ
الفصل الخامس في الاشتراك وفيه مسائل
الأُولَى فِي إِبْنَاتِهِ أَوْجِيهِ قَوْمٌ لِوَجْهَيْنِ • الْأَوَّلُ
أَنَّ الْمَعَانِي غَيْرُ مُشَاهِيَةٍ وَالْأَلْفَاظُ مُشَاهِيَةٌ
فَإِذَا أُورِجَ لَزِمَ الْإِشْتِرَاكُ وَرَدَّ بَعْدَ تَسْلِيمِ
الْمُقَدِّمَتَيْنِ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْوَضْعِ مُشَاهِدٌ • وَالثَّانِي

د
١٩
أَنَّ الْوُجُودَ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَوُجُودُ
الشَّيْءِ عَلَيْهِ وَرَدَّ بِأَنَّ الْوُجُودَ زَائِدٌ مُشْتَرَكٌ
وَإِنْ سَلِمَ فَوْقُوعُهُ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَهُ وَأَحَالَهُ
آخِرُونَ لِأَنَّهُ لَا يَفْهَمُ الْغَرَضُ فَيَكُونُ مَفْسَدَةٌ
وَنَوْقُضُ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَالْمَخْتَارِ أَمْكَانُهُ
لِجَوَارِ أَنْ يَقَعَ مِنْ وَاضِعَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ لَغَرَضٍ لِإِثْنَاهَا
حَيْثُ جُعِلَ النَّصْرُ سَبَبًا لِلْمُفْسَدَةِ وَتَوْعُهُ
لِلشَّرْدِ فِي الْمُرَادِ مِنَ الْقُرْءِ وَنَحْوِهِ وَوَقَعَ فِي
الْقُرْآنِ مِثْلُ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ
الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَالْأَلَاكُ
يُفْهَمُ مَا لَمْ يُسْتَفْسَرْ وَلَا أَمْتَعَ الْأَسْتِدْلَالُ

بِالنُّصُورِ وَلِأَنَّهُ أَقْلٌ يَلَا سِتْقَاءَ وَتَتَضَمَّنُ
مَفْسَدَةَ السَّامِعِ لِأَنَّهُ زَمًا لَمْ يَفْهَمْ وَهَابَ
اسْتِفْسَانُهُ أَوْ اسْتَنكَفَ أَوْ فَهِمَ غَيْرَ مُرَادِهِ
وَحَكِي لغيره فيؤدِّي إلى جهل عظيم للسَّامِعِ لِأَنَّهُ
قَدْ حَوَّجَهُ إِلَى الْعَبَثِ وَيُؤدِّي إِلَى الْإِضْرَارِ أَيْضًا
أَوْ يَعْتَدُ فَضْمَهُ فَيَضَعُ غَرَضَهُ فَيَكُونُ مَرْجُوحًا
المسئلة الثالثة مفهوماً المشترك إماماً أن
يتبايناً كما لُقِرَ لِلْحَيْضِ وَالظَّهْرِ أَوْ تَوَاصَلَا فَيَكُونُ
أَحَدُهُمَا جُزْءاً لِالأخر كما لم يكن للعامة والخاص
أَوْ لَزَمًا لَهُ كَالشَّمْسِ لِلْكُوكِبِ وَضَوْؤِهِ • المسئلة
الرابعة جَوَزَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْقَاضِيَانِ

وَأَبُو عَلِيٍّ أَعْمَالُ الْمُشْتَرِكِ فِي جَمِيعِ مَفْهُومَاتِهِ الْغَيْرِ
الْمُتَضَادَّةِ وَمَنْعَهُ أَبُو هَاشِمٍ وَالْكَرْخِيُّ وَالْبَصْرِيُّ
وَالْإِمَامُ لَنَا الْوُقُوعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ أَلَّهِ
وَمَلَأَيْكُنَّ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ
مَغْفِرَةٌ وَمِنْ غَيْرِهِ اسْتِغْفَارٌ • قِيلَ الضَّمِيرُ مُتَعَدِّ
فَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ • قُلْنَا يَتَعَدَّى مَعْنًا لَا لَفْظًا
وَهُوَ الْمَدْعَى • وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ
لَهُ الْآيَةُ • قِيلَ حَرْفُ الْعَطْفِ مُشَابِهَةٌ الْعَامِلِ
قُلْنَا إِنْ سَلِمَ فَبِمِثَابَتِهِ بَعَيْنِهِ • قِيلَ يَحْتَمِلُ
وَضَعُهُ لِلْمَجْمُوعِ أَيْضًا فَالْإِعْمَالُ فِي الْبَعْضِ
قُلْنَا فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ مُسْتَنَدًا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ

وَهُوَ بَاطِلٌ رَاجِحٌ الْمَانِعُ بِإِتِّدَانٍ لَمْ يَضَعْ الْوَاضِعُ
لِلْمَجْمُوعِ لَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ • فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ
يَكْفِي الْوَضْعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ لِلْإِسْتِعْمَالِ فِي الْجَمِيعِ
وَمِنْ الْمَانِعِينَ مَنْ جُوزَ فِي الْجَمِيعِ وَالسَّلْبِ وَالْفَرْقِ
ضَعِيفٌ • وَنُقِلَ عَنِ السَّائِفِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْقَائِمِ
الْوَجُوبُ حَيْثُ لَا قَرْنَهُ رَاجِحًا طَا • الْمَسْئَلَةُ
الْحَامِسَةُ الْمَشْتَرِكُ إِنْ جَرَّدَ عَنِ الْقَرْنَةِ فَمَحْمُولٌ
وَإِنْ قُرِنَ بِهِ مَا يُوْجِبُ اعْتِبَارَ وَاحِدٍ تَعَيَّنَ
أَوْ أَكْثَرُ فَلَدَا عِنْدَ مَنْ جُوزَ الْإِعْمَالُ فِي الْمَعْنَيْنِ
وَعِنْدَ الْمَانِعِ مَحْمُولٌ أَوْ الْغَايَةُ الْبَعْضُ فَيَنْخَصِرُ الْمُرَادُ
فِي الْبَاقِي أَوِ الْكُلِّ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازِ فَإِنْ تَعَارَفَتْ

جَمَلٌ عَلَى الرَّاجِحِ هُوَ أَوَّلُ أَصْلُهُ فَإِنْ سَاوَى أَوْ رَجَحَ
أَحَدُهُمَا وَأَصْلُ الْآخِرِ فَمَحْمُولٌ **الفصل السادس**
فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ الْحَقِيقَةُ نَعِيْلَةٌ مِنَ الْحَقِّ بِمَعْنَى
الثَّابِتِ أَوِ الْمَثْبُوتِ نُقِلَ إِلَى الْعَقْدِ الْمُطَابِقِ ثُمَّ
إِلَى الْقَوْلِ الْمُطَابِقِ ثُمَّ إِلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فَمَا وَضَعَ
لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ وَالتَّاءُ لِنَقْلِ اللَّفْظِ
مِنْ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ وَالْمَجَازُ مَفْعَلٌ مِنَ الْجَوَازِ
بِمَعْنَى الْعُبُورِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ أَوِ الْمَكَانُ نُقِلَ إِلَى
الْفَاعِلِ ثُمَّ إِلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي مَعْنَى غَيْرِ مَوْضُوعٍ
لَهُ بِنَاسِبِ الْمَصْطَلَحِ وَفِيهِ مَسَائِلُ • الْأُولَى الْحَقِيقَةُ
اللُّغَوِيَّةُ مَوْجُودَةٌ وَكَذَا الْعُرْفِيَّةُ الْعَامَّةُ كَالذَّاتِ



وَحَوَّهَا وَالْحَاصَّةُ كَالْقَلْبِ وَالتَّقْصِيرُ الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ
وَاخْتَلَفَ فِي الشَّرْعِيَّةِ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ فَمَنَعَ
الْقَاضِي وَأَثَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ مُطْلَقًا وَالْحَقُّ أَنَّهُمَا مَجَازَاتُ
لُغَوِيَّةٍ اشْتَهَرَتْ لَامَوْضُوعَاتٍ مُبْشَدَّةٍ وَإِلَّا لَمْ
تَكُنْ عَرَبِيَّةً فَلَا يَكُونُ الْقُرْآنُ عَرَبِيًّا وَهُوَ بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى أَنَا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَحَوَّاهُ • قِيلَ الْمُرَادُ
بَعْضُهُ فَإِنَّ الْحَالِفَ عَلَى أَنْ لَا يَقْدَأَ الْقُرْآنَ تَحْتَهُ
بِقِرَاءَةِ الْبَعْضِ • قُلْنَا مُعَارَضٌ مَّا يُقَالُ إِنَّهُ بَعْضُهُ
قِيلَ تِلْكَ كَلِمَاتٌ قَلِيلٌ فَلَا تُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ
عَرَبِيًّا كَقَصِيدَةٍ فَارِسِيَّةٍ فِيهَا الْفَاطَةُ عَرَبِيَّةٌ •
قُلْنَا تُخْرِجُهُ وَإِلَّا لِمَا صَحَّ الِاسْتِثْنَاءُ • قِيلَ يَكْفِي فِي

عَرَبِيَّتِهَا اسْتِثْنَاءُهَا فِي لُغَتِهِمْ • قُلْنَا تَخْصِيصُ الْأَلْفَاظِ
بِاللُّغَاتِ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ • قِيلَ مَنْقُوضٌ بِالْمِشْكَاةِ
وَالْقُسْطَاسِ وَالِاسْتِبْرَقِ وَالسَّجِيلِ • قُلْنَا وَضَعَ الْعَرَبُ
فِيهَا وَافَقَ لُغَةً أُخْرَى • وَعُورِضَ بَأَنَّ الشَّارِعَ اخْتَرَعَ
مَعَانِي فَلَا بُدَّ لَهَا مِنَ الْفَاطِطِ • قُلْنَا كَفَى الْجَوَزُ وَبِأَنَّ
الِاسْتِثْنَاءَ لُغَةٌ هِيَ التَّصْدِيقُ وَفِي الشَّرْعِ فِعْلُ الْوَاجِبِ
لِأَنَّهُ الْإِسْلَامُ وَإِلَّا لَمْ يَقْبَلْ مِنْ مُتَّبِعِيهِ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ
وَلَمْ يَجْزِ اسْتِثْنَاءُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمُؤْمِنِ • وَقَدْ قَالَ
تَعَالَى فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا الْأَيَّةَ وَالْإِسْلَامُ
هُوَ الدِّينُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ

وَالِدِينَ فَعَلِ الْوَاجِبَاتِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَذَلِكَ دِينُ
الْقِيَمَةِ • قُلْنَا فِي الشَّرْعِ نَصْدِيقُ خَاصٍّ وَهُوَ غَيْرُ
الْإِسْلَامِ وَالِدِينَ فَإِنَّهُمَا الْإِتْقَانُ وَالْعَمَلُ الظَّاهِرُ
وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى قُلْ لَمْ تَوْفِّقُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا اسْمَعُوا
وَأَتَمَّا جَازَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِصَدَقَ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْمُسْلِمِ
بِسَبَبِ أَنَّ النَّصْدِيقَ شَرْطُ الْبَصَّةِ الْإِسْلَامِ •
فَرْوَعُ الْأَوَّلُ النَّقْلُ خِلَافُ الْأَصْلِ إِذَا
الْأَصْلُ نَقَاهُ الْأَوَّلُ وَلِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْأَوَّلِ
وَنَسْخِهِ وَوَضِعُ ثَانٍ فَيَكُونُ مَرْجُوحًا • الثَّانِي الْأَسْمَاءُ
الشَّرْعِيَّةُ مَوْجُودَةٌ الْمُتَوَاطِئَةُ كَالْحَجِّ وَالْمَشْرُوكَةِ
كَالصَّلَاةِ الصَّادِقَةِ عَلَى ذَاتِ الْأَرْكَانِ وَصَلَاةِ

المصلوب وَصَلَاةِ الْخَازِرَةِ • وَالْمُعْتَزَلَةُ سَمَوُا اسْمًا
الذَّوَاتِ دِينِيَّةً كَالْمُؤْمِنِ وَالْفَاسِقِ وَالْحُرُوفِ
لَمْ تَوْجَدْ وَالْفِعْلُ يَوْجَدُ بِالسَّبَبِ الثَّالِثُ صَبَغُ
الْعُقُودِ كَبَعْتِ انْشَاءً إِذَا لَوْ كَانَ أَخْبَارًا الْكَانَ
مَاضِيًا أَوْ حَالًا لَمْ يَقْبَلِ التَّغْلِيْقُ وَالْأَلَمْ يَقَعُ وَأَيْضًا
إِنْ كَذِبَتْ لَمْ تَعْتَبَرْ وَإِنْ صَدَقَتْ فَصَدَقَتْ إِمَامِيهَا
فَيَدُورُ أَوْ بَعِيْرُهَا وَهُوَ بَاطِلٌ أَجْمَاعًا وَأَيْضًا لَوْ
قَالَ لِلرَّجْعِيَّةِ طَلَّقْنَاكَ لَمْ يَقَعْ كَمَا لَوْ نَوَى الْأَخْبَارُ
الثَّانِيَةِ الْمَجَانُ إِمَّا فِي الْمَقْرَدِ مِثْلُ الْأَسَدِ لِلشَّجَاعِ
أَوْ فِي الْمَرْكَبِ مِثْلُ أَشَابَ الصَّغِيرَ وَافْنَى الْكَبِيرَ
كَرَّ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشِيِّ أَوْ فِيمَا مِثْلُ أَحْيَانِي الْكَحَا

يُطْلَعُ بِكَ وَمَنْعُهُ بِنَدٍ لَوْ فِي الْقُرْآنِ وَالْجَدِشِ
لَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ
قَالَ فِيهِ الْيَأْسُ قُلْنَا لَا الْيَأْسَ مَعَ الْقُرْبَةِ
قَالَ لَا يَقَالُ لِلَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ مُتَجَوِّزٌ قُلْنَا لَعَدَمِ
الْإِذْنِ أَوْ لِإِيْهَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي لِلَّهِ
شَرْطُ الْمَجَازِ الْعَلَاقَةُ الْمُتَعَبَّرُ نَوْعُهَا نَحْوُ السَّبَبِيَّةِ
الْقَابِلِيَّةِ مِثْلُ سَالِ الْوَادِي وَالصُّورِيَّةِ كَتَشْمِيَّةِ
الْيَدِ قُدْرَةٍ وَالْفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ نَزَلَ السَّحَابُ وَالْغَائِيَّةِ
كَتَشْمِيَّةِ الْعِنَبِ خَمْرًا أَوِ الْمُسَبَّبِيَّةِ كَتَشْمِيَّةِ الْمَرَضِ
الْمُهْلِكِ بِالْمَوْتِ وَالْأَوَّلِيِّ أَوَّلِي لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْغَيْرِ
وَأَوَّلَاهَا الْغَايَةِ لِأَنَّهَا عِلَّةٌ فِي الذِّهْنِ وَمَعْلُولَةٌ

فِي الْخَارِجِ وَالْمُشَاهَدَةِ كَالْأَسَدِ لِلشَّجَاعِ وَالْمَنْفُوشِ
وَتُسَمَّى الْإِسْتِعَارَةُ وَالْمُضَادَّةُ مِثْلُ وَجَرَاءُ سَيِّئَةٍ
سَيِّئَةٍ مِثْلَهَا وَالْكَلِيَّةُ كَالْقُرْآنِ لِبَعْضِهِ وَالْجَزِيَّةُ
كَالْأَسْوَدِ لِلزَّرْجِيِّ وَالْأَوَّلِيُّ أَقْوَى لِلْإِسْتِزَامِ
وَالْإِسْتِعْدَادُ كَالْمُسْكِرِ لِلْخَمْرِ فِي الدِّنِّ وَالْمَجَاوِرَةُ
كَالرَّوِيَّةِ لِلْقُرْبَةِ وَالزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ مِثْلُ
لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَأَسْأَلَ الْقُرْبَةَ وَالتَّعْلُقُ كَالْخَلْقِ
لِلْمَخْلُوقِ الرَّابِعَةُ الْمَجَازُ بِالذَّاتِ لَا يَكُونُ فِي
الْحُرُوفِ لِعَدَمِ الْإِيفَادَةِ وَالْفِعْلُ الْمَشْتَقُّ لِأَنَّهُ
يَتَّبَعُ الْأَصْلَ وَالْعَلَمُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلْ لِعَلَاقَةٍ
الْحَامِسَةُ الْمَجَازُ خِلَافَ الْأَصْلِ لِأَحْتِيَاجِهِ إِلَى

إلى الوضع الأول والمناسبة والنقل والإخلا
بإلفهم فإن غلب كالطلاق تساويا والأو
الحقيقة عند أبي حنيفة والمجاز عند أبي
يوسف. السادسة يعدل إلى المجاز ليقل
لفظ الحقيقة كالتفريق أو حقارة معناه
كفضاء الحاجة أو لبلاغة لفظ المجاز وعظمه
في معناه كالمجلس أو زيادة بيان كالأسد
السابعة اللفظ قد لا يكون حقيقة ولا مجازا
كما في الوضع الأول والأعلام وقد يكون حقيقة
ومجازا باصطلاحين كالدابة. الثامنة علامة
الحقيقة سبق الفهم والعراء عن القرينة وعلامة

المجان للإطلاق على المستحيل مثل وأسأل القرية
والإعتماد في المنسي كالدابة للمجاز **الفصل**
السابع في تعارض ما يحل بإلفهم وهو الاشتراك
والنقل والمجان والاضمار والتخصيص وذلك
على عشرة أوجه. الأول النقل أولى من
الاشتراك لإفادته في الحالين كالزكاة.
الثاني المجاز أولى من الاشتراك خير منه لكثرة
وإعمال اللفظ مع القرينة ودونها كالنكاح
الثالث الاضمار خير منه لأن احتياجه إلى
القرينة في صوة واحتياج الاشتراك إليها
في صورتين مثل وأسأل القرينة. الرابع التخصيص

خَيْرُ لَانَّهُ خَيْرٌ مِنَ الْمَجَانِ كَمَا سَيَأْتِي مِثْلُ وَلَا يَشْكُو
مَا كَحْ أَبَاؤُكُمْ فَإِنَّهُ مُشْتَرِكٌ أَوْ مُخْتَصٌّ بِالْعَقْدِ
وَحُصِّنَ مِنْهُ الْفَاسِدُ. الْخَامِسُ الْمَجَانُ خَيْرٌ مِنَ النُّقْلِ
لِعَدَمِ اسْتِزَامِهِ شَيْخَ الْأَوَّلِ كَالصَّلَاةِ. السَّادِسُ
الِإِضْمَارُ خَيْرٌ لَانَّهُ مِثْلُ الْمَجَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَحَرَّمَ
الزَّكَاتَ فَإِنْ أَخَذَ مُضْمَرٌ وَالزَّكَاتُ يُنْقَلِ إِلَى الْعَقْدِ
السَّابِعُ التَّخْصِصُ أَوْ لِي مِنَ النُّقْلِ لِمَا تَقَدَّمَ مِثْلُ
وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ فَإِنَّهُ الْمُبَادَلَةُ مُطْلَقًا وَحُصِّنَ
عَنْهُ الْفَاسِدُ أَوْ يُنْقَلِ إِلَى الْمُسْتَجْمَعِ لِشَرَايِطِ الصَّحَّةِ
الثَّامِنُ الْإِضْمَارُ مِثْلُ الْمَجَانِ لِاسْتِزَامِهِمَا فِي
الْفَرْيَةِ مِثْلُ هَذَا الْبَنِيِّ. التَّاسِعُ التَّخْصِصُ خَيْرٌ

لَانَّ الْبَائِيَّ مُتَعَيِّنٌ وَالْمَجَانُ مِمَّا لَمْ يَتَّعَيَّنْ مِثْلُ وَلَا
تَا كَلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنْ الْمُرَادُ
التَّلَفُّظُ وَحُصِّنَ النَّسِيَانُ أَوِ الدَّخْجُ. الْعَاشِرُ
التَّخْصِصُ خَيْرٌ مِنَ الْإِضْمَارِ لِمَا مَرَّ مِثْلُ وَلَكِنَّ
فِي الْفَصْلِ حَيَوَةٌ **نَبِيَّة** الْإِشْتِرَاكُ خَيْرٌ مِنَ
النَّشِخِ لَانَّهُ لَا يَبْطُلُ وَالْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ عِلْمَيْنِ خَيْرٌ
مِنْهُ بَيْنَ عِلْمٍ وَمَعْنَى وَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ
الفصل الثَّامِنُ فِي تَقْسِيرِ جُرُوفٍ يَحْتَاجُ
إِلَيْهَا وَفِيهِ مَسَائِلُ. الْأَوَّلَى الْوَاوُ لِلْجَمْعِ
الْمُطْلَقِ بِاجْتِمَاعِ النِّحَاةِ لِأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ حَيْثُ مُتَّبَعٌ
الترتيبُ مِثْلُ تَقَاتِلْ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو

رَقْلُهُ وَلَا تَهَاكَا لَجَمْعٍ وَالتَّثْنِيَّةُ وَهِيَ لَا يُوجِبَانِ
 التَّرْتِيبَ • قِيلَ أَنْكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ عَصَاهُمَا
 مُلْقِنًا مَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ • قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ
 الْإِفْرَادَ أَشَدُّ تَعْظِيمًا • قِيلَ لَوْ قَالَ لَغَيْرِ الْمُسَوِّةِ
 أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَتَيْنِ • قُلْنَا الْإِنِّشَاتُ مُتَرْتِبَةٌ
 مُتَرْتِبَ اللَّفْظِ • وَقَوْلُهُ طَلَقَتَيْنِ تَفْسِيرُ لَطَالِقٍ
 الشَّائِنَةُ الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ إجماعاً ولهذا اِرْطَبَهُ
 الْجَزَاءُ إِذَا الْمَرْبُوكُنْ فَعَلًا • وَقَوْلُهُ تَعَالَى لَا تَقْتَرُوا
 عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَكَكُمْ بَعْدَ ابِّحَارٍ • الشَّائِنَةُ
 فِي الْمَظَرَفِيَّةِ وَلَوْ تَقَدَّرَ بِمِثْلِ وَلَا صِلَيْتُمْ فِي جُدُوعِ
 الْخَلِّ وَلَمْ يَنْتِجْ مَحْجَرًا لِلْسَّبَبِيَّةِ • الرَّابِعَةُ مِنْ

لَا يَنْدَاءُ

لَا يَنْدَاءُ الْغَايَةَ أَوِ التَّيْيِينَ أَوِ التَّعْيِيزِ وَهِيَ حَقِيقَةٌ
 فِي التَّيْيِينِ دَعَا لِلشِّرَاكِ وَالْمَجَازِ لَا وَأَمَّا إِلَى
 فَهِيَ لَا يَنْتَهَاءُ الْغَايَةَ وَقِيلَ أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى إِلَى الْمُرَافِقِ • وَاجْتِبَ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْضُوعَةً
 لِدُخُولِ الْغَايَةِ وَعَدَمُهُ جَوَازُ الشِّرَاكِ بَيْنَ
 ثَبُوتِ الشَّيْءِ وَعَدَمِهِ بَلْ الْغَايَةُ لَمْ تَكُنْ مُتَمَيِّزَةً
 بِفَضْلِ حِسِّيٍّ وَجَبَ دُخُولُهَا وَلَمْ يَحْتَجْ مِثْلُ وَأَتَمُّوا
 الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ • الْخَامِسَةُ الْبَاءُ تَعْدِي
 اللَّازِمَ وَتَحْزِيءُ الْمُتَعَدِّي لِمَا يَعْلَمُ مِنَ الْفَرْقِ
 بَيْنَ مَسَحَتْ الْمُنْدِيلُ وَمَسَحَتْ بِالْمُنْدِيلِ وَقِيلَ
 إِنَّكَ عَنْ بَرِّ حَسْبِي • وَرَدَّ بِأَنَّهُ شَهَادَةٌ نَفْيِيَّةٌ

عَلِمَ

السادسة إنما للحصر لأنَّ للإثبات وما
 للنفى فوجب الجمع على ما أمكن. وقد قال الأعشى
 ولست بالأكثر منهم حصي إنما العزة للكار
 والفرزق وإنما يدفع عن أحسابهم أنا أو مثلي
 وعورض بقوله عز وعلا إنما المؤمنون الذين إذا
 ذكر الله وجلت قلوبهم. قلنا المراد الكاملون
الفصل التاسع في كيفية الاستدلال
 بالألفاظ وفيه مسائل. الأولى لا تخاطبنا الله
 تعالى بالمحمل لأنه هديان احتجاج الحشوية بأول
 السور. قلنا أسماءها وبان الوقف على قوله
 تبارك وتعالى وما يعلم تأويله إلا الله واجب

والا لا يختص المعطوف بالمحال. قلنا يجوز حيث
 لا ليس مثل ووهبنا له استحق ويعقوب نافله.
 ويقول كانه رؤس الشياطين. قلنا مثل في
 الاستقجاج. الثانية لا يعنى خلاف الظاهر من
 غير بيان لأن اللفظ بالنسبة إليه مهملة قالت
 المرجية يفيد إجماعا. قلنا حينئذ يرتفع الوثو
 عن قوله تعالى. الثالثة الخطاب إما أن يدل على
 الحكم منطوقه فيحمل على الشرعي ثم العرفي ثم اللغوي
 ثم المجازي أو مفهومة وهو إما أن يلزم عن مفرد
 يتوقف عليه عقلا أو شرعا مثل أرى واعتق عبد
 عني ويسمي اقتضاء أو مركب موافق وهو فتوى الخطا

كَدَلَالَةٍ تَحْرِمُ التَّائِيْفَ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ
وَجَوَازِ الْمُبَاشَرَةِ إِلَى الصُّبْحِ عَلَى جَوَازِ الصَّوْمِ جُنُبًا
أَوْ مُخَالَفِ كُلُّوْمٍ نَفَى الْحُكْمَ عَنْ مَا عَذَا الْمَذْكُورِ
وَيُسَمَّى دَلِيلَ الْخَطَابِ • الرَّابِعَةُ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْإِلَامِ
لَا يَدُوكَ عَلَى نَفْسِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَالْأَلَامَ جَازَ الْقِيَاسُ
خِلَافًا لِأَبِي كُرَّ الدَّقَاقِ وَبِإِحْدَى صِفَتِي الذَّاتِ
مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ
يَدُوكَ مَا لَمْ يَظْهَرْ لِلتَّخْصِيصِ فَإِنَّ أُخْرَى خِلَافًا
لِأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنَ سُرَيْجٍ وَالْقَاضِي وَإِلَامَ الْحَرَمَيْنِ
وَالْعَزَّالِي • لَنَا أَنَّهُ الْمُبَادَرُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ مَظَلُّ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَمِنْ قَوْلِهِمُ الْمَيْتُ الْيَهُودِي

لَا يَصِيرُ وَأَنَّ ظَاهِرَ التَّخْصِيصِ يَسْتَدْعِي فَايِدَةً
وَتَخْصِيصُ الْحُكْمِ فَايِدَةً وَغَيْرُهُ مُنْتَفِي بِالْأَصْلِ فَتَغْيِرُ
وَأَنَّ التَّرْتِيبَ يُشْعِرُ بِالْعِلِّيَّةِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ وَالْأَصْلُ
نَفَى عِلَّةٍ أُخْرَى فَيَنْتَفِي بِإِنْفَائِهَا • قِيلَ لَوْ ذَلِكَ
لَدَكَ إِمَامٌ مُطَابِقَةٌ أَوْ نَصَمًا أَوْ التَّزَامًا • قُلْنَا لَوْ
التَّزَامًا لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ التَّرْتِيبَ يَدُوكَ عَلَى الْعِلِّيَّةِ وَإِنْفَاءُ
الْعِلِّيَّةِ يَسْتَلْزِمُ إِنْفَاءَ مَعَاوِلِهَا الْمُسَاوِي قِيلَ
وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ لَيْسَ كَذَلِكَ
قُلْنَا غَيْرُ الْمَدْعَى • الْخَامِسَةُ التَّخْصِيصُ بِالشَّرْطِ مِثْلُ
وَإِنْ كُنْ أَوْلَادُكِ حَمَلٌ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَ فَإِنَّهُ يَنْتَفِي
بِالشَّرْطِ بِإِنْفَائِهِ • قِيلَ تَسْمِيَةٌ إِنْ حُرِفَ شَرْطُ

إِصْطِلَاحٌ • قُلْنَا الْأَصْلُ عَدَمُ النَّقْلِ • قِيلَ يَلْزَمُ
 ذَلِكَ لَوْلَمْ يَكُنْ لِلشَّرْطِ بَدَلٌ • قُلْنَا جَبْدٌ يَكُونُ
 الشَّرْطُ أَحَدُهُمَا وَهُوَ غَيْرُ الْمُدْعَى • قِيلَ وَلَا تَكْرَهُوا
 فِتْيَانَكُمْ عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ أَرَدَنْ تَحْصُنَا لِلْبَرْكَاتِ
 قُلْنَا لَا نَسْلَمُ بِكَ انْتِفَاءَ الْحُرْمَةِ لِامْتِنَاعِ الْإِكْرَاهِ •
 السَّادِسَةُ التَّخْصِصُ بِالْعَدَدِ لَا يَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ
 وَالتَّقْصَانِ • السَّابِعَةُ النَّصُّ أَمَّا أَنْ يَسْتَقِلَّ
 بِإِفَادَةِ الْحُكْمِ أَوْ لَا وَالْمُقَارِنُ لَهُ أَمَّا نَصُّ آخَرٍ مِثْلُ
 دَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى
 وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ دَلَّ عَلَى أَنَّ
 تَارِكَ الْأَمْرِ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ • وَدَلَالَةُ قَوْلِهِ وَحَمَلُهُ

وَفَضَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا مَعَ قَوْلِهِ حَوْلِينَ كَمَا مَلَئِينَ
 مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْمِيَ الرِّضَاعَةَ عَلَى أَنْ أَقْلَمَدَ الْحَمْلَ
 سِتَّةَ أَشْهُرًا وَاجْتِمَاعُ كَالذَّالِ عَلَى أَنَّ الْحَالَةَ
 مِثَابَةُ الْحَالِ فِي أَرْثَاهَا إِذَا دَلَّ نَصٌّ عَلَيْهِ وَكَدَلَالَةُ
 مَا دَلَّ عَلَى كَوْنِ الْحَالِ مِثَابَةَ الْحَالَةِ فِي أَرْثَاهَا إِذَا
 دَلَّ نَصٌّ عَلَيْهِ **الباب** الثاني في الأوامر
 والنواهي وفيه فصول **الفصل** الأول في
 لفظه وفيه مسائلان الأولى أنه حقيقة في
 القول الطالب للفعل • واعتبرت المعترلة و
 العلو وأبو الحسين الاستعلاء وبفسيدتها قوله
 تعالى حكاية عن فرعون ما دأبنا منكم وللبشر

يع

حَقِيقَةً فِي غَيْرِهِ دُعَاءٌ لِلشُّرَاكِ • وَقَالَ
بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ
لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مِثْلُ وَمَا أَمَرْنَا وَمَا أَمَرَ فَرَعُونَ
بِرَشِيدٍ • وَالْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ • قُلْنَا
الْمُرَادُ الشَّانُ مَجَازًا • قَالَ الْبَصْرِيُّ إِذَا قِيلَ
أَمَرَ فُلَانٌ تَرَدَّدَ نَابِئُ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالشَّيْ
وَالصِّفَةِ وَالشَّانُ وَهُوَ آيَةُ الْإِشْتِرَاكِ • قُلْنَا
لَا يَلْزَمُ تَبَادُلُ الْقَوْلِ • الثَّانِيَةُ الطَّلَبُ بِدِيهِي
النَّصُورِ وَهُوَ غَيْرُ الْعِبَارَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ وَغَيْرِ الْإِرَادَةِ
خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ • لَمَّا أَنَّ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ
مَأْمُورٌ بِهِ وَلَيْسَ مُرَادٌ لِمَا عَرَفَتْ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُهُ

بِالتَّنْبِيهِ وَشَرْطُ الْإِرَادَةِ فِي الدَّلَالَةِ لِيَتَمَيَّزَ
عَنِ التَّهْدِيدِ • قُلْنَا كَوْنُهُ مَجَازًا كَافٍ **الفصل**
الثَّانِي فِي صِيغَتِهِ وَفِيهِ مَسَائِلُ • الْأُولَى أَنَّ
صِيغَةَ أَفْعَلْ تَرُدُّ لِسِتَّةٍ عَشَرَ مَعْنًا • الْأَوَّلُ
الِإِجَابُ أَقِمُوا الصَّلَاةَ • الثَّانِي النَّدَى فَكَاتِبُوا هُمُ
وَمِنْهُ كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ • الثَّالِثُ الْإِرْسَادُ وَاسْتَشْهَدُوا
شُهَدَاءَ • الرَّابِعُ الْإِبَاحَةُ كُلُّوْا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ
الْخَامِسُ التَّهْدِيدُ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ وَمِنْهُ قُلْ
تَمَتَّعُوا • السَّادِسُ الْإِمْنَانُ خَلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمْ
اللَّهُ • السَّابِعُ الْإِكْرَامُ ادْخُلُوا هَاسِلًا •
الثَّامِنُ التَّخْيِيرُ كُونُوا قَرَدَةً • التَّاسِعُ التَّخْيِيرُ

فَأَنذَرُوا بِسُورَةِ الْعَاثِرِ الْإِهَانَةَ دُقْ إِنَّكَ
الْحَادِي عَشَرَ النَّسْوِيَّةُ أَصِيرُوا أَوَّلًا تَصِيرُوا
الثَّانِي عَشَرَ الدَّعَاءُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي • الثَّالِثَ عَشَرَ
الْتِمْنَى إِلَّا أَبْهَا اللَّيْلِ الطَّوِيلُ الْآخِلِي • بَصِيحٌ وَمَا
وَمَا الْإِضْبَاحُ فَبِكَ بَامَثْلِي • الرَّابِعَ عَشَرَ الْإِحْقَادُ
بَلَّ الْقَوَا • الْخَامِسَ عَشَرَ التَّكْوِينُ كُنْ فَيَكُونُ •
الْسَّادِسَ عَشَرَ الْخَبْرُ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ وَعَكْسُهُ
وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ وَلَا تُسَلِّحَنَّ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ •
الْثَّانِيَةِ الْفَاحِشَةُ فِي الْوُجُوبِ مَجَازِي فِي
الْبَوَاقِي • وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ إِنَّهُ لِلتَّنْذِيرِ
وَقِيلَ لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا • وَقِيلَ لِأَحَدِهِمَا

وَلَا نَعْرِفُهُ وَهُوَ قَوْلُ الْحِجَّةِ • وَقِيلَ مُشْتَرِكُ
بَيْنَ الثَّلَاثَةِ • وَيُذَكِّرُ الْخَمْسَةَ • لَنَا وَجُوهُ الْأَوَّلِ
قَوْلُهُ تَعَالَى قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ
ذَمٌّ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ فَيَكُونُ وَاجِبًا • الثَّانِي
قَوْلُهُ تَعَالَى ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ قِيلَ ذَمٌّ عَلَى
التَّكْذِيبِ • قُلْنَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ ذَمٌّ لِلتَّارِكِ وَالْوَيْلُ
لِلتَّكْذِيبِ • قِيلَ لَعَلَّ قَرْنَةً أَوْجَبَتْ • قُلْنَا رُبَّ
الذَّمِّ عَلَى تَرْكِ مُحَرِّدِ الْفِعْلِ • الثَّالِثُ تَارِكُ
الْمَأْمُورِ بِهِ مُخَالِفٌ لَهُ كَمَا أَنَّ الْآتِي بِهِ مُوَافِقٌ
وَالْمُخَالِفُ بِصَدَدِ الْعَذَابِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَلْيَحْذَرِ
الَّذِينَ خَالَفُوا عَنْ أَمْرِ أَنْ يُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمُ

عَذَابُ أَلِيمٌ • قِيلَ الْمَوَافِقَةُ اعْتِقَادُ حَقِيقَةِ
الْأَمْرِ فَالْمُخَالَفَةُ اعْتِقَادُ مَا لَا • قُلْنَا
ذَلِكَ لِذَلِيلِ الْأَمْرِ لَا لَهُ • قِيلَ الْفَاعِلُ صَمِيرٌ
وَالَّذِينَ مَفْعُولٌ • قُلْنَا الْإِضْمَارُ خِلَافُ
الْأَصْلِ وَمَعَ هَذَا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْجِعٍ • قِيلَ
الَّذِينَ يَسْكُلُونَ مِنْكُمْ لَوْ أَدَّاهُ فَلْيَحْذَرِ • قُلْنَا
هُمْ الْمُخَالِفُونَ فَكَيْفَ يُؤْمَرُونَ بِالْحَذَرِ عَنْ
أَنْفُسِهِمْ وَإِنْ سَلِمَ فَيَضِيعُ قَوْلُهُ أَنْ تَصِيبَهُمْ
فِتْنَةٌ • قِيلَ فَلْيَحْذَرِ لَا يُوجِبُ • قُلْنَا يَحْسُنُ وَهُوَ
دَلِيلُ قِيَامِ الْمُقْبَضِ قِيلَ عَنْ أَمْرِهِ لَا يَعْمُ •
قُلْنَا عَامُ حُجُوزِ الْأَسْتِثْنَاءِ • الرَّابِعُ أَنْ تَارَكَ

الْأَمْرُ عَاصِرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي لَا يَعْصُونَ
اللَّهُ مَا أَمَرَهُ إِلَّا الْعَاصِي سَيَحْقُوقُ النَّارَ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ الْآ
قِيلَ لَوْ كَانَ الْعِصْيَانُ تَرْكًا لِلْأَمْرِ لَتَكَرَّرَ قَوْلُهُ
وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ • قُلْنَا الْأَوَّلُ مَاصٍ
أَوْ حَالٌ • وَالثَّانِي مُسْتَقْبَلٌ • قِيلَ الْمُرَادُ الْكُفَّاءُ
لِقَرِينَةِ الْخُلُودِ • قُلْنَا الْخُلُودُ الْمَكْتُبُ الطَّوِيلُ
الْحَامِسُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْتَجَّ لِدِقْرَائِي سَعِيدِ
الْحَذَرِي عَلَى تَرْكِ اسْتِجَابَتِهِ وَهُوَ يَصِلِي بِقَوْلِهِ
تَعَالَى اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ أَحْتَجَّ
أَبُو هَاشِمٍ بِأَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْأَمْرِ

هُوَ الرُّبُوعُ وَالسُّوَالُ لِلذَّيْلِ يُوْجِبُ فَكُلُّ
 الْأَمْرِ قُلْنَا الْمَسْئَلَةُ أَنْجَابُ أَنْ لَمْ يَحَقِّقْ
 وَيَأْنِ الصَّبِيغَةُ لَمَّا اسْتَعْمَلَتْ فِيهِمَا وَالْإِسْتِرَاكُ
 وَالْمَجَازُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِي الْقَدْرِ
 الْمُسْتَرَكِّ قُلْنَا نَحْبُ الْمَصِيرُ إِلَى الْمَجَازِ لَمَّا بَيَّنَّا
 مِنَ الدَّلِيلِ بَأَن تَعَرَّفَ مَفْهُومُهَا لَا يُمْكِنُ
 بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَاتَرَ وَالْأَحَادُ لَا
 تُعَيِّدُ الْقَطْعَ قُلْنَا الْمَسْئَلَةُ وَسَبِيلُهُ إِلَى الْعَمَلِ
 فَيَكْفِي فِيهَا الظَّنُّ وَأَيْضًا يُتَعَرَّفُ بِتَرْكِيبِ
 عَقْلِيٍّ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ ثَقَلِيَّةٍ كَمَا سَبَقَ الثَّالِثَةُ
 الْأَمْرُ بَعْدَ التَّحْرِيمِ لِلْوُجُوبِ وَقِيلَ لِلِابَّاحَةِ

لَمَّا أَنَّ الْأَمْرَ يُعَيِّدُهُ وَوَرُودُهُ بَعْدَ الْحُرْمَةِ لَا
 يَدْفَعُهُ قِيلَ وَإِذَا احْتَلَمَ فَاصْطَادُوا لِلِابَّاحَةِ
 قُلْنَا مَعَارِضُ يَقُولُهُ لِعَالِي فَإِذَا انْتَسَلَ
 الْأَشْهُرُ الْحَرَمُ فَأَقْبَلُوا الْمَشْرُكِينَ وَاخْتَلَفَ
 الْقَائِلُونَ بِالِابَّاحَةِ فِي النِّهْيِ بَعْدَ الْوُجُوبِ
 الرَّابِعَةُ الْأَمْرُ الْمَطْلُوقُ لَا يُعَيِّدُ الشُّكْرَ
 وَلَا يَدْفَعُهُ وَقِيلَ لِلتَّكْرَارِ وَقِيلَ لِلْمَرَّةِ
 وَقِيلَ بِالِاتِّوَاقِ لِلِاسْتِرَاكِ أَوْ الْجَهْلِ بِالْحَقِيقَةِ
 لَمَّا تَقَيَّدُ بِالْمَرَّةِ وَالْمَرَّاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْرُرٍ وَلَا
 نَقْضٍ وَأَنَّهُ وَرَدَ مَعَ التَّكْرَارِ وَمَعَ عَدَمِهِ
 فَيُجْعَلُ حَقِيقَةً فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَرَكِّ وَهُوَ طَلَبُ

الإتيان به دافعاً للإشتراك والمجاز. وأيضاً
لو كان للتكرار لعدم الأوقات. فلو كان تركه
بما لا يطاق وينسخه كل تكليف بعده لا يجامع
قيل تمسك الصديق على التكرار بقوله تعالى
وَأَنذِرُوا الرِّكَاعَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ. قلنا لعله عليه
السلام بين تكراره. قيل انتهى يقتضي التكرار
فكذا الأمر. قلنا لا ينشأ أبداً ممكناً دون
الامتناع. قيل لو لم يتكرر لم يرد النسخ.
قلنا وروده قرينة التكرار. قيل حسن
الاستيفار دليل الإشتراك. قلنا قد يستفسر
عن أفراد المتواطئ. الخامسة المعلق بشرط

وصف

الوصفة بمنزلة وإن كنتم جنباً فاطهروا والسائر
والسائر قد فاقطعوا لا يقتضي التكرار لفظاً
ويقتضيه قياساً أما الأول فلان ثبوت
الحكم مع الشرط أو الصفة يحتمل التكرار
وعدمه ولأنه لو قال إن دخلت الدار فانت
طالق لم يتكرر. وأما الثاني فلان الترتيب
يعيد العلية فيتكرر الحكم بتكرارها وإنما
لم يتكرر إطلاقاً لعدم مراعاة اعتبار تعليله.
السادسة الأمر لا يفيد الفور خلافاً لما
ولا التراخي خلافاً لقوم. وقيل مشترك لنا
ما تقدم قيل أنه تعالى دمر إبليس على الترك

وَلَوْلَمْ يَقْنَضِ الْفَوْرَ لَمَا اسْتَحَقَّ الدَّمَ. فَلَمَّا عَلَ
هُنَاكَ قَرْنَهُ عَيْنَهُ الْفَوْرَ ثَبَةً. تَمْلَسُ رُسُومًا
أَوْجَبَ الْفَوْرَ. فَلَمَّا فَمِنَهُ لَا مِنْ الْأَمْرِ. قِيلَ
لَوْ جَازَ التَّأخِيرُ فَإِذَا مَا مَعَ بَدَلٍ فَيَسْقُطُ أَوْ لَا
مَعَهُ فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا. وَأَيْضًا فَإِذَا مَا أَنْ يَكُونَ
لِلتَّأخِيرِ أَمْدٌ وَهُوَ إِذَا طُنَّ قَوَاتُهُ وَهُوَ غَيْرُ شَائِلٍ
أَوْ لَا فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا أَيْضًا. فَلَمَّا مَنَقُوضٌ
بِمَا إِذَا صَرَخَ بِهِ كَقَوْلِهِ أَوْجَبَتْ عَلَيْكَ لِتَفْعَلَ
كَذَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ كَثِيرًا
مِنَ النَّاسِ مَوْتُونَ فُجَاءَةً. قِيلَ النَّهْيُ يُفِيدُ
الْفَوْرَ فَكَذَا الْأَمْرُ. فَلَمَّا لِأَنَّهُ يُفِيدُ التَّكْرَارَ

الفصل الثالث في التواهي وفيه مسائل
الأولى انتهى ينقض التحريم لقوله تعالى وما لها
عنه فانتهاها وهو كالأمر في التكرار والفور
الثانية انتهى يدك على الفساد شرعًا في
العبادات لأن المنهي عنه بعينه لا يكون مأمورًا
وفي المعاملات إذا رجع إلى نفس العقد أو أمر
داخل فيه أو لازم كبيع الحصة والملاقيح والربا
لأن الأولين تمسكوا على فساد الربا بحد النبي
من غير تكبير وإن رجع إلى أمر مقارن كالبيع
في وقت النداء فلا. الثالثة مقتضى النهي
فعل الضد لأن العدم غير مقدور. وقال

أَبُو هَارِثٍ مِّنْ دُعَايَ زَنَا فَلَمْ يَفْعَلْ مَدَحٌ • قُلْنَا
الْمَدْحُ عَلَى الْكَفِّ • الرَّابِعَةُ النَّهْيُ عَنِ الْأَشْيَاءِ
إِمَّا عَلَى الْجَمْعِ كَالزَّنا وَالسَّرَقَةِ أَوْ عَنِ الْجَمْعِ كَكَلِّ
الْأَجْنَتَيْنِ **الباب الثالث** في العموم العام
لَفْظٌ يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ مَا يَصْلُحُ لَهُ بَوَاضِعٌ وَاحِدٌ
وَفِيهِ مَسَائِلٌ • الْأَوَّلَى أَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةً هِيَ
فَالذَّالُ عَلَيْهَا الْمُطْلَقُ وَعَلَيْهَا مُعَيَّنَةٌ الْمَعْرِفَةُ
وغير مُعَيَّنَةٍ التَّكْرَرُ وَمَعَ وَحْدَاتٍ مَّعْدُودَةٍ
الْعَدَدُ وَمَعَ كُلِّ جُزْءٍ يَأْتِيهَا الْعَامُّ • الثَّانِيَةُ
الْعُمُومُ إِمَّا لَفْظَةً بِنَفْسِهِ كَأَيِّ لِكُلِّ وَمِنَ الْعَالَمِينَ
وَمَا غَيْرِهِمْ وَأَيَّنَ لِلْمَكَانِ وَمَتَى لِلزَّمَانِ أَوْ بَقَرَةً

يَوْظَةُ

فِي الْإِشْبَاتِ كَالْجَمْعِ الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمُضَا
وَكَذَا اسْمُ الْجَنَسِ أَوِ التَّقْيُّ كَالتَّكْرَرِ فِي سِيَاقِهِ
أَوْ عَرَفًا مِثْلَ حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ
حُرْمَةُ جَمِيعِ الْأَسْتِمْنَاعَاتِ أَوْ عَقْلًا كَتَرْتِيبَ
الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ وَمَعْيَارُ الْعُمُومِ جَوَازُ الْأَسْتِمْنَاعِ
فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مَا يَجِبُ إِذَا رَاجَهُ لَوْلَاهُ وَالْإِلْحَاقُ
مِنَ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ قِيلَ لَوْ تَنَاقَلَ لَا مَنَعَ الْأَسْتِمْنَاعُ
لِكُونِهِ نَقْضًا قُلْنَا مَنَقُوضٌ بِالْأَسْتِمْنَاعِ مِنَ الْعَدَدِ
وَأَيْضًا اسْتِدْلَالُ الصَّحَابَةِ بِعُمُومِ ذَلِكَ مِثْلُ وَالزَّانِ
وَالزَّانِي يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ أُمْرُتُ أَنْ
أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْأُمَّةُ

بَيِّنَةٌ

مَنْ قُرِئَتْ عَنْهُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَتْ سَلِيمًا
مَنْ غَدَرَ بَكِيرٍ • الثَّالِثَةُ الْجَمْعُ الْمُسَكَّرُ لَا يَقْصِي
الْعُمُومَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ كُلَّ أَنْوَاعِ الْعَدَدِ • قَالَ
الْجَنَانِيُّ إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي كُلِّ أَنْوَاعِ الْعَدَدِ فَيَحْمِلُ
عَلَى جَمِيعِ حَقَائِقِهِ • فَلَمَّا لَا بَلَّ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَدْرِكِ
الرَّابِعَةُ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ
الْجَنَّةِ يَحْتَمِلُ بَقِيَّةُ الْأَسْتَوَاءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَمِنْ بَعْضِهِ
فَلَا يَنْفِي الْأَسْتَوَاءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِأَنَّ الْأَعْمَ لَا يَسْتَلِزُّ
الْأَخْصَرَ وَقَوْلُهُ لَا أَكُلُ عَامٌّ فِي الْمَأْكُولِ فَيَحْمِلُ
عَلَى التَّخْصِصِ كَمَا لَوْ قِيلَ لَا أَكُلُ أَكْثَرًا وَفَرَّقَ
أَبُو حَنِيفَةَ بَيَانَ أَكْلَا يَدُكَ عَلَى التَّوْحِيدِ وَهُوَ

لَعَنَ قَائِلُهُ لِلتَّوَكُّيدِ وَيَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ
وَالْجَمْعُ **الفصل الثاني** في الخصوص وفيه
مسائل • الأولى التَّخْصِصُ أَخْرَاجُ بَعْضِ مَسَائِلِ
شَاوِلِهِ اللَّفْظُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسْخِ أَنَّهُ
يَكُونُ لِلْبَعْضِ وَالنَّسْخُ قَدْ يَكُونُ عَنِ الْكُلِّ
وَالْمُخَصَّصُ الْمَخْرُجُ عَنْهُ وَالْمُخَصَّصُ الْمَخْرُجُ وَهُوَ
إِرَادَةُ اللَّافِظِ وَيُقَالُ لِلذَّالِ عَلَيْهَا تَجَارًا •
الثَّانِيَةُ الْقَائِلُ لِلتَّخْصِصِ حُكْمٌ يَنْبَغِي لِمُتَعَدِّدِ
لَفْظٍ مِثْلُ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ أَوْ مَعْنَى وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
الْأَوَّلُ الْعِلَّةُ وَجُوزُ تَخْصِصِهَا كَمَا فِي الْمَعْرَاثِ
الثَّانِي مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ فَيُخَصَّصُ بِشَرْطِ بَقَاءِ

لث

المفوط مثل جوار حبس الوالد الحق الولد الثاني
مفهوم المخالفة فخصص يد ليل راجح كخصيص
مفهوم إذا بلغ الماء قلتين بالراكب قبل يوم
البداء أو الكذب قلنا يندفع بالخصيص
الثالثة بجوز التخصيص ما بقي غير محصور لسماء
أكلت كل رمان ولم يأكل غير واحد وجوز
القول إلى أقل المراتب فجوز في الجمع ما بقي
ثلاثة فإنه الأقل عند الشافعي وأبي حنيفة
بدليل تفاوت الصماير وتفصيل أهل اللغة
واثنان عند القاضي والأستاذ بدليل قوله
وحناء الحكيم شاهدين فقيل أضاف إلى المعلوم

دونه

وقوله تعالى فقد صنعت فلو بكما فقيل المراد به
المسئول وقوله عليه السلام لا تبارك فما
فوقها جماعة فقيل أراد به جوار السفر في
غيره إلى الواحد وقوم إلى الواحد مطلقا
الرابعة العام المخصص مجاز وإلا لزم الاشتراك
قال بعض الفقهاء أنه حقيقة وفرق الإمام
بين المخصص بالمتصل والمنفصل لأن المقتد
بالصفة لم يتناول غيرا قلنا المركب
لم يوضع والمفرد متناول الخامسة المخصص
بمعين حجة ومنعها عيسى بن أبان وأبو ثور
وقيل الكرخي لنا أن لا لأنه على فرد لا شوق



عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَى الْآخِرِ لَا سِتْحَالَةَ الدَّوْرِ وَلَا بَلَاءَ
مِنْ زَوَالِهَا وَوَالِهَاتِهَا • السَّادِسَةُ يُسْتَدَكُّ
بِالْعَامِ مَا لَمْ يَظْهَرْ الْمُخَصِّصُ وَنُشْرَحُ أَوْجَحَ
طَلَبُهُ أَوَّلًا • لَنَا لَوْ وَجَّحَ طَلَبُ الْمَجَارِ لِلتَّحْدِثِ
عَنِ الْخَطَاءِ وَاللَّازِمُ مُشْتَفٍ قَالَ عَارِضٌ دَلَالَتُهُ
احْتِمَالُ الْمُخَصِّصِ • قُلْنَا الْأَصْلُ يَدْفَعُهُ •
الفصل الثالث فِي الْمُخَصِّصِ وَهُوَ مُتَّصِلٌ
وَمُنْفَصِلٌ فَالْمُتَّصِلُ أَرْبَعَةٌ • الْأَوَّلُ الْاسْتِثْنَاءُ
وَهُوَ الْإِخْرَاجُ بِالْأَعْرِاضِ وَالصِّفَةِ وَخَوَافِهَا وَالْمُنْقَطِعُ
مَجَازٌ وَفِيهِ مَسَائِلُ • الْأُولَى شَرْطُهُ الْإِتِّصَالُ
عَادَةً بِاجْتِمَاعِ الْأَدْبَاءِ • وَعَنْ بَنِي عَبَّاسٍ خِلَافُهُ

لَوْجِبَ

فِي مَسَائِلِ

فِي مَسَائِلِ التَّخَصُّصِ بَعِيرُهُ • وَالْجَوَابُ الْقَضْرُ
بِالصِّفَةِ وَالْعَايَةِ وَعَدَمِ الْاسْتِغْنَاءِ وَشَرْطُ
الْحَتَائِلَةِ الْأَبْرِيدِ عَلَى الْبَيْضِ وَالْقَاضِي أَنْ
يَنْقُضَ مِنْهُ • لَنَا لَوْ قَالَ لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا تِسْعَةً
لَزِمَ وَاحِدٌ أَجْمَاعًا وَعَلَى الْقَاضِي اسْتِدْنَاءُ الْغَاوِينَ
مِنَ الْمُخْلِصِينَ وَبِالْعَكْسِ • قَالَ الْأَقْلُ يُشْتَبَى
فَيُسْتَدْرَكُ وَنُوقِضَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ • الثَّانِيَةُ
الْاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِبْرَائِيلِ نَقِيٍّ وَبِالْعَكْسِ خِلَافًا
لِابْنِ حَنِيفَةَ • لَنَا لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَسْمَعْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَحَجَّ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لِاصْلَاحَةِ الْأَبْطُحُورِ • قُلْنَا لِلْمُبَالَغَةِ • الثَّالِثَةُ

المتعددة إن تعاطفت أو استغرق الآخر
الأول عادت إلى المتقدم عليها والأيود
الثاني إلى الأول لأنه أقرب. الرابعة قال
الشافعي المتعقب للحمل كقوله تعالى لا الذين
تابوا يعود إليها وحصر أبو حنيفة بالآخرة.
وتوقف القاضي والمرضي وقيل إن كان
بينهما تعلق للجميع مثل أكرم الفقهاء والزهاد
وانفق عليهم إلا المبتدعة وإلا فلا آخرة وإلا
فالتوقف عليه في المتعلقات كالحال والشرط
وغيرهما فكذلك الاستثناء. قيل خلاف
الدليل خولف في الآخرة للضرورة فبقيت

الأولى على عمومها ما يتوقف عليه تأثير المؤثر
لا وجوده كالإحصان. وفيه مسلمان. الأول
الشرط إن وجد دفعة فذاك وإلا فيوجد
المشروط عند تكامل أجزائه أو ارتفاع جزء
إن شرط عدمه. الثانية إن كان زائدا محصنا
فأرجح يحتاج إليهما وإن كان سارقا أو نباشا
فاقطع بكفي أحدهما وإن شفيت فسالم وغلام
حرفشفي عنفا وإن قال أو يعق أحدهما فيعبر
الثالث الصفة مثل فخر برقة مؤمنة
وهي كالاستثناء. الرابع الغاية وهو طرفه
وحكم ما بعدها خلاف ما قبلها مثل وأموا

الصيام إلى الليل ووجوب غسل المرفق في الصلاة
والمنفصل ثلاثة. الأول العقل كقوله تعالى
الله خالق كل شيء. الثاني الحش مثل وأوتيت
من كل شيء. الثالث الدليل السمعي وفيه
مسائل. الأولي الخاص إذا عارض العام بخصه
علم تأخير أولاه وأبو حنيفة جعل المتقدم
منسوخا وتوقف حيث جهل لنا إعمال
الدليلين أولي. الثانية يجوز تخصيص الكتاب
به وبالسنّة المتواترة والإجماع كتخصيص
والمطلقات بترتيبها بنفسهن ثلثة قدوة
يقوله تعالى وأولاد الأحمال أجلهن وقوله

تعالى

يأي يوصيكم الله في أولادكم الآية بقوله
عليه السلام القاتل ليرث والزانية والزاني
فاجلدوا برجمه المحصن وتصف حد القذف
على العبد. الثالثة يجوز تخصيص الكتاب والسنّة
المتواترة بخبر الواحد ومنع قوم وابن أبان
فيما لم يخص بمقطوع والكريخي منفصل لنا
إعمال الدليلين ولو من وجه أولي. قيل قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روي عنّي حد
فأعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه
وإن خالفه فردّوه. قلنا منقوض بالمتواتر
قيل الظن لا يعارض القطع. قلنا العام مقطوع

ع

الْمُتَنَ مَظْنُونُ الدَّلَالَةِ • وَالْحَاصُّ بِالْعَكْسِ فَتَعَارَ
 قِيلَ لَوْ خَصَّصَ لِنَسَخِ • قُلْنَا التَّخْصِصُ أَهْوَنُ
 وَبِالْقِيَاسِ • وَمَعَ أَبُو عَلِيٍّ وَشَرَطَ ابْنُ أَبِي بَرَكَةَ
 وَالْكَرْخِيُّ مِنْفَصِلًا وَابْنُ سُرَيْجٍ الْجَلَاءُ فِي الْقِيَاسِ
 وَاعْتَبَرَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ أَرْحَحَ الظَّنِّ وَتَوَقَّفَ
 الْقَاضِي وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ • لَنَا مَا تَقَدَّمَ قِيلَ
 الْقِيَاسُ فَرْعٌ فَلَا يَقْدَمُ • قُلْنَا عَلَى أَصْلِهِ قِيلَ
 مُقَدِّمَاتُهُ أَكْثَرُ • قُلْنَا قَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ
 وَمَعَ هَذَا فَأَعْمَالُ الْكُلِّ آخِرِي • الرَّابِعَةُ بِجَوْرٍ
 تَخْصِصُ الْمُنْطَوِّقِ بِالْمَفْهُومِ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ لَتَخْصِصِ
 خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَجْسَهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا عَدَرَ

طَهْمَهُ أَوْ رَحَهُ بِمَفْهُومٍ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ • أَوَّلُهُ
 يَجْمَلُ خَبْرًا • الْخَامِسَةُ الْعَادَةُ الَّتِي قَرَّرَهَا رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَخْصِصُ وَتَقْدِيرُهُ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُخَالَفَةِ الْعَامِ تَخْصِصُ لَهُ
 فَإِنْ ثَبَتَ حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ يُرْتَقَى
 عَنْ الْبَاقِينَ • السَّادِسَةُ خُصُوصُ السَّبَبِ لَا يَخْصِصُ
 لِأَنَّهُ لَا يُعَارِضُهُ وَكَذَا مَذْهَبُ الرَّائِي كَحَدِيثِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمَلُهُ فِي الْوُلُوعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ
 قِيلَ خَالَفَ الدَّلِيلَ وَإِلَّا انْقَدَحَتْ رَوَايَتُهُ
 قُلْنَا رَمَّا ظَنَنَّهُ دَلِيلًا وَلَمْ يَكُنْ • السَّابِعَةُ إِذَا
 قِيلَ لَا يَخْصِصُ مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيُّمَا إِهَابِ

دُبِعَ فَقَدْ ظَهَرَ مَعَ قَوْلِهِ فِي شَأْنِ مِمُونَةَ دُبَاعُهَا
 ظُهُورُهَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَافٍ قِيلَ مَفْهُومُ اللَّقَبِ
 مُنَافٍ قُلْنَا مَفْهُومُ اللَّقَبِ مَرْدُودٌ ^{الثَّانِيَّةُ}
 عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لَا يَخْصُصُ مِثْلُ الْأَلَا^{ئِقَةِ}
 مُسْلِمٌ يَكْفِرُ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ وَقَالَ
 بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ بِالْخَصِيصِ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْمُعْطُوفِ
 قُلْنَا التَّسْوِيَةُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ
^{الثَّاسِعَةُ} عَوْدُ ضَمِيرٍ خَاصٍّ لَا يَخْصُصُ مِثْلُ الْمَطْلُوقِ
 مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَبَعُولُهُنَّ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى إِعَادَتِهِ
 تَذْنِيبِ الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْبَدِ إِنْ تَحْدَسِبُ مَا جُمِلَ
 الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ عَمَلًا بِالْذَّلِيلَيْنِ وَإِلَّا فَإِنْ اقْتَضَى

الْقِيَاسُ تَقْيِيدُهُ قَبْدٌ وَإِلَّا فَلَا **الْبَابُ**
 الرَّابِعُ فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِّ وَفِيهِ فُضُولٌ ^{الْأَوَّلُ}
 الْمُجْمَلُ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأَوَّلَى اللَّفْظُ أَمَا أَنْ يَكُونَ
 مُجْمَلًا بَيْنَ حَقَائِقِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ثَلَاثَةٌ قَرَأُوا آفِرًا
 حَقِيقَةً وَاحِدَةً مِثْلُ أَنْ تَذْجُوا بَقْرَةً أَوْ مَجَازَاتِهِ
 إِذَا انْتَقَبَ الْحَقِيقَةُ وَتَكَافَأَتْ فَإِنْ تَرَجَّحَ وَاحِدٌ
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ كَنَفِي الصَّحَّةِ مِنْ قَوْلِهِ لَا
 صَلَاةَ وَلَا صِيَامَ أَوْ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ عَرَفًا أَوْ أَعْظَمَ
 مَقْصُودًا كَرَفْعِ الْحَرَجِ وَتَحْرِيمِ الْأَكْلِ مِنْ رَفْعِ
 عَنْ أَمَى الْخَطَا وَحَرَمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ جُمْلَةً عَلَيْهِ
 الثَّانِيَّةُ قَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ مُجْمَلٌ

وَقَالَتْ الْمَالِكِيَّةُ يَقْتَضِي الْمَكْلُ وَالْحَقُّ أَنَّهُ حَقْلِيَّةٌ
فِيمَا يُنْطَلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسِيحِ دَفْعًا لِلْإِشْرَافِ
وَالْمَجَازِ. الثَّالِثَةُ قِيلَ آيَةُ السَّرَقَةِ مُجْمَلَةٌ
لَأَنَّ الْيَدَ تَحْتَمِلُ الْكُلَّ وَالْبَعْضَ وَالْقَطْعُ الشَّقُّ
وَالْإِبَانَةُ وَالْحَقُّ أَنَّ الْيَدَ لِلْكُلِّ وَتُذَكَّرُ لِلْبَعْضِ
مَجَازًا وَالْقَطْعُ لِلْإِبَانَةِ وَالشَّقُّ ابَانَةُ **الفصل**
الثَّانِي فِي الْمَبِينِ وَهُوَ الْوَاضِحُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِ
مِثْلٍ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَاسْأَلِ الْقُرْبَةَ وَذَلِكَ
الْغَيْرُ يُسَمَّى مُبِينًا. وَفِيهِ مَسَائِلُ. الْأَوَّلَى أَنَّهُ
يَكُونُ قَوْلًا مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَفِعْلًا مِنْهُ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى صَفْرًا فَاقْبَعْ لَوْنَهَا. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعَشْرَ وَصَلَاتُهُ وَجَدُ فَإِنَّهُ
أَدَلُّ فَإِنْ اجْتَمَعَا وَتَوَافَقَا فَالسَّابِقُ وَإِنْ اخْتَلَفَا
فَالْقَوْلُ لِأَنَّهُ يَدُكَ بِنَفْسِهِ. الثَّانِيَةُ لَا يَجُوزُ
تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاوَرُ
وَيَجُوزُ عَنْ وَقْتِ الْخَطَابِ. وَمَنْعَتِ الْمُعْتَرِلةُ وَجُودُ
الْبَصَرِيِّ وَمِنَا الدَّقَاقُ وَالْقَقَالُ وَأَبُو إِسْحَاقَ
بِالْبَيَانِ لِاجْتِمَاعِهِ فِيمَا عَدَا الْمَشْرُوكَ. لَنَا مُطْلَقًا
قَوْلُهُ تَعَالَى ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ. قِيلَ الْبَيَانُ تَفْصِيلُ
قُلْنَا تَقْسُدُ بِلَا دَلِيلٍ وَخُصُوصًا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ
قَوْلِهِ تَعَالَى إِذْ خَوَّابُ قَرَّةً مُعَيَّنَةً بِدَلِيلٍ مَا هِيَ
وَمَا لَوْنَهَا وَالْبَيَانُ تَأْخِرُ. قِيلَ يُوجِبُ التَّأْخِيرُ

عَنْ وَقْتُ الْحَاجَةِ • قُلْنَا الْأَمْرُ لَا يُوجِبُ الْقَوْلَ
فَقِيلَ لَوْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً لَمَا عَنَّفَهُمْ • قُلْنَا لِلتَّوَالِيَةِ
بَعْدَ الْبَيَانِ وَأَنَّهُ تَعَالَى أَرْكَرَ إِنْ كَرُمَا تَعَبَدَا
فَقَضَّ ابْنُ الزَّيْعَرِيِّ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْمَسِيحِ فَتَرَلَتْ
أَنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى • قِيلَ مَا لَا
تَنَّا وَلَهُمْ إِنْ سُلِّمَ لَكِنَّهُمْ خُصُّوا بِأَلْعَقْلِ وَاجِبِ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَإِنْ عَدِمَ
رِضَاهُمْ إِنْ مَا يُعْرِفُ بِالنَّقْلِ • قِيلَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ
إِغْوَاءٌ • قُلْنَا وَكَذَلِكَ مَا يُوجِبُ الظُّنُونُ
الْكَاذِبَةَ قِيلَ كَمَا لِحَطَابٍ بِلُغَةٍ لَا تُقْتَمُ •
قُلْنَا هَذَا لَا يُفِيدُ عَنْ خُضَاءِ إجمالًا بِخِلَافِ

الأمر **تَحْبِيه** حُجُوزَ تَأْخِيرِ التَّيْلِيغِ إِلَى وَقْتِ
الْحَاجَةِ • وَقَوْلُهُ تَعَالَى يَلِغُ لَا يُوجِبُ الْقَوْلَ •
الفصل الثالث في المبيِّن له أَنَّ مَا يَحِبُّ الْبَيَانَ
مَنْ أَرِيدَ فَضْمَهُ لِلْعَمَلِ كَالصَّلَاةِ أَوْ الْفَتْوَى
كَأَحْكَامِ الْحَيْضِ **الباب** — **الخامس** في التَّيْلِيغِ
وَالْمَنْسُوحِ وَفِيهِ فَضْلَانِ **الفصل الأول** في
التَّيْلِيغِ وَهُوَ بَيَانُ انْتِهَاءِ حُكْمِ شَرْعِيٍّ بِطَرِيقِ
شَرْعِيٍّ مُتَرَاخٍ عَنْهُ • وَقَالَ الْقَاضِي رَافِعُ
الْحَكْمِ وَرَدَّ بِأَنَّ الْحَادِثَ ضِدَّ السَّابِقِ فَلَيْسَ
رَفْعُهُ بِأَوَّلِيٍّ مِنْ دَفْعِهِ وَفِيهِ مَسَائِلُ • **الأولى**
أَنَّهُ وَاقِعٌ وَأَحَالُهُ الْيَهُودَ • لَمَّا لَانِ حُكْمُهُ أَنَّ

تَبَعَ الْمَصَالِحَ فَيَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهَا وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ
كَيْفَ شَاءَ وَأَنَّ نَبُوَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَبَيَّنَتْ
بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ • وَقَدْ نَقَلَ عَنْ قَوْلِهِ مَا يَنْسَخُ
مِنْ آيَةٍ وَأَنَّ أَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَرْوُجُ
بَنَاتَهُ مِنْ بَنِيهِ وَالْآنَ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا قِيلَ الْفِعْلُ
الْوَاحِدُ لَا يُحْسَنُ يُفْتَحُ • قُلْنَا مَبْنِي عَلَى فَاسِدٍ
وَمَعَ هَذَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُحْسَنَ لَوَاحِدٍ وَفِي وَقْتٍ وَيَقْبَحُ
لِأُخْرَى وَفِي أُخْرَى الثَّانِيَةِ يُجَوِّزُ نَسْخَ بَعْضِ الْقُرْآنِ
وَمَنْعَ أَبُو مُسْلِمٍ الْأَضْفَهَانِي • لَنَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى
مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ نُسَخَتْ بِقَوْلِهِ يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسُهُنَّ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا • قِيلَ قَدْ تَعَدَّدَ الْحَامِلُ بِهِ

قُلْنَا لَا بَلَّ بِالْحَمْلِ وَخُصُوصِيَّةُ السَّنَةِ لَا يَخُفُّ
وَأَيْضًا تَقْدِيمُ الصَّدَقَةِ عَلَى حَوِي الرَّسُولِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَجَبَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ الْآيَةَ ثُمَّ نَسَخَ قَالَ زَالَتْ
لِرِوَالِ سَبَبِهِ وَهُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَنَافِقِ وَغَيْرِهِ
قُلْنَا زَالَ كَيْفَ كَانَ أَجَبَتْ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ • قُلْنَا الضَّمِيرُ لِلْجُمُوعِ • الثَّانِي
يُجَوِّزُ نَسْخَ الْوُجُوبِ قَبْلَ الْعَمَلِ خِلَافًا لِلْمَعْرِزَةِ
لَنَا أَنَّ أَبِرْهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِدِيحٍ وَلَدِهِ
يَدْلِيلُ أَفْعَلَ مَا تَوَمَّسَدُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ
وَقَدْ تَبَيَّنَ بِدِيحٍ عَظِيمٍ فَنَسَخَ قَبْلَهُ • قِيلَ تِلْكَ بَنَاءُ

عَلَيْهِ عَلَيْهِ • قُلْنَا لَا يَخْطِي ظَنُّهُ • قِيلَ إِنَّهُ امْتَنَانٌ
فَإِنَّهُ قَطَعَ فَأَوْصَلَ • قُلْنَا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَحْجْ
إِلَى الْفِدَاءِ • قِيلَ الْوَاحِدُ بِالْوَاحِدِ لَا يُؤْمَرُ وَنَهَى
قُلْنَا بِجَوَزٍ لِلْإِتِّلَاءِ • الرَّابِعَةُ جَوَزُ النُّسخِ بِلا
بَدَلٍ أَوْ بِتَدْلٍ أَثْقَلَ مِنْهُ كَنُسخِ وَجُوبِ تَقْدِيرِ
صَدَقَةِ الْخَوِي وَالْكَفِّ عَنِ الْكُفَّارِ بِالْقِتَالِ
وَاسْتِدْرَاكِ قَوْلِهِ تَعَالَى نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا • قُلْنَا
رُبَّمَا يَكُونُ عَدَمُ الْحُكْمِ أَوْ الْأَثْقَلُ خَيْرًا • الْخَامِسَةُ
يُنسخُ الْحُكْمُ دُونَ التَّلَاوَةِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى مَتَاعًا
إِلَى الْحَوْلِ الْآيَةِ وَبِالْعَكْسِ مِثْلَ مَا نُقِلَ الشَّيْخُ
وَالشَّيْخَةُ إِذَا دُنِيََا فَأَرْجُمُوهُمَا وَيُنسخَانِ مَعَاكِمَا

رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ
فِيمَا أُنْزِلَ عَشْرُ رَضِيعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ فَتُنسخُ خَمْسٌ •
السَّادِسَةُ جَوَزُ نُسْخِ الْخَبَرِ الْمُسْتَقْبَلِ خِلَافًا لِمَا
هَاسِمٌ لَنَا أَنْ يَحْتَمَلَ أَنْ يُقَالَ لَا عَاقِبَةَ لِلزَّائِنِ
أَبَدًا ثُمَّ يُقَالَ أَرَدْتُ سَنَةً قِيلَ يُؤْمَرُ الْكَذِبُ
قُلْنَا وَنُسْخُ الْأَمْرِ يُؤْمَرُ الْبَدَأُ **الفصل الثاني**
فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأُولَى
الْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِ نُسْخِ الْكِتَابِ بِالسَّنَةِ كَنُسخِ الْجُلْدِ
فِي حَقِّ الْمُحَصَّنِ وَبِالْعَكْسِ كَنُسخِ الْقِبْلَةِ وَلِلشَّيْخِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُ بَحْلَا فِيهِمَا دَلِيلُهُ فِي الْأَوَّلِ
قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا وَرَدَّ بَيَانٌ

السُّنَّةُ وَحُجَّتُهَا وَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى لِبَيِّنَاتٍ
لِّلنَّاسِ وَاجِبٌ فِي الْأَوَّلِ بِأَنَّ النُّسخَ بَيِّنٌ وَعُورٌ
الثَّانِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ **الثَّانِي**
لَا يُنسخُ الْمُتَوَاتِرُ بِالْأَحَادِ لِأَنَّ الْقَاطِعَ لَا يُدْفَعُ
بِالظَّنِّ قِيلَ لَا أَحَدٌ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا رَوَى
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ أَحْكِمِ كُلِّ دِيْنَابِ
مِنَ السَّبَاعِ **قُلْنَا** لَا أَحَدٌ لِلْحَالِ فَلَا نُنسخُ
الثَّالِثَةُ الْأَجْمَاعُ لَا يُنسخُ لِأَنَّ النَّصَّ يَتَقَدَّمُ
فَلَا يَنْعَقِدُ الْأَجْمَاعُ بِخِلَافِهِ وَالْأَجْمَاعُ لَا يَنْعَقِدُ
بِخِلَافِهِ وَلَا الْقِيَاسُ بِخِلَافِ الْأَجْمَاعِ وَلَا يُنسخُ
بِهِ أَمَّا النَّصُّ وَالْأَجْمَاعُ فَظَاهِرَانِ **وَأَمَّا الْقِيَاسُ**

فَلَمْ يَزَلْ

فَلَمْ يَزَلْ وَالْوَبْرُ وَالشَّرْطُ **وَالْقِيَاسُ** أَمَّا يُنسخُ
بِقِيَاسٍ أَحَدٍ مِنْهُ **الرَّابِعَةُ** نُسَخَ الْأَصْلِ يَسْتَلْزِمُ
نُسَخَ الْفُحْوِي وَيُكْفَرُ لِأَنَّ نَفْيَ الْإِزْمِ يَسْتَلْزِمُ
نَفْيَ الْمَلْزُومِ وَالْفُحْوِي يَكُونُ نَاسِخًا **الْحَامِسَةُ** زِيَادَةُ
صَلَاةٍ لَيْسَتْ بِنُسَخٍ قِيلَ تَعْيِيرُ الْوَسْطِ **قُلْنَا** وَكَذَلِكَ
زِيَادَةُ الْعِبَادَةِ أَمَّا زِيَادَةُ رُكْعَةٍ وَخَوُّهَا فَكَذَلِكَ
عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَنُسَخُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ **وَفَرَّقَ قَوْمٌ**
بَيْنَ مَا نَفَاهُ الْمَفْهُومُ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَنْفَهُ **وَالْقَائِمُ**
بَعْدَ الْجَبَّارِينَ مَا يَنْفِي عِنْدَ الْأَصْلِ وَبَيْنَ مَا لَا
يَنْفِيهِ **وَقَالَ** الْبَصْرِيُّ إِنْ نَفَى مَا نُسَخَ شَرْعًا
كَانَ نَسْخًا وَإِلَّا فَلَا فَرَزِيَادَةُ رُكْعَةٍ عَلَى رُكْعَتَيْنِ

لَمْ يَسْخَرْ لَهَا شَيْئًا وَلَا يَسْتَعْقَابُهَا الشَّهَدُ وَرَبَادَةُ النُّعُوبِ
عَلَى الْجِلْدِ لِنَسْخِ خَاتَمَةِ النُّسْخِ يُعْرِفُ بِالنَّاسِخِ
فَلَوْ قَالَ الرَّاوي هَذَا سَابِقٌ قَبْلُ خَلْقِ مَا لَوْ قَالَ
مَنْ سُوِّخُ لِحَوا زَانٌ يَقُولُهُ عَنْ اجْتِهَادٍ وَلَا نَرَاهُ
الْكِتَابُ - الثَّانِي فِي السُّنَّةِ وَهُوَ قَوْلُ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ فِعْلُهُ وَقَدْ سَبَقَ
مَبَاحُ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ فِي الْأَفْعَالِ وَطَرِيقُ
تَبْوُّنِهَا وَذَلِكَ فِي بَابِ **الْبَابِ** - الْأَوَّلِ فِي
أَفْعَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأَوَّلِ
أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ لَا يَصُدُّ عَنْهُمْ ذَنْبٌ
إِلَّا الصَّغَائِرَ سَهْوًا وَالنَّفْسُ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ

حَدَّثَ
المصباح • الثَّانِيَةُ فِعْلُهُ الْمَجْرُومُ يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ
عِنْدَ مَالِكٍ وَالتَّدْبِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْوُجُوبِ
عِنْدَ مَنْ سِوَهُمَا وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَصْطَحْرِيُّ وَابْنُ خَيْرَانَ
وَتَوَقَّفَ الصَّيْرَفِيُّ وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِاحْتِمَالِهَا وَاجْتِمَاعِ
أَنْ يَكُونَ مِنْ خَصَائِصِهِ أَحْتَجَّ الْقَائِلُ بِالْإِبَاحَةِ
بِأَنَّ فِعْلَهُ لَا يَجْرُمُ وَلَا يَكْرَهُ الْأَصْلُ عِنْدَ
الْوُجُوبِ وَالتَّدْبِ فَبَقِيَ الْإِبَاحَةُ وَرُدِّي أَنَّ
الغَالِبَ عَلَى فِعْلِهِ الْوُجُوبُ أَوْ التَّدْبِ وَبِالتَّدْبِ
بِأَنَّ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ
اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ يَدُلُّ عَلَى الرَّجْحَانِ وَالْأَصْلُ
عَدَمُ الْوُجُوبِ وَبِالْوُجُوبِ يَقُولُهُ تَعَالَى فَاتَّبِعُوهُ

قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي وَمَا أَمَّاكُمْ
الرَّسُولُ فخذوه ويا جماع الصحابة رضي الله
عنهم علي وجوب الغسل بالثقلين لقول
رسول الله رضي الله عنها فعلته أنا ورسول الله
صلي الله عليه وسلم فاعتسلنا وأحببنا أن المتأ
هو الاتيان علي وجهه وما أتاكم معناه وما
أمركم بدليل وما نهاكم واستدل لال الصحابة
رضي الله عنهم بقوله عليه السلام صلوا كما
رأيتموني أصلي وخذوا عني مناسككم. الثالث
جهة فعله تعلم بما ينصبه أو يتسويته
بما علم جهته أو بما علم أنه أمثال أية ذلك

علي أحدها أو يانها وخصوصا الوجوب بآثار
كالصلاة بالادان والاقامة ويكونه موافقه
ندرا أو ممنوعا لو لم يجب كالتزكوة عين في الحسوف
والندب يقصد القرية مجردا أو كونه قضا
لمندوب. الرابعة الفعلان لا يتعارضان فإن
عارض فعله الواجب اتباعه فولا متقدما نسخه
وإن عارض متأخرا عاما فبالعكس وإن اخص
به نسخه في حقه وإن اخص بنا جصنا في حقنا
قبل الفعل ونسخ عنا بعده وإن جهل الشارح
فالأخذ بالقول في حقنا لا سبدا. الخامسة
أنه عليه الصلاة والسلام قبل النبوة لعبد

بِشَرِّهِ • وَقِيلَ لَا وَبَعْدَهَا فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْمَنَاسِقِ
وَقِيلَ أَمْرٌ بِالْإِقْبَاسِ وَيَكْدِبُهُ أَنْ يَطَارُ الْوَحْيُ
وَعَدَمُ مُرَاجَعَتِهِ وَمُرَاجَعَتُنَا • قِيلَ رَاجِعْ فِي الْمَرْحَمِ
قُلْنَا لِلْإِلَازِمِ اسْتَدْرَكَ بَيِّنَاتُ أَمْرٍ فِيهَا بِإِقْبَاسٍ
الْأَنْبِيَاءُ السَّالِفَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ • قُلْنَا فِي أَصُولِ
الشَّرِيعَةِ وَكَلِمَاتِهَا **الباب** — الثاني في
الْأَخْبَارِ وَفِيهِ فُصُولٌ • الْأَوَّلُ فِيمَا عِلْمُ صِدْقِهِ
وَهُوَ سَبْعَةٌ • الْأَوَّلُ مَا عِلْمُ وَجُودِ مُخْبِرِهِ بِالضَّرُورَةِ
أَوِ الْإِسْتِدْلَالِ • الثَّانِي فِي خَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
وَالْإِلَهِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ أَجْمَلُ مِنْهُ تَعَالَى وَتَقَدَّرَ
الثَّالِثُ خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالمَغْدُودُ

دَعَاؤُهُ

دَعَاؤُهُ الصِّدْقُ وَظُهُورُ الْمَجْدَةِ عَلَى وَفْقِهِ •
الرَّابِعُ خَيْرُ كُلِّ أُمَّةٍ لِأَنَّ الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ الْخَامِسُ
خَيْرُ جَمْعٍ عَظِيمٍ عَنْ أَخَوَالِهِمْ • السَّادِسُ الْخَيْرُ
الْمَحْفُوفُ بِالْقَرَابَةِ • السَّابِعُ الْمَتَوَاتِرُ وَهُوَ خَيْرُ
بَلَّغَتْ رَوَاتُهُ فِي الْكَثْرَةِ مَبْلَغًا أَحَالَ بِ الْعَادَةِ
تَوَاطُوهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَفِيهِ مَسَائِلُ • الْأَوَّلِي أَنَّهُ
يُعِيدُ الْعِلْمَ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلتَّوْحِيدِ • وَقِيلَ
يُعِيدُ عَنِ الْمَوْجُودِ لِأَعْنَ الْمَاضِي • لَنَا أَنَا نَعْلَمُ
بِالضَّرُورَةِ وَجُودَ الْبِلَادِ النَّائِيَةِ وَالْأَشْخَاصِ
الْمَاضِيَةِ • قِيلَ لِحَدِّ الثَّقَاوَتِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِنَا
الْوَاحِدُ يَصِفُ الْإِثْنَيْنِ قُلْنَا لِلْإِسْتِدْنِاسِ • الثَّانِي

يَنُ

إِذَا تَوَاتَرَ الْحَبْرُ أَفَادَ الْعِلْمَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى النَّظَرِ
خِلَافًا لِلْإِمَامِ الْحَرَمِيِّ وَالْحُجَّةِ وَالْكَبِيِّ وَالْبَصْرِيِّ
وَتَوَقَّفَ الْمُرْتَضِيُّ مِنَ الشَّيْخَةِ • لَنَا لَوْ كَانَ نَظَرِيًّا
لَمْ يَصِلْ لِمَنْ لَا يَتَأْتِي لَهُ كَالْبُلْهِ وَالصَّبِيَّانِ
فَقِيلَ تَوَقَّفْ عَلَى الْعِلْمِ بِإِمْتِنَاعِ تَوَاطُئِهِمْ وَأَنْ
لَا دَاعِي لَهُمْ إِلَى الْكَذِبِ • قُلْنَا هُوَ حَاصِلُ
بِقُوَّةِ قَرِينَةٍ مِنَ الْفِعْلِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى النَّظَرِ •
الْثَّالِثَةُ ضَابِطُهُ أَفَادَةُ الْعِلْمِ وَشَرْطُهُ أَنْ لَا
يَعْلَمَهُ السَّامِعُ ضُرُورَةً وَأَنْ لَا يَعْتَقِدَ خِلَافَهُ
لِشُبْهَةِ دَلِيلٍ أَوْ تَقْلِيدٍ وَأَنْ يَكُونَ سَنَدُ الْحَبْرِ
إِحْسَاسًا بِهِ وَعَدَدُهُمْ مَبْلَغًا يَمْنَعُ تَوَاطُؤَهُمْ

عَلَى الْكَذِبِ • وَقَالَ الْقَاضِي لَا تَكْفِي الْأَرْبَعَةُ
وَالْأَلَا فَادَ قَوْلُ كُلِّ أَرْبَعَةٍ فَلَا يَجِبُ تَرْكِهُ شُهُودُ
الزَّانِ لِحُصُولِ الْعِلْمِ بِالْإِصْدَاقِ وَالْكَذِبِ
وَتَوَقَّفَ فِي الْخَمْسَةِ وَرَدَّ بِأَنْ حُصُولَ الْعِلْمِ بِفِعْلِ
اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَا يَجِبُ الْإِطْرَادُ وَبِالْفَرْقِ
بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ وَشَرْطُ اثْنَيْ عَشَرَ كَقَبَائِلِ
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعِشْرُونَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ
يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ وَارْتَعُونَ لِقَوْلِهِ عَنْ أَسْمَاءَ
وَمِنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَكَانُوا أَرْبَعِينَ وَسَعَوْ
لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ
رَجُلًا وَثَلَاثِينَ وَبَضْعَةَ عَشَرَ عَدَدَ أَهْلِ يَدِ

وَالْكُلُّ ضَعِيفٌ ثُمَّ أَنْ أَخْبَرُوا عَنْ عِيَانِ ذَلِكَ
وَالْأَفْشَرُ ط ذَلِكَ فِي كُلِّ الطَّبَقَاتِ الرَّابِعَةُ
مَثَلًا لَوْ أَخْبَرُوا أَحَدُ بَانَ حَائِمًا أَعْطَى دِينَارًا
وَأُخْرَانَهُ أَعْطَى جَمَلًا وَهَلَمْ جَرَأَتُوا تَرَا الْقَدْرَ الْمَشْتَرِكُ
لَوْ جُودِهِ فِي الْكُلِّ **الفصل** الثَّانِي فِي مِمَّا عُلِمَ
كَذِبُهُ الْأَوَّلُ مَا عُلِمَ خِلَافُهُ ضَرُورَةً أَوْ اسْتِدْلَالًا
الثَّانِي مَا لَوْ صَحَّ لَتَوَاتَرَ لِدَوَائِجِي عَلَى تَقْلِهِ
كَمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَلِدُ عَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ أَكْبَرُ
مِنْهُمَا إِذَا لَوْ كَانَ لِنَقْلِ وَادَّعَتْ الشَّيْعَةُ أَنَّ
النَّصْرَ دَلَّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَتَوَاتَرَ
كَمَا لَمْ تَتَوَاتَرَ لِإِقَامَةِ وَالتَّسْمِيَةِ وَمُعْجَزَاتِ

الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ • قُلْنَا الْأَوَّلِيَّاتُ
مِنْ الْفُرُوعِ وَلَا كُفْرَ وَلَا بِدْعَةَ فِي مُحَالَفَتِهَا
خِلَافَ الْإِمَامَةِ وَأَمَّا تِلْكَ الْمُعْجَزَاتُ فَلِقِلَّةِ
الشَّاهِدِينَ **مسألة** بَعْضُ مَا نُسِبَ إِلَى الرَّسُولِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذِبٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَيَكْذِبُنِي
عَلِيٌّ وَلَئِنْ مِنْهَا مَا لَا يَقْبَلُ الشَّارِءُ فَلَمْ تَنْتَفِعْ صَدُورُ
عَنْهُ وَسَبِّهِ نَسِيَانُ الرَّائِي أَوْ غَلْطُهُ أَوْ أَفْتَرَاءُ
الْمُلَاحِذَةِ لِتَغْيِيرِ الْعُقُلَاءِ مِنَ الْخُلَفَاءِ **الفصل**
الثَّالِثُ فِي مِمَّا ظَنَّ حِدْقُهُ وَهُوَ حَبْرُ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ
وَالنَّظَرُ فِي طَرَفَيْنِ الْأَوَّلُ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ دَلٌّ
عَلَيْهِ السَّعُّ وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَالْقُقَالُ وَالْبَصْرِيُّ

دَلَّ الْعَقْلُ أَيْضًا وَأَنْكَرَهُ قَوْمٌ لَعَدَّ الدَّلِيلَ
أَوَّلَ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِهِ شَرْعًا أَوْ عَقْلًا وَأَحَالَهُ
آخِرُونَ وَاتَّفَقُوا عَلَى الْوُجُوبِ فِي الْفَتَوَى
وَالشَّهَادَةِ وَالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ • لَنَا وَجُوهُ
الْأَوَّلُ أَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ الْحَذَرَ بِإِنْذَارِ طَائِفَةٍ
مِنَ الْفِرْقَةِ وَالْإِنْذَارُ الْحَبْرُ الْمَخُوفُ وَالْفِرْقَةُ
ثَلَاثَةٌ فَالطَّائِفَةُ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ قِيلَ لَعَلَّ
لِلتَّرَجِي • قُلْنَا نَعْدَرُ فِحْمَلْ عَلَى الْإِحْجَابِ
لِمُشَارَكَةِ فِي التَّوَقُّعِ قِيلَ الْإِنْذَارُ الْفَتَوَى •
قُلْنَا يَلِزُ تَخْصِيصُ الْإِنْذَارِ وَالْقَوْمُ بغيرِ
الْمُجْتَهِدِينَ وَالرَّوَايَةُ يُنْتَفَعُ بِهَا الْمُجْتَهِدُ وَغَيْرُهُ

قِيلَ فَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ وَاحِدٌ • قُلْنَا
خَصَّ النَّصْرُ فِيهِ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْلَمْ يَقْبَلْ لِمَا عُدَّ
بِالْفِسْقِ لِأَنَّهُ مَا بِالذَّاتِ لَا يَكُونُ بِالْغَيْرِ •
وَالثَّانِي بِاطِّلَ يَقُولُهُ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِذَنَابٍ
فَتَبَيَّنُوا • الثَّالِثُ الْقِيَاسُ عَلَى الْفَتَوَى
وَالشَّهَادَةِ • قِيلَ يَقْتَضِيَانِ شَرْعًا خَاصًّا •
وَالرَّوَايَةُ عَامَّةٌ وَرَدَّ بِأَصْلِ الْفَتَوَى • قِيلَ لَوْ
جَازَ اتِّبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَعْبَادِ بِالظَّنِّ • قُلْنَا
مَا الْجَامِعُ • قِيلَ الشَّرْعُ يَتَّبِعُ الْمَصْلَحَةَ وَالظَّنُّ
لَا يَجْعَلُ مَا لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ مَصْلَحَةً • قُلْنَا مَنْهُوَ
بِالْفَتَوَى وَالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ • الطَّرْفُ

الثاني في شرائط العمل به وهو **الاول** في الخبر
 او الخبر عنه او الخبر **اما الاول** فصفات
 تغلب الظن وهي خمس **الاول** التكليف فان
 غير المكلف لا تمتعه حشية على قبل يصح
 الاقنداء **يا لصبي** اعتمادا على خبره بطهره
 قلنا لعدم توقف صحة صلاة المأموم قوله
 رطبه فان تحل ثم بلغ وادي **فيل قياسا** على
 الشهادة والاجماع على احضار الصبيان **للسر**
الحديث الثاني كونه من اهل القبلة فتقبل
 رواية المبتدع الموافق كالمجسمه ان اعتقد
 حرمة تحريم الكذب فانه بمنعه عنه وقاسه

القاضي

القاضي **الفاسق** والمنافق ورد بالفرق
 الثالث **العدالة** وهي ملكة في النفس تمنعها
 عن اقتراف الكبائر والرد ابل المباحة فلا تقبل
 رواية من اقدم على الفسق علما وان جهل يقبل
 قال القاضي ضم جهل **الفاسق** قلنا الفرق
 عدم الجراءة ومن لا تعرف عدلته لا تقبل
 روايته لان الفسق مانع فلا بد من تحقق عدمه
 كالصبي والكفر والعدالة تعرف بالتركية
 وفيها مسائل **الاولى** شرط العدد في الرواية
 والشهادة ومنع القاضي فيهما والحق الفرق
 كالأصل **الثانية** قال الشافعي رضي الله عنه

جهل

يُذَكِّرُ سَبَبَ الْجُرْحِ • وَقِيلَ سَبَبُ التَّعْدِيلِ وَقِيلَ
سَبَبُهُمَا • وَقَالَ الْقَاضِي لَا فِيهِمَا • الثَّالِثَةُ الْجُرْحُ
مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ لِأَنَّهُ فِيهِ زِيَادَةٌ • الرَّابِعَةُ
الزَّرَكِيَّةُ أَنَّ حُكْمَ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ يَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَوْ يَرُو
عَنْهُ مَنْ لَا يَرُوهُ عَنْ غَيْرِ الْعَدْلِ أَوْ يَعْمَلُ بِحَبْرِهِ • الرَّابِعُ
الضَّبْطُ وَعَدَمُ الْمُسَاهَلَةِ فِي الْحَدِيثِ • وَشَرَطَ
أَبُو عَلِيٍّ الْعَدَدَ وَرَدَّ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ خَبَرَ الْوَاحِدِ
قَالَ طَلَبُوا الْعَدَدَ • قُلْنَا عِنْدَ الثُّمَّةِ • الْحَاسِرُ
شَرَطَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ رَأَى إِنْ
خَالَفَ الْقِيَاسُ وَرَدَّ بِأَنَّ الْعَدَالَهَ تَغْلِبُ طَرَفَ
الصِّدْقِ فَتَكْفِي • وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنْ لَا يُخَالَفُ قَاطِعٌ

وَلَا يَقْبَلُ التَّعْدِيلُ وَلَا يُضَرُّهُ مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ
مَا لَمْ يَكُنْ قَاطِعِي الْمَقْدَمَاتِ بَلْ يُقَدَّمُ لِقِيلَةِ
مُقَدَّمَاتِهِ وَعَمَلُ الْأَكْثَرِ وَالرَّأْيِ • وَأَمَّا الثَّانِي
فَفِيهِ مَسَائِلُ • الْأُولَى لَا لَفَاطِ الصَّحَابِيِّ سَبْعُ
دَرَجَاتٍ • الْأُولَى حَدَّثَنِي وَخَوَّه • الثَّانِيَةُ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا جَمَالَ لِلتَّوَسُّطِ
الثَّالِثَةُ أَمْرٌ لَا جَمَالَ اعْتِقَادٍ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ مُرَافِعٍ
وَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ وَالذَّوَامُ وَالْإِدْوَامُ •
الرَّابِعَةُ أَمْرٌ نَاوَهُ وَجْهَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ لِأَنَّهُ مِنْ طَاوِعٍ أَمِيرٍ إِذَا قَالَهُ فَيَصْمُ مِنْهُ أَمْرٌ
وَلَا نَعِزُّهُ بَيَانُ الشَّرْعِ • الْخَامِسَةُ مِنْ السُّنَنِ

السادسة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
للتوسط السابعة كنا نفعل في عهد
الثانية لغير الصحابي أن يروي إذا سمع عن الشيخ
أو راأ عليه ويقول له هل سمعت قال نعم أو أشاء
أو سكت وظن أجابته عند الحديثين أو كتب
الشيخ أو قال سمعت ما في هذا الكتاب أو جرد
له الثالثة لا تقبل المراسيل خلافاً لأبي
حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى لنا أن
عدالة الأصل لم تعلم فلا تقبل قبل الرواية
تعديل قلنا قد يروي عن غير العدل قيل
إسناده إلى الرسول يقتضي الصدق قلنا

ن

سبل السماع إلى الصحابة أرسلوا وقيل قلنا
الظن السماع فرعان الأول المرسل يقبل إذا
تأكد بقول الصحابي أو فتوى أكثر أهل العلم
الثاني أن أرسل ثم أسند قيل وقيل لا
إهماله يدل على الضعف الرابعة يجوز نقل
الحديث بالمعنى خلافاً لابن سيرين لنا أن
الترجمة بالفارسية جائزة في العربية أو في
قيل يؤدى إلى طمس الحديث قلنا لما تطابقا
لم يكن ذلك الخامسة أن زاد أحد الرواة
وتعد المجلس قبل الرواية وكذا إن
اتخذ وجازالذهول على الأخيرين ولم يغير

كذلك

إِعْرَابُ الْبَاقِي فَإِنْ لَمْ تَحِرَّ الذُّهُولُ لَمْ يَقْبَلْ وَإِنْ
غَيْرَ الْإِعْرَابِ مِثْلِي فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا شَاءَ مَعَ رِوَايَةٍ
يُصَفُّ شَأْنًا طَلَبَ التَّرْجِيحُ فَإِنْ رَوَاهُ مَرَّةً وَحَدَفَ
أُخْرَى فَلَا غَيْبَارُ كَثْرَةِ الْمَرَاتِ **الكتاب**

الثَّالِثُ فِي الْأَجْمَاعِ وَهُوَ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ
مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ وَفِيهِ
ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ **الباب** - الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ كَوْنِهِ
حُجَّةً. وَفِيهِ مَسَائِلُ. الْأَوَّلَى قِيلَ مُحَالٌ كَأَجْتِمَاعِ
النَّاسِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَلَى مَأْكُولٍ وَاحِدٍ وَأُجِيبَ
بِأَنَّ الدَّوَاعِيَ مُخْتَلِفَةٌ تَمْتُّ. وَقِيلَ يَتَعَدَّرُ الْوَقْتُ
عَلَيْهِ لَا يَنْتَشِرُ هِمٌّ وَجَوَازُ حِفَاءٍ وَاحِدٍ وَخُمُولُهُ

ثم قيل
منهم

وذلك

وَحُمُولُهُ وَكَذِبُ خَوْفًا أَوْ رُجُوعِهِ قَبْلَ قُتُوبِ الْآخِرِ
وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا تَعْدُرِي فِي أَيَّامِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُمْ
كَانُوا مَحْصُورِينَ قَلِيلِينَ. الثَّانِيَةُ أَنَّهُ حُجَّةٌ خِلَافًا
لِلنِّظَامِ وَالشَّيْعَةِ وَالْحَوَارِجِ. لَنَا وَجْهَانِ. الْأَوَّلُ
أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَمْعُ بَيْنِ مَشَاقَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَتْبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي
الْوَعِيدِ حَيْثُ قَالَ وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ الْأَيْتَةَ
فَيَكُونْ مُحَرَّمًا فَيُجِبْ أَتْبَاعُ سَبِيلِهِمْ إِذَا لَا مَخْرَجَ
عَنْهُمْ قِيلَ رَبُّ الْوَعِيدِ عَلَى الْكُلِّ. قُلْنَا بَلَى عَلَى
كُلِّ وَاحِدٍ وَالْإِلَافَةُ ذِكْرُ الْمُخَالَفَةِ. قِيلَ الشَّرْطُ
فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ شَرْطٌ فِي الْمَعْطُوفِ. قُلْنَا لَا وَإِنْ

سَلَّمَ لَمْ يَضُرَّ لِأَنَّ الْهَدْيَ دَلِيلُ الْتَّوْحِيدِ وَالْبَيِّنَةُ
قِيلَ لَا يَوْجِبُ تَحْرِيمَ كُلِّ مَا غَايَرَ • قُلْنَا يَقْتَضِي حُجُوزَ
الْإِسْتِثْنَاءِ • قِيلَ السَّبِيلُ دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ • قُلْنَا
حَمْلُهُ عَلَى الْإِجْمَاعِ لِعُمُومِهِ • قِيلَ يَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ فِيمَا
ضَارُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ • قُلْنَا حِينَئِذٍ تَكُونُ الْمَخَافَةُ
الْمَشَاقَّةَ • قِيلَ يُشْرِكُ الْإِتِّبَاعُ رَأْسًا • قُلْنَا التَّرْكُ
غَيْرُ سَبِيلِهِمْ • قِيلَ لَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ فِي فِعْلِ الْمُبَاحِ
• قُلْنَا كَاتِبَاتُ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ • قِيلَ الْمَجْمُوعُونَ
أَثْبَتُوا بِالذَّلِيلِ • قُلْنَا خَصَّ النَّصْرُ فِيهِ • قِيلَ كُلُّ
الْمُؤْمِنِينَ الْمَوْجُودِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ • قُلْنَا بَلْ فِي
كُلِّ عَصْرٍ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْعَمَلُ وَلَا عَمَلٌ فِي يَوْمِ الْقِيَمَةِ

الثَّانِي فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا كَرُ
أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ عَدَلَهُمْ فَنُحِبُّ
عِصْمَتَهُمْ عَنِ الْخَطَا قَوْلًا وَفِعْلًا كَبِيرَةً وَصَغِيرَةً
خِلَافَ تَعْدِيلِنَا • قِيلَ الْعَدَالَةُ فِعْلُ الْعَبْدِ وَالْوَسَطُ
فِعْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قُلْنَا الْكُلُّ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى
عَلَى مَذْهَبِنَا • قِيلَ عَدُولٌ وَقَدْ أَدَارَ الشَّهَادَةَ •
قُلْنَا حِينَئِذٍ لَا مَرْيَةَ لَهُمْ فَإِنَّ الْكُلَّ يَكُونُونَ كَذَلِكَ
الثَّالِثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا جَمْعُ
أُمَّتِي فِي خَطَاٍ وَنَظَائِرُهَا وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا
لَكِنَّ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا مُتَوَاتِرٌ وَالشَّيْعَةُ عَوَّلُوا عَلَيْهِ
لَا شَيْئًا لَهُ عَلَى قَوْلِ الْأَمَامِ الْمَعْصُومِ • الثَّالِثَةُ قُلْنَا

مالك اجماع اهل المدينة حجة لقوله عليه السلام
ان المدينة لتتفي خبثها كما يفي الكبرخت الحديد وهو
ضعيف. الرابعة قالت الشيعة اجماع العشرة حجة
لقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل
البيت وهم علي وفاطمة وابناهما رضي الله عنهم
لانه لما تركت لف عليه السلام عليهم كساء وقال
هو لا اهل بيتي ولقوله عليه السلام اني تارك فيكم
ما ان تمسكتكم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي.
الخامسة قال القاضي ابو حازم اجماع الخلفاء الاربعة
حجة لقوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين من بعدي. وقيل اجماع السجيين لقوله

حجة الثلاثة والسلام اقتدوا بالدين من بعدي
ابي بكر وعمر. السادسة يستدل بالاجماع فيما لا
يتوقف عليه حدوث العالم ووحدة الصانع لا
كتاباته **الباب الثاني** في انواع الاجماع
في مسائل. الاولى اذا اختلفوا على قولين فهل
لمن بعدهم احداث ثالث والحق ان الثالث ان لم يرفع
مجمعا عليه جاز والافلا ساه. قيل في الجمع الا
الميراث للجد. وقيل لهما فلا سبيل الى حرمانه.
قيل اتفقوا على عدم الثالث. قلنا كان مشروطا
بعدمه فزال بزواله قيل وارد على الواحد اني قلنا
لم يعتد فيه اجماعا. قيل اظهاره مستلزم تخطئة

الأولين واجيب بان المحدث هو الخطيئة
واحد وفيه نظر. الثانية اذا لم يفصلوا بين
مسئلتين فهل لمن بعدهم الفصل والحق ان نصوا
بعد ما الفرقوا واتحاد الجامع كتوريث العمه والحالة
لغيره لانه رفع مجمع عليه والاجاز والواجب على
من ساعد مجتهدا في حكم مساعده في جملة الاحكام
فيل اجمعوا على الاتحاد. قلنا عين الدعوى
فيل قال التوريث الجماع ناسيا يفطر والاكل
لا. قلنا ليس بدليل الثالثه يجوز الاتفاق بعد
الاختلاف خلافا للصريح. لنا الاجتماع على
الخلافة بعد الاختلاف وله ما سبق. الرابعة

الاتفاق

الاتفاق على احد قولي الاولين كالاتفاق على
حرمة بيع امر الولد والمنعة اجماع خلافا لبعض
المتكلمين والفقهاء. لنا انه سبيل المؤمنين
قيل فان تارعتهم اوجب الرد الى الله سبحانه
وتعالى قلنا زال الشرط قيل اصحابي كالنجوم
بأهمل اقتديتم اهتديتم. قلنا الخطاب مع العوام
الذين في عصرهم. قيل اختلا فهم اجماع على
التخير. قلنا زال لزوال شرطه ممنوع
الخامسة ان اختلفوا فمات احدي الطائفتين
يصير قول الباقيين حجة لكونه قول كل الامة
السادسة اذا قال البعض وسكت الباقيون

فليس باجماع ولا حجة وقال ابو علي اجماع بعد هم
وقال ابنه هوجج لنا انه ربما سكنت لتوقف
او خوف او تصويب كل مجتهد قيل يتمسك
بالقول المنتشر مما لم يعرف له مخالفة جوابه
المنع وانه اثبات الشيء بنفسه **فرج** قول
البعض فيما نغمر به البلوي ولم يسمع خلافه كقول
البعض وسكوت الباقي **الباب الثالث**
في شرايطه وفيه مسائل الاولى ان يكون فيه
قول كل عالم ذلك الف فان قول غيره لا دليل
فيكون خطأ فلو خالفه واحد لم يكن سبيل الكل
قال الخطاط وابن جرير وابو بكر الرازي الموثق

يعتدق على الأكثر قلنا مجازا قالوا عليكم
بالتواتر الاعظم قلنا يوجب عدم الاتفاق
إلى مخالفة الثلاث الثانية لا يذله من سند
لأن الفتوي بدونه خطأ قيل لو كان فهو الحجة
قلنا يكونان دليلين قيل صحوا بيع المراضاة
بلا دليل قلنا لا بل ترك الكفاة بالاجماع
فردان الاول يجوز الاجماع عن الامان لاها
مسند الحكم قيل الاجماع على جواز مخالفتها
قلنا قبل الاجماع قيل اختلف فيها قلنا منقو
بالعموم وخبر الواحد الثاني حديث لا يجب
ان يكون عنه خلافا لابي عبد الله البصري لنا

أَنَّ الثَّالِثَةَ لَا يَشْتَرُطُ انْفِرَاطُ الْمُجْمَعِينَ لِحُجُورِ
اجْتِمَاعِ دَلِيلَيْنِ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَامَ بِهِ وَنَهْ. قِيلَ
وَأَفَقَّ عَلَى رَحْمَةِ اللَّهِ عَنْهُ الْقَحَابَةُ فِي مَنَعَ بَيْنَ الْمُسْتَوَلِّينَ
ثُمَّ رَجَعَ وَرُدَّ بِالْمَنَعِ. الرَّابِعَةُ لَا يَشْتَرُطُ التَّوَاضُّعُ
فِي نَقْلِهِ كَالسُّنَّةِ. الْخَامِسَةُ إِذَا عَارَضَهُ نَصْرٌ أَوَّلُ
الْقَابِلِ لَهُ وَالْإِتْسَاقُ طَا **الْكِتَابُ الرَّابِعُ**
فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ اثْبَاتٌ مِثْلُ حُكْمٍ مَعْلُومٍ فِي مَعْلُومٍ
أُخْرٍ لَا شَرَاهُ كَمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُشْتَبِّهِ. قِيلَ
الْحُكْمَانِ غَيْرُ مُمَثِّلَيْنِ فِي قَوْلِنَا لَوْلَا لَمْ يَشْتَرُطُ الصَّوَرُ
فِي صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ لِمَا وَجَبَ بِالنَّدْرِ كَالصَّلَاةِ
قُلْنَا تَلَا زُمْ وَالْقِيَاسُ لِيَّانَ الْمَلَا زِمَةُ وَالْمَثَلُ

حاصل

حَاصِلٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ وَالتَّلَا زُمْ وَالْإِقْتِرَانُ لَا
نُسَمِّيهِمَا قِيَاسًا وَقِيَّةً بَابِ **الْبَابِ** الْأَوَّلِ
فِي بَيَانِ أَنَّهُ حُجَّةٌ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأَوَّلِيَّةِ فِي الدَّلِيلِ
عَلَيْهِ تَحْتَ الْعَلَمِ شَرْعًا. وَقَالَ الْبَصْرِيُّ وَالْقَفَّارُ
عَقْلًا وَالْقَاسَانِي وَالْمَهْرَوَانِي حَيْثُ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةٌ
أَوَالْفَرْعُ بِالْحُكْمِ أَوَّلِي كَحُكْمِ الضَّرْبِ عَلَى تَحْدِيدِ
التَّائِيْفِ وَدَاوُدُ أَنْكَرَ التَّعَبُّدَ بِهِ وَأَحْكَالَهُ
الشَّيْعَةَ وَالنِّظَامُ اسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِوُجُوهٍ الْأَوَّلِ
أَنَّهُ مُجَاوِزَةٌ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ وَالْمُجَاوِزَةُ
اعْتِبَارٌ وَهُوَ مَا مَوْزِعُهُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا فَاعْتَبَرُوا
قِيلَ الْمَرَادُ الْإِعْظَامُ فَإِنَّ الْقِيَاسَ الشَّرْعِيَّ لَا يَنَالُ

٧٤

ر

صَدَرَ الْآيَةُ. قُلْنَا الْمُرَادُ الْقَدْرُ الْمَشْتَرِكُ قَبْلَ
الدَّالِّ عَلَى الْكُلِّي لَا يَدُلُّ عَلَى الْجُزْئِيِّ. قُلْنَا بَلَى
وَلَكِنْ هَاهُنَا جَوَازُ الِاسْتِثْنَاءِ دَلِيلُ الْعُمُومِ.
قِيلَ الدَّلَالَةُ طَنِيهٌ. قُلْنَا الْمَقْصُودُ الْعَمَلُ فِيكَفِي
الظَّنِّ الثَّانِي قِصَّةُ مُعَادٍ وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قِيلَ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ احْتِمَاكِ. قُلْنَا
الْمُرَادُ الْأَصُولُ لِعَدَمِ النِّصِّ عَلَى جَمِيعِ الْفُرُوعِ.
الثَّالِثُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي الْكَلَالَةِ
أَقُولُ بِرَأْيِ الْكَلَالَةِ مَا عَدَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ وَالرَّأْيُ
هُوَ الْقِيَاسُ أَجْمَاعًا وَعُمُرُ أَمْرٍ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِي
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عَهْدِهِ بِالْقِيَاسِ. وَقَالَ فِي الْجِدِّ

أَقْضَى

أَقْضَى. وَقَالَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ اتَّبَعْتَ
رَأْيَكَ فَسَدِيدٌ. وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجْتَمَعَ رَأْيُ
وَرَأْيُ عُمَرَ فِي أَمْرِ الْوَلَدِ. وَقَاسَ بِنُ عُبَايَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ الْجِدَّ عَلَى ابْنِ الْإِبْنِ فِي الْحَبِّ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِمْ
وَالْإِسْتِثْنَاءَ. قِيلَ دَمَوْهُ أَيْضًا. قُلْنَا حَيْثُ
فَقَدْ شَرَطَهُ تَوْفِيقًا. الرَّابِعُ أَنَّ ظَنَّ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ
فِي الْأَصْلِ بِعِلَّةٍ تَوْجِدُ فِي الْفَرْعِ تَوْجِبُ ظَرْفَ الْحُكْمِ
فِي الْفَرْعِ وَالْبَقِيضَانِ لَا يَكُنِ الْعَمَلُ بِهِمَا وَلَا الرَّأْيُ
لَهُمَا وَالْعَمَلُ بِالْمَرْجُوحِ مَمْنُوعٌ فَتَغَيَّرَ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ
اجْتَمَعُوا بِوُجُوهِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ عَزَّ وَعَلَا لَا تَقْدِمُوا
وَأَنْ تَقُولُوا وَلَا يَقْفُ وَلَا رَطْبٌ. وَإِنْ لَظُنُّ

قلنا الحكم مقطوع والظن في طريقه **الثاني**
 قوله عليه السلام معل هذه الامة برهه بالكتاب
 وبرهه بالسنة وبرهه بالقياس فاذا فعلوا
 ذلك فقد صلوا **الثالث** دم بعض الفقهاء من
 غير كثير **قلنا** معارضان بمثلها فوجب التوفيق
 الرابع نقل الامامية انكاره عن العشرة **قلنا**
 معارض بنقل الزيدية **الخامس** انه يؤدى الى
 الخلاف والمنازعة وقد قال تعالى ولا تنازعوا
 قلنا الآية في الآراء والحدوب لقوله عليه ^{السلام}
 اختلاف امتي رحمه **السادس** الشارع فضلين
 الازمنة والامكنه في الشرف والصلوات في

وتقدس

المقدّر

القصر وجمع بين الماء والتراب في التطهير وأوجها
 التعفف على الحره الشوها دون الامة الحسنات قطع
 سارقا القليل دون غاصب الكثير وجلد بقدر
 الزنا وشرط فيه شهادة أربعة دون الكفر ود
 بنا في القياس **قلنا** القياس من حيث عرف المعنى
 الثانيه قال النظام والبصري وبعض الفقهاء
 التخصيص بالعله أمر بالقياس وانكره آخرون
 وهو المختار **وفرق** أبو عبد الله بين الفعل والترك
 لنا انه اذا قال حرمت الخمر لكونها مسكرة يحتمل
 عليه الاسكار مطلقا ويحتمل عليه اسكارها قيل
 الأغلب عدم التقييد **قلنا** فالشخص لا يفيد

٦٦

ك

وَحَدُّهُ قِيلَ لَوْ قَاتَلَ عِلَّةَ الْحُرْمَةِ الْإِسْكَارُ لَا يَدْفَعُ
 الْإِحْتِمَالُ. قُلْنَا فَيَنْتَبِهُ الْحُكْمُ فِي كُلِّ الصُّورِ بِالْبَصَرِ
 الثَّالِثَةِ الْقِيَاسُ مَا قَطَعِي أَوْ ظَنِّي فَيَكُونُ الْفَرْعُ
 بِالْحُكْمِ أَوْ لِي كَحُرْمَةِ الضَّرْبِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّائِيْفِ
 أَوْ مُسَاوِيًا كَقِيَاسِ الْأَمَةِ عَلَى الْعَبْدِ فِي السَّرَايَةِ أَوْ
 أَدُونِ كَقِيَاسِ الْبَطِيخِ عَلَى الْبَرِّ فِي الرِّبَا. قِيلَ تَحْرِيمُ
 التَّائِيْفِ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ أَنْوَاعِ الْأَذَا عُرْفًا وَبَيِّنَةً
 قَوْلِ الْمَلِكِ لِلْجَلَادِ أَقْتَلْهُ وَلَا تَسْخَفْ بِهِ قِيلَ لَوْ ثَبَتَ
 قِيَاسًا لَمَا قَاتَلَ بِهِ مُنْكَرُهُ. قُلْنَا الْجَبَلِيُّ لَمْ يُنْكَرْ
 قِيلَ نَفْيُ الْأَدْنَى يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْأَعْلَى كَقَوْلِهِمْ فَلَانُ
 لَا مَمْلُوكَ الْحَيَّةَ وَلَا مَمْلُوكَ الثَّقِيرَ وَالْقَطِيرَ. قُلْنَا

أَمَّا

٦٥
 أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَانُ نَفْيُ الْجَزْءِ وَيَسْتَلْزِمُ نَفْيُ الْكُلِّ
 وَأَمَّا الثَّانِي فَلَانُ النِّقْلُ فِيهِ ضَرُورَةٌ وَلَا حَرُورَةٌ
 هَاهُنَا. الرَّابِعَةُ الْقِيَاسُ بِحُرْمَةِ الشَّرْعِيَّاتِ حَيْثُ
 الْحُدُودُ وَالْكَفَّارَاتُ لِعُمُومِ الدَّلَائِلِ وَفِي الْعُقُلِيَّاتِ
 عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَفِي اللُّغَاتِ عِنْدَ أَكْثَرِ
 الْأَدْبَاءِ دُونَ الْأَسْتِنَابِ وَالْعَادَاتِ كَأَقْلِ الْحَيْضِ
 وَأَكْثَرِهِ **البَابُ** الثَّانِي فِي أَرْكَانِهِ إِذَا
 ثَبَتَ الْحُكْمُ فِي صُورَةٍ لِمُشْتَرِكٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا
 تَسَمَّى الْأَوَّلِيَّ أَصْلًا وَالثَّانِيَةَ فَرْعًا وَالْمُشْتَرِكَ عِلَّةً
 وَجَامِعًا وَجَعَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ دَلِيلَ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ
 أَصْلًا وَالْإِمَامَ الْحُكْمَ فِي الْأَوَّلِيَّ أَصْلًا وَالْعِلَّةَ



فرعاً وفي الثانية بالعكس وبيان ذلك في فصلين
الفصل الأول في العلة وهي المعرف للحكم
 قيل المستنبطة عرفت به في دور. قلنا
 تعريفه في الأصل وتعرفها في الفرع فلا دور والنظر
 في أطراف الأول في الطرق الدالة على العلية
 الأول النص القاطع كقوله عن وجل في الفئ كلاً
 يكون دولة وقوله عليه السلام إنما جعل الاستيدان
 لأجل النظر. وقوله إنما نصيكم عن حور الأضاحي
 لأجل الدافاة والظاهر للآمر كقوله تعالى لدولك
 الشمس فان أئمة اللغة قالوا للآمر للتعليل. وفي
 قوله سبحانه وتعالى ولقد درأنا لجهنم. وقول

الشاعر

الشاعر له لدوا الموت وابنوا الخراب للعاقبة مجازاً
 وإن مثل قوله عليه السلام انها من الطوافين عليكم
 أو الطوافات والبامثل فيما رحمة من الله لنت لهم
 الثاني الامتاء وهو خمسة أنواع. الأول ترتب
 الحكم على الوصف بإفاء ويكون بالوصف أو الحكم
 وفي لفظ الشارع أو الراوي مثاله الزاني والزانية
 فأجلدوا لا تغربوه طيباً فإنه تحشر يوم القيمة
 ملياً زاناً ما عن **فرع** ترتب الحكم على الوصف
 يقضي العلية. وقيل إذا كان مناسباً لنا أنه
 لو قيل أكرم الجاهل وأهين العالم فبحر وليس بمجرّد
 الأمر فإنه قد يحسن فهو لسبق التعليل. قيل الدلالة

له

في هذه الصورة لا تستلزم دلالة في الكل
فلنا يجب دفعا للاشراك. الثاني ان حكم عقيب
علمه بصفة المحكوم عليه كقول الأعرابي واقعت
يا رسول الله فقال اعتق رقية لأن صلاحه جوابه
تغلب كونه جوابا والسؤال معاد فيه تقديرًا.
فالتحق بالأول. الثالث أن يذكر وصفًا لو لم يؤمر
لم يفد مثل انما من الطوافين عليكم ثمرة طيبة
وماء طهور. وقوله عليه السلام انقص الرطب
إذا حفر. قيل نعم فقال فلا اذن. وقوله عليه
السلام لعمر وقد سألته عن قبلة الصائمين ارايت لو
تمضت بماء ثم مجتته. الرابع أن يفرق في الحكم

بين

بين شيئين يذكر وصف مثل القائل لا يرت
وقوله عليه السلام إذا اختلف الجنسان فسيبوا
كيف شيتم يد ايدي. الخامس النهي عن مفوت الواجب
مثل وذروا البيع. الثالث الاجتماع كتعليل
تقديم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب في
الإرث بامتزاج النسبين. الرابع المناسبة
المناسب ما يجلب للإنسان نفعًا أو يدفع عنه
ضرًا وهو حقيقى دنيوي ضروري كحفظ النفس
بالقصاص والدين بالقتال والعقل بالرجوع عن
المسكرات والمال بالضمان والنسب بالحد
على الزنا ومصلحة كصب الولي للصغير وتحسيني

جب

79.

كَحَرَمِ الْقَادُورَاتِ وَآخِرُ وَيُكَرِّهُ النَّفْسَ
وَاقْتِنَاعِي يُظَنُّ مُنَاسِبًا فَيُزَوَّلُ بِالتَّامُّلِ فِيهِ
وَالْمُنَاسِبَةُ تُقْبَدُ الْعِلَّةُ إِذَا اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ
فِيهِ كَالسُّكْرِ فِي الْحَرَمَةِ أَوْ فِي جَنْبِهِ كَامْتِزَاجِ
النَّسَبَيْنِ فِي التَّقَدُّمِ أَوْ بِالْعَكْسِ كَالْمَشَقَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ
بَيْنَ الْحَائِضِ وَالْمُسَافِرِ فِي سُقُوطِ الصَّلَاةِ أَوْ جُلُوسِهِ
كَإِحْبَابِ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الشَّارِبِ لَكُونَ الشُّرْبِ
مُطَنَّةً الْقَذْفِ وَالْمُطَنَّةُ وَقَدْ أُقِيمَتْ مَقَامُ الْمَطْنِ
لِأَنَّ الْأَسْتِقْرَاقَ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ شَرَعَ أَحْكَامًا
لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ تَفْضُلًا وَإِحْسَانًا فَحَيْثُ ثَبَتَ حُكْمٌ
وَهُنَاكَ وَصِفٌ وَلَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ ظُنُّ كَوْنِهِ عِلَّةً وَإِنْ

لَمْ يُعْتَبَرْ وَالْمُنَاسِبُ الْمُرْسَلُ اعْتَبَرَهُ مَالِكٌ وَالْغَرِيْبُ
مَا أَثَرُ فِيهِ وَلَمْ يُوْثَرْ جُلُوسُهُ فِي جَنْبِهِ كَالطَّعْمِ فِي
الرَّبَا وَالْمَلَايِمِ مَا أَثَرُ جُلُوسُهُ فِي جَنْبِهِ أَيْضًا وَالْمُوْثَرُ
مَا أَثَرُ جُلُوسُهُ فِيهِ • مَسْئَلَةُ الْمُنَاسِبَةِ لَا يَبْطُلُ
بِالْمُعَارَضَةِ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَإِنْ تَضَمَّنَ ضَرَرًا أُنْزِلَ
مِنْ نَفْعِهِ لَا يَصِيرُ نَفْعُهُ غَيْرُ نَفْعٍ لَكِنْ يَنْدَفِعُ مَقْضَا
الْحَامِسُ الشُّبْهُ قَالَ الْقَاضِي الْمَقَارِنُ لِلْحُكْمِ إِنْ
نَاسِبُهُ بِالذَّاتِ كَالسُّكْرِ لِلْخُدْمَةِ فَهُوَ الْمُنَاسِبُ
أَوْ بِالسَّبَبِ كَالطَّهَانَةِ لِإِسْتِرَاطِ النِّبَةِ فَهُوَ الشُّبْهُ
وَإِنْ لَمْ يَنْبَسِ فَهُوَ الْطَّرْدُ كِنَاءُ الْقَنْطَرَةِ لِلتَّطْهِيرِ
وَقِيلَ مَا لَمْ يَنْبَسِ إِنْ عَلِمَ اغْتِبَارُ جُلُوسِهِ الْفَرِيْقَ

فَهُوَ الشَّبَهُ وَالْأَفْهَوُ الطَّرْدُ وَاعْتَبَرِ الشَّاهِدِي
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَشَاهِدَةَ فِي الْحُكْمِ وَأَنَّ عَلَيْهِ فِي
الصُّورَةِ وَالْإِمَامُ مَا يُبْطِنُ اسْتِثْنَاءُ وَلَمْ يُعْتَبَرِ
الْقَاضِي مُطْلَقًا. لَنَا أَنَّهُ يُفِيدُ ظَنًّا وَجُودَ الْعِلَّةِ
فَيُثَبِّتُ الْحُكْمَ قَالَ مَا لَيْسَ مُنَاسِبٌ فَهُوَ مَرْدُودٌ إِجْمَاعًا
قُلْنَا مَمْنُوعٌ. السَّادِسُ الدَّوْرَانُ وَهُوَ أَنْ يَحْدُثَ
الْحُكْمُ بِخَدُوثٍ وَصِفٍ وَيَنْعَدِمُ بَعْدَهُ وَهُوَ
يُفِيدُ ظَنًّا. وَقِيلَ قُطْعًا. وَقِيلَ لَا قُطْعًا وَلَا ظَنًّا
لَنَا أَنَّ الْحَادِثَ لَهُ عِلَّةٌ وَغَيْرُ الْمَدَارِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ لِأَنَّهُ
إِنْ وَجَدَ قَبْلَهُ فَلَيْسَ بِعِلَّةٍ لِلتَّخَلُّفِ وَالْأَفْأَضَلُّ
عَدَمُهُ وَأَيْضًا عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَدَارَاتِ مَعَ التَّخَلُّفِ

فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّورِ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ عَدَمِ عَلَيْهِ بَعْضُهَا
لَا تَمَاهِيَةِ الدَّوْرَانِ أَمَّا أَنْ تَذَكَّ عَلَى عَلَيْهِ الْمَدَارِ
فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَدَارَاتِ أَوْ لَا تَذَكَّ فَيَلْزَمُ
عَدَمُ عَلَيْهِ يَتْلُو التَّخَلُّفِ السَّالِمِ عَنِ الْمَعَارِضِ
فَالْأَوَّلُ ثَابِتٌ فَانْتَفَى الشَّاهِدِي وَعُورِضٌ بِمِثْلِهِ
وَاجِبٌ بِأَنَّ الْمَذْلُوكَ قَدْ لَا يَثْبُتُ لِمَعَارِضٍ قِيلَ
الطَّرْدُ لَا يُؤْتَرُ وَالْعَكْسُ لَمْ يُعْتَبَرِ قُلْنَا يَكُونُ
لِلْمَجْمُوعِ مَا لَيْسَ لِأَجْزَائِهِ. السَّابِعُ النَّفْسِيَّةُ الْحَاضِرُ
كَقَوْلِنَا وَلَا يَتَّبِعُ الْإِجْبَارَ أَمَّا أَنْ لَا تَعْلَلُ أَوْ تَعْلَلُ
بِالْبَكَارَةِ أَوْ الصِّغَرِ أَوْ غَيْرِهِمَا وَالْكُلُّ بَاطِلٌ سِوَى
الشَّاهِدِي فَالْأَوَّلُ وَالرَّابِعُ لِلْإِجْمَاعِ وَالثَّالِثُ لِقَوْلِهِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ الثَّبِتُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا وَالسَّرْعُ عَنِ الْحَاجَةِ
مِثْلُ أَنْ يَقُولَ عِلَّةُ حُرْمَةِ الرِّبَا أَمَّا الطَّيْمُ أَوِ الْجَلُّ
أَوِ الْقَوْتُ • فَإِنْ قِيلَ لَا عِلَّةَ لَهَا أَوِ الْعِلَّةُ غَيْرُهَا
قُلْنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْأَحْكَامِ تَعْلِيلُهَا
وَالْأَصْلُ عَدَمُ غَيْرِهَا • الثَّانِي مِنَ الطَّرَدِ وَهُوَ أَنَّ
يَتَّبَعُ مَعَهُ الْحُكْمُ فِيمَا عَدَا الْمُنَارِعَ فِيهِ فَيَتَّبَعُ فِيهِ
الْحَاقُّ لِلْفَرْدِ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ وَقَدْ قِيلَ تَكْفِي
مُقَارَقَتُهُ فِي صُورَةٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ • الثَّاسِعُ تَنْفِجُ
الْمَنَاطِطِ بَيْنَ الْفَارِقِ وَقَدْ يُقَالُ الْعِلَّةُ أَمَّا
الْمَشْتَرِكُ أَوِ الْمُمَيَّزُ • وَالثَّانِي بِإِطْلَاقِ فَيَكْتَفِي
الْأَوَّلُ وَلَا يَكْفِي أَنْ يُقَالَ مَحَلُّ الْحُكْمِ أَمَّا الْمَشْتَرِكُ

أَوْ مُمَيَّزُ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمَحَلِّ ثُبُوتُ
الْحُكْمِ • ثَبَتَتْ قَبْلَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ عَدَمُ عَلَيْهِ فَهُوَ
عِلَّةٌ قُلْنَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِعِلَّةٍ قِيلَ لَوْ
كَانَ عِلَّةً لَتَأْتَى الْقِيَاسُ الْمَأْمُورُ بِهِ قُلْنَا هُوَ دَوْرُ
الطَّرَفِ الثَّانِي فِيمَا يُطْلَقُ الْقَلْبَهُ وَهُوَ سِتَّةُ
الْأَوَّلِ النِّقْضُ وَهُوَ ابْتِدَاءُ الْوَصْفِ بِدَوْنِ الْحُكْمِ
مِثْلُ أَنْ يَقُولَ مَنْ لَمْ يُكْتَبْ بِعَرِّي أَوَّلُ صَوْمِهِ
عَنِ الْبَيْتِ فَلَا يَصَحُّ فَيَنْقُضُ بِالْإِطْوَاءِ قِيلَ يَقْدَحُ
وَقِيلَ لَا مُطْلَقًا • وَقِيلَ فِي الْمَنْصُوصَةِ وَقِيلَ
حَيْثُ مَا نَعِيَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ قِيَاسًا عَلَى التَّخْصِصِ وَالْجَمْعِ
يَجْمَعُ الدَّلِيلَيْنِ وَلِأَنَّ الظَّنَّ بَاقٍ خِلَافَ مَا لَمْ يَكُنْ

مَانِعٌ قَبْلَ الْعِلَّةِ مَا اسْتَلْزَمَ الْحُكْمَ. وَقِيلَ اسْتَفْهَامُ
الْمَانِعِ لَمْ يَسْتَلْزَمَ. فَلَمَّا بَلَغَ مَا يَحْتَاجُ عَلَيْهِ وَإِنْ
لَمْ يَحْظَرْ الْمَانِعُ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا وَالْوَارِدُ اسْتِثْنَاءً
لَا يَقْدَحُ كَمَسْئَلَةِ الْغَرَايَا لِأَنَّ الْجَمَاعَ أَدْلُ مِنْ النِّقْصِ
وَجَوَابُهُ مَنَعَ الْعِلَّةَ لَعَدَمِ قَبْدٍ وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ الدَّلِيلُ
عَلَى وَجُودِهِ لَا تَقْلُ وَلَوْ قَالَ مَا دَلَّتْ بِهِ عَلَى وَجُودِهِ
هَذَا دَلَّ عَلَيْهِ ثَمَّةً فَهُوَ نَقْلٌ إِلَى نَقْصِ الدَّلِيلِ
أَوْ دَعْوَى الْحُكْمِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ السَّلَامُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ
فَلَا يَسْتَرْطُ فِيهِ التَّاجِيلُ كَالْبَيْعِ فَيَنْقُصُ بِالْإِجَارَةِ
فَلَمَّا هُنَاكَ لَا يَسْتَقِرُّ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ لَا لِصِحَّةِ
الْعَقْدِ وَلَوْ تَقَدَّرَ كَقَوْلِنَا رُقَى الْأَمْرُ عِلَّةُ رُقَى الْوَلَدِ

وَيَنْتَزِعُ فِي وَلَدِ الْمَعْدُورِ تَقْدِيرًا وَالْأَلَمُ حُجَّتُ قِيَمَتِهِ
أَوْ أَظْهَرَ الْمَانِعِ. تَنْبِيْهُ دَعْوَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ
نَقْضِهِ عَنْ صُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مُبْهَمَةٍ يَنْقُصُ بِالْإِبْتَاتِ
أَوِ النَّفْيِ الْعَامِّينَ وَيَا لِعَكْسِ الشَّيْءِ عَدَمُ الشَّيْءِ
يَأْنِ بِنَقْيِ الْحُكْمِ بَعْدَهُ وَعَدَمُ الْعَكْسِ بَانَ بِنَقْيِ
الْحُكْمِ فِي صُورَةٍ بَعْلَةٍ أُخْرَى فَالْأَوَّلُ كَمَا لَوْ قِيلَ
لَمْ يَبْرَهُ فَلَا يَصِحُّ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَى. الشَّيْءُ الصَّحِيحُ
لَا يَقْصُرُ فَلَا يَقْدَمُ إِذَا هُوَ كَالْمَغْرِبِ وَمَنَعَ التَّقْدِيمَ
ثَابِتٌ فِيمَا قُصِرَ وَالْأَوَّلُ يَقْدَحُ إِنْ مَنَعْنَا تَعْلِيلَ
الْوَاحِدِ بِالشَّخْصِ بَعْلَتَيْنِ. وَالشَّيْءُ حَيْثُ يَسْتَنْعِ
تَعْلِيلَ الْوَاحِدِ بِالنَّوْعِ بَعْلَتَيْنِ وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي

المنصوصة كالإيلاء واللعان والقتل والردة
لا في المستنبطة لأن ظن ثبوت الحكم لأحدهما
يصرفه عن الآخر وعن المجموع. الثالث الكسر
وهو عدم تأثير أحد الجزئين ونقض الآخر كقولهم
صلاة الخوف صلاة يجب فصاؤها فنجأ إذاؤها
فيلخص صيغة الصلاة ملغاً لأن الحج كذلك
فيبقى كونه عبادة وهو منقوض بصوم الحائض.
الرابع القلب وهو أن رتب خلاف قول المستدل
عليه عليه الحاقاً بأصله وأما نفي مذهبه صريحاً
كقولهم المنع ركن من الوضوء فلا يكفي أقلاماً
ينطلق عليه الاسم كالوجه فنقول ركن منه فلا يقيد

بالرنة كالوجه ضمناً كقولهم بيع الغائب عقد
معاوضة فيصح كالنكاح فنقول فلا يثبت فيه
خيار الرؤية ومنه قلب المساواة كقولهم المكره
مالك مكلف فيقع طلاقه كالمختار فيقول
فيسوي بين قرانه وإيقاعه وإثبات مذهب
المعترض كقولهم الاعتكاف ليت مخصوص فلا يكون
مجردة قرينة كالوقوف بعرفة فنقول فلا يشترط
الصوم فيه قبل المتأقنان لأجتماع. قلب
الشافي حصل في الفرع بعرض الاجتماع. تنبيه
القلب معارضة إلا أن علة المعارضة وأصلها
يكون مغايراً لعلة المستدل وأصله. الخامس

القول بالواجب وهو تسليم مقتضى قول المستدل
مع بقاء الخلاف • مثاله في النفي ان يقول النفاوت
في الوسيلة لا يمنع القصاص فنقول مسلم ولكن لا
لا يمنع غيره ثم لو بينا ان الموجب قائم ولا مانع
غيره لم يكن ما ذكرناه تمام الدليل • وفي التوبة
قولهم الخيل سابق عليها فتجب الزكاة فيها
كالابل فنقول مسلم في زكاة التجارة • السائر
الفرق وهو جعل تعيين الأصل علة الفرع مانعا
والأول يؤتر حيث لم يجز الثعلب بعليتين •
والثاني عند من جعل النقص مع المانع قادحا
الطرف الثالث في أقسام العلة علة الحكم

محله أو جزؤه أو خارج عنه عقلي حقيقي أو
أضافي أو سبلي أو شرعي أو عرفي لغوي أو معتد
أو قاصرة وعلى التقديرات إما بسيطة أو مركبة
فيل لا يعلل بالمحل لأن القائل لا يفعل • قلنا
لا نسلم ومع هذا فالعلة المعرف • قيل لا يعلل
بالحكم الغير المضبوطة كالمصالح والمفاسد
لأنه لا يعرف وجوه القدر الحاصل في الأفعال
في الفرع • قلنا لو لم يجز لما جاز بالوصف
المشتمل عليها فإذا حصل ظن ان الحكم لمصلحة
وجدت في الفرع يحصل ظن الحكم فيه • قيل
العدم لا يعلل به لأن العدم لا يتميز وأيضا

لَيْسَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ سَيْرُهَا. قُلْنَا لَا نَسْلِمُ فَإِنْ عَدِمَ
الْأَزْمُ مُتَمَيِّزٌ عَنْ عَدَمِ الْمَلْزُومِ وَإِنَّمَا سَقَطَ عَنْ الْمُجْتَهِدِ
سَيْرُهَا لِعَدَمِ تَنَاهِيهَا. قِيلَ إِنَّمَا جَوَزَ التَّعْلِيلُ
بِالْحُكْمِ الْمُتَقَارِنِ وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَادِيرِ الثَّلَاثَةِ فَيَكُونُ
مَرْجُوحًا. قُلْنَا فَيَجُوزُ بِالْمُتَأَخِّرِ لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ قَالَتْ
الْحَنِيفِيَّةُ لَا يُعْلَلُ بِالْقَاصِرَةِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ.
قُلْنَا مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ فَائِدَةٌ. وَلَنَا
أَنَّ التَّعْدِيَّةَ تَوَقَّفَتْ عَلَى الْعِلِّيَّةِ فَلَوْ تَوَقَّفَتْ هِيَ
عَلَيْهَا لَزِمَ الدَّوْرُ. قِيلَ لَوْ عُدِّلَ بِالْمُرَكَّبِ فَإِذَا
انْتَفَى جُزْؤُهُ تَنَفَّى الْعِلِّيَّةُ ثُمَّ إِذَا انْتَفَى جُزْؤُهَا أَحَدٌ
يَلْزَمُ التَّخَلُّفُ أَوْ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ. قُلْنَا الْعِلِّيَّةُ

عَدَمِيَّةٌ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ وَهِيَ مَسَائِلُ الْأَوَّلَى
يُسْتَدَلُّ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ عَلَى الْحُكْمِ لَا بِعِلِّيَّتِهَا لَا نَهَا
يُسَبِّحُ تَوَقَّفُ عَلَيْهِ. الثَّانِيَّةُ التَّعْلِيلُ بِالْمَانِعِ
لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِ الْمُقْتَضَى لِأَنَّهُ إِذَا انْتَرَمَعَ
أَوَّلَى. قِيلَ لَا يُسْتَدَلُّ بِالْعَدَمِ الْمُسْتَمِرِّ. قُلْنَا الْحَادِثُ
يُعْرِفُ الْأَوَّلَى كَالْعَالِمِ لِلصَّائِعِ. الثَّالِثَةُ
لَا يُشْتَرَطُ الْإِتْفَاقُ عَلَى وَجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْأَحْكَامِ
بَلْ يَكْفِي انْتِهَاضُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ. الرَّابِعَةُ الشَّيْءُ
يُدْفَعُ الْحُكْمُ كَالْعِدَّةِ أَوْ يَرْفَعُهُ كَالطَّلَاقِ أَوْ يَدْفَعُ
وَيَرْفَعُ كَالرَّضَاجِ. الْخَامِسَةُ الْعِلَّةُ قَدْ يُعْلَلُ
بِهَا ضِدَّانِ وَلَكِنْ بِشَرْطَيْنِ مُضَادَّيْنِ **الفصل**

الثاني في الأصل والفرع • أما الأصل فشرطه
ثبوت الحكم فيه بدليل غير القياس لأنه إن أخذ
في العلة فالقياس على الأصل • الأول وإن اختلفا
لم ينعقد الثاني وإن لا يتناول دليل الأصل
الفرع والألصاق القياس وإن يكون حكم الأصل
معللاً بوصف معين غير متأخر عن حكم الفرع
أذ لم يكن حكم الأصل دليل سواه وشرط الكرخي
عدم مخالفة الأصول أو أحد ثلثة التخصيص
على العلة والاجماع على التعليل مطلقاً وموا^{فقة}
أصول آخر والحق أنه يطلب الترجيح بينه وبين
غيره وشرط عثمان والسبتي قيام ما يدل على قياس

عليه

عليه وبشر المويبي الاجماع عليه أو التخصيص
على العلة وضعف ما ظاهر • أما الفرع فشرطه
وجود العلة فيه بلا تفاوت وشرط العلم به
والدليل على حكمه اجمالاً وورد الظن يحصل
دونهما • ثبته يستعمل القياس على وجه التلازم
ففي الثبوت حكم الأصل ملزوماً • وفي النفي نقضه
لأما مثل لما وجبت الزكاة في مال البالغ للمشارك
بينه وبين مال الصبي وجبت في ماله ولو وجبت في
الحق لو وجبت في الأبي قياساً عليه واللازم من مثله
فالملزوم مثله **الكتاب** الخامس في دلالة
اختلف فيها وفيه بآبار **الباب** الأول

في المقبولة منها وهي ستة الأول الاصل في المناق
الاباحة لقوله تعالى خلق لكم ما في الارض قبل من
خدم ربه الله التي اخرج لعباده اجل لكم الطيبا
وفي المضار التحريم لقوله عليه السلام لا ضرر ولا
ضرار في الاسلام قيل على الاول الامر محي ولغير النفع
كقوله وان اساءتم فلها . وقوله والله ما في السموات
قلنا مجاز لا اتفاق ائمة اللغة على انها للملك
ومعناه الاختصاص النافع بدليل قولهم الحل للفر
قيل المراد الاستدلال . قلنا هو حاصل من نفسه
فيحمل على غيره . الثاني الاستصحاب حجة خلافا
للحنفية والمنكئين . لنا ان ما ثبت ولم يظهر

والله ظن بقاؤه ولو لا ذلك لما تقررت المعجزة
لتوقفها على استمرار العادة ولم تثبت الاحكام
والثانية في عهد السلام لجواز النسخ وان كان
الشك في الطلاق كالشك في النكاح ولان البنا
يستغنى عن سبب او شرط جديد بل يكفي واما
دون الحادث وبطل عدمه بصدق عدم الحادث
على ما لا نهاية له فيكون راجحا . الثالث
الاستقرا ماله الوثر يؤدي على الراجح فلا يكون
واجبا لاستقرا الواجبات وهو يفيد الظن
والعمل به لازم لقوله عليه السلام نحن نحكم
بالظاهر . الرابع اخذ الشافعي باقل ما قيل

إِذَا الْمَرْجُوحُ دَلِيلًا كَمَا قِيلَ دَيْتُهُ الْكَافِي الثَّلَاثُ
وَقِيلَ النِّصْفُ وَقِيلَ الْكُلُّ بَنِي عَدَى الْأَجْمَاعِ وَالْبَرَاءَةُ
الْأَصْلِيَّةُ قَلْبُ الْجَبِّ الْأَكْثَرُ لِيَتَقَنَّ الْخَلَاصُ قُلْنَا
الْمُضْلَحَةُ يَتَقَنَّ الشُّغْلُ وَالزَّائِدُ لَمْ يَتَغَيَّرْ **الْحَاقُّ**
الْمُنَاسِبُ الْمُرْسَلُ أَنْ كَانَتْ ضَرُورِيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ
كُلِّيَّةٌ كَرَسَ الْكَفَّارَ الصَّالِحِينَ بِإِسَارَى الْمُسْلِمِينَ
أَعْتَبَرُوا إِلَّا فَلَا وَآمَنَّا مَالِكٌ فَقَدْ أَعْتَبَرَهُ مُطْلَقًا
لِأَنَّهُ أَعْتَبَرَ جَنَسَ الْمَصَالِحِ يُوجِبُ ظَنَّهُ أَعْتَبَارَهُ وَلَا
الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَبِلُوا بِمَعْرِفَةِ الْمَصَالِحِ
السَّادِسُ فَقَدْ الدَّلِيلُ بَعْدَ التَّفْحِصِ الْبَلِيعِ يُغْلَبُ
ظَنُّ عَدَمِهِ وَعَدَمُهُ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْحُكْمِ لِاسْتِنَاعِ

نظائر

رُكِّلَ الْغَائِلُ **البَابُ** الثَّانِي
فِي الْمَرْدُودَةِ **•** الْأَوَّلَى الْأَسْتَحْسَانُ قَالَ بِهِ أَبُو
حَنِيفَةَ وَفَسَّرَ بَأَنَّهُ دَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ
وَتَقْصُرُ عَنْهُ عِبَارَتُهُ وَرَدَّ بَأَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ طُهُورِهِ
لِتَمَيُّزِ صِحِّحَةٍ مِنْ فَاسِدِهِ وَفُسِّرَهُ الْكَرَّخِي بَأَنَّهُ
قُطِعَ مَسْأَلَةٌ عَنْ نَظَائِرِهَا لِمَا هُوَ أَقْوَى كَتَحْصِيصِ
حَنِيفَةَ قَوْلِ الْقَائِلِ مَا لِي صَدَقَةٌ يَا زَكْوِي لِقَوْلِهِ
تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً وَعَلَى هَذَا فَالْتَحْصِيصُ
الْأَسْتَحْسَانُ وَأَبُو الْحَسَنِ بَأَنَّهُ تَرَكَ وَجْهَهُ مِنْ وَجْهِ
الْاجْتِهَادِ غَيْرَ شَامِلٍ شُمُولِ الْأَلْفَاظِ الْأَقْوَى
يَكُونُ كَالطَّارِي فَخَرَجَ التَّحْصِيصُ فَيَكُونُ حَاصِلُهُ

٧٩

تَحْصِيصُ الْعِلَّةِ • الشَّانِي قِتْلَ قَوْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ حُجَّةً • وَقِيلَ إِنْ خَالَفَ الْقِيَاسُ وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ إِنْ انْتَشَرَ وَلَمْ يَخَالَفْ لَنَا
قَوْلُهُ تَعَالَى فَاعْتَبِرُوا يَمْنَعُ التَّقْلِيدَ وَاجْتِمَاعُ
الصَّحَابَةِ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا • وَقِيَاسُ
الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ • قِيلَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَصْحَابِي كَالْحَيَّاتِ بِأَيْتِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ • قُلْنَا
الْمُرَادُ دُعَاؤُ الصَّحَابَةِ • قِيلَ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسُ
فَقَدْ اشْتَبَعَ الْحَرُّ • قُلْنَا رُبَّمَا خَالَفَ لِمَا ظَنَّهُ دَلِيلًا
وَلَمْ يَكُنْ • مَسْأَلُهُ مَنَعَ الْمُعْتَرِضُ تَفْوِضَ الْحُكْمِ
إِلَى رَأْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَالِمِ لِأَنَّ

حَدَّثَنَا

الْحُكْمُ يَتَّبِعُ الْمَصْلَحَةَ وَمَا لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ لَا يَصِيرُ لِحَقْلِهِ
مَصْلَحَةً • قُلْنَا الْأَصْلُ مَمْنُوعٌ • وَإِنْ سَلِمَ فَلَمْ يَلْحُظْ
أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارُهُ أَمَارَةً الْمَصْلَحَةِ وَجَزَمَ بِوُقُوعِهِ مَوْجِبَ
إِنْ عَمِرَانَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ مَا انْشَدَتْ ابْنَةُ
النَّضْرِ نَزْلَ الْحَارِثِ لَوْ سَمِعْتُ لِمَا قُتِلْتُ وَسُئِلْتُ
الْأَقْرَعَ فِي الْحَجِّ أَكُلَ عَامِرٍ فَقَالَ لَوْ قُلْتُ ذَلِكَ
لَوَجِبَ وَخَوْه • قُلْنَا أَلَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ بِنُصُوصٍ مُحْكَمَةٍ
لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَتَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
الْكِتَابُ السَّادِسُ فِي التَّعَادُلِ
وَالْتَّرَاجُحِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ • الْبَابُ
الْأَوَّلُ فِي تَعَادُلِ الْأَمَارَتَيْنِ فِي تَفْسِيرِ الْأَمْرِ

مَعَهُ الْكَرْخَى وَجُوزُهُ قَوْمٌ يَحْتَدُّونَ فَالْتَّحِيزُ عِنْدَ
الْقَاضِي وَآبِي عَدِي وَابْنِهِ وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَ بَعْضِ
الْفُقَهَاءِ فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِأَحَدِهِمَا مَرَّةً لَمْ يَحْكَمْ
بِالْآخَرِي وَآخَرِي لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا بِي بَكَرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَقْضَى فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ خُكْمَيْنِ
مُخْتَلَفَيْنِ. مَسْأَلَةٌ إِذَا نُقِلَ عَنْ مَجْتَهِدٍ قَوْلَانِ
فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى تَوْقِفِهِ. وَجَحْتُمُ أَنْ
يَكُونَا أَحْتِمَالَيْنِ أَوْ مَذْهَبَيْنِ وَإِنْ نُقِلَ فِي
مَجْلِسَيْنِ وَعِلْمُ الْمُسَاحِرِ فَهُوَ مَذْهَبُهُ وَالْأَحْكَمُ
الْقَوْلَانِ. وَأَقْوَالُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَذَلِكَ وَهِيَ دَلِيلٌ عَلَى غُلُوشَانِهِ فِي الْعِلْمِ وَالَّذِي

الباب الثاني في الأحكام الكلية
لِلرَّاجِحِ وَبِقُوَّةِ أَحَدِي الْأَمَارَتَيْنِ عَلَى الْآخَرِ
لِيَتَمَسَّكَ بِهَا كَمَا رَجَحْتَ الْقَضَاءُ خَيْرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا النِّقَاطُ الْخَتَانَيْنِ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ. مَسْأَلَةٌ لَا تَرْجِعُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ
إِذَا لَا تَعَارُضَ بَيْنَهَا وَإِلَّا ارْتَفَعَ النِّقِصَانُ
أَوْ اجْتَمَعَا. مَسْأَلَةٌ إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ فَعَمَلُ
بِهِمَا مِنْ وَجْهِ أَوَّلِي بَابٍ يَتَّبِعُ الْحُكْمَ فَيَنْتَبِثُ
الْبَعْضُ أَوْ يَتَعَدَّدُ فَيَنْتَبِثُ لِبَعْضِهَا أَوْ يَتَّبِعُ فَيُؤَوَّرُ
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا أَخْبِرَكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُودِ
فَقِيلَ نَعَمْ فَقَالَ أَنْ يَشْهَدَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَشْكَرَ

فحمل الأول على حق الله والثاني على حقايق
مسئله اذا تعارض نصان ونسايان في لقوة
والعموم وعلم بالمتاخر فهو ناسخ فان جهل
فالساقط او الترجيح وان كان احدهما
قطعيًا او خصر مطلقًا عمل به • وان تخصص
من وجه طلب الترجيح • مسئله قد يرجح بكثرة
الأدلة لأن الظنين اقوي • قيل يقدم الخبر
على الأقبسية • قلنا ان اتخذ اصلها فخذ
والأفمنوع **الباب** الثالث في ترجيح
الاخبار وهو على وجوه • الأول بحال الراوي
فيرجح بكثرة الرواة وقلة الوسائط وبقوة

وفهمه وعلمه بالعربية وافضلته وحسن
اعتقاده صاحب الواقعة وجليس الحديثين •
ومختبر اثر معد لا بالعمل على روايته وبكثرة
المرشحين وتحتهم وعلمهم وحفظه وزيادة
ضبطه ولو كالفاطم عليه السلام ودوام
عقله وشهرته وبشهره نسبه وعدم النسيان
اسمه وتأخر اسلامه • الثاني بوقت الرواية
فيرجح الراوي في البلوغ على الراوي في الصبا
وفي البلوغ والمحتمل وقت البلوغ على المحتمل
في الصبي اوفيه وفي البلوغ ايضا • الثالث
بكيفية الرواية فيرجح المنفق على رافعه

والمحكى بسبب نزوله ويلفظه وما لم ينكره
راوي الأصل. الرابع بوقت وروده فيرجح
والمدينات والمشعر بعلو شأن الرسول صلى
الله عليه وسلم والمنصم للتخفيف والمطلق
على متقدم التاريخ والمورخ بتاريخ مضيق
والمتمثل في الاسلام. الخامس باللفظ فيرجح
الفصح لا الأفصح والخاص وغير المخصص
والحقيقه والأشبه بها فالشرعية ثم العرفية
والمستغنى عن الاضمار. والذال على المراد من
وجهين وبغير وسط والمؤمى إلى علة الحكم
والمذكور معارضه معه والمفروق بالتهديد

السادس بالحكم فيرجح المبنى لحكم الأصل لأنه
لو لم يتأخر عن الناقل لم يفد والمجهر على
لقوله عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام
إلا غلب الحرام الحلال وللإختياط وتعاد
الموجب ومثبت الطلاق والعناق لأن
الأصل عدم القيد ونافى الحد لأنه حرر لقوله
أدروا الحدود بالشبهات. السابع بعمل
أكثر السلف **الباب** الرابع في ترجيح
الأقضية وهي بوجوه. الأول بحسب العلة
فيرجح المظنة الحكمة ثم الوصف العدلي
ثم الحكم الشرعي والبسيط والوجودي للوجود

ثم العدمي للعدمي • الثاني بحسب دليل
الغلبة رُجِحَ الثابت بالنظر القاطع ثم الظاهر
اللام شران والبناء ثم بالمناسبة الضرورية
الدينية ثم الدينوية ثم التي في حيز الحاجة
الأقرب اعتباراً فالأقرب ثم الدوران في محل
ثم في محلين ثم السر ثم الشبه ثم الظر ثم
الإنشاء • الثالث بحسب دليل الحكم فيرجح
النقض ثم الإجماع لأنه فرع • الرابع بحسب
كيفية الحكم وقد سبق • الخامس موافقة
الأصول في العلة والحكم والإطراد في الفروع
الكتاب السابع في الاجتهاد والافتاء

وفيه بآبار **الكتاب** الأول في الاجتهاد
وهو استقراء الجهد في درك الأحكام
الشرعية وفيه فصلان • الأول في المجتهد
وفيه مسائل • الأولى يجوز له عليه السلام
أن يجتهد بعوم فاعتبروا ووجوب العمل
بالدراج ولأنه أشق وأدل على القطانة
فلا يتركه ومنعه أبو علي وإنه لقوله
تعالى وما ينطق عن الهوى • قلنا ما موره
فليس بهوا ولأنه ينتظر الوحي • قلنا يحصل
البأس عن النص ولأنه لم يحد أصلاً يفسر
عليه **فصرح** لا يخطأ اجتهاده وإلا وجب

ابْتِاعُهُ • الثَّانِيَةِ بِحُوزِ اللَّغَائِبِينَ عَنِ الرَّسُولِ
وَفَاقًا وَلِلْحَاجِرِينَ ابْتِئَا إِذْ لَا يَمْنَعُ أَمْرُهُمْ بِهِ
قَبْلَ عَرْضِهِ لِلْخَطَاءِ • قُلْنَا لَا نَسْلَمُ بَعْدَ الْأَذْنِ
وَلَمْ يَنْبُتْ وَقُوعُهُ • الثَّالِثَةِ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ
يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ • وَالْإِجْمَاعِ مَا
يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَشَرَائِطِ الْقِيَاسِ وَكَيْفِيَّةِ
النَّظَرِ وَعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ •
وَحَالِ الرُّوَاةِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ
لَا أَنَّهُ نَتِجَةُ **الفصل الثاني** فِي حُكْمِ الْاجْتِهَادِ
اِخْتَلَفَ فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ
فِي أَنَّ لِكُلِّ صَوْتٍ حُكْمًا مُعَيَّنًا وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ

وَقَطْعِيٌّ

وَقَطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ وَالْمُخْتَارُ مَا صَحَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فِي الْحَادِثَةِ حُكْمًا مُعَيَّنًا عَلَيْهِ أَمَّا
مَنْ وَجَدَهَا أَصَابَ وَمَنْ فَقَدَهَا أَخْطَا وَلَمْ
يَأْتُرْ لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ مَسْبُوقٌ بِالِدَّلَالَةِ لِأَنَّهُ
مَطْلَبُهَا وَالِدَّلَالَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْحُكْمِ فَلَوْ
تَحَقَّقَ الْاجْتِهَادُ أَنْ لَاجْتَمَعَ التَّقْيِضَانِ وَلَئِنَّ
عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ مَنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ
وَمَنْ أَخْطَا فَلَهُ أَجْرٌ • قِيلَ لَوْ تَعَيَّنَ الْحُكْمُ
لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَتَرَكَ اللَّهُ فَيَفْسُقُ وَيَكْفُرُ لِقَوْلِهِ
لِقَوْلِهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ قُلْنَا لِمَا أَمَرَ بِالْحُكْمِ
بِمَا ظَنَّهُ وَإِنْ أَخْطَا حُكْمَ بِمَا أَتَرَكَ اللَّهُ قِيلَ

لَوْ لَمْ يُصَوِّبِ الْجَمِيعَ لَمَا جَازَ نَصَبُ الْمُخَالِفِ
وَقَدْ نَصَبَ أَبُو بَكْرٍ زَيْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُلْنَا
لَمْ يَحْزَرْ تَوَلِيَّةُ الْمُبْطِلِ وَالْمُخْطِئُ لَيْسَ بِمُبْطِلٍ •
فَرَعَانِ الْأَوَّلُ لَوْ رَأَى الزَّوْجَ لَفِظَ كِتَابَةً
وَرَأَتْ الْمَرْأَةُ صَرْحًا فَلَهُ الطَّلُبُ وَلَهَا الْإِمْشَاعُ
فَيُرَاجَعَانِ غَيْرَهُمَا • الثَّانِي إِذَا تَغَيَّرَ الْإِجْمَاعُ
حَتَّى لَوْ ظَنَّ أَنَّ الْخُلْعَ فَسَخٌ ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُ طَلَاقٌ
فَلَا يَنْقُضُ الْأَوَّلُ بَعْدَ اقْتِرَانِ الْحُكْمِ وَيَنْقُضُ
قَبْلَهُ **البَابُ** الثَّانِي فِي الْإِفْتَاءِ وَفِيهِ
مَسَائِلُ • الْأَوَّلَى بِحُجُوزِ الْإِفْتَاءِ لِلْمُجْتَهِدِ
وَمُقْلِدِ الْجَمْعِ وَاخْتَلَفَ فِي تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ لِأَنَّهُ

لَا قَوْلَ لَهُ لَا نَفَقَادَ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ •
وَالْمُخْتَارُ حُجُوزُهُ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ فِي زَمَانِنَا •
الثَّانِيَةُ بِحُجُوزِ الْأَسْتِقْنَاءِ لِلْعَامِيِّ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ
فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْصَارِ بِالاجْتِهَادِ وَتَقْوِيَّتِ
مَعَايِشِهِمْ وَاسْتِغْرَارِهِمْ بِالْإِسْتِغَالِ
سُبْحَانَهُ دُونَ الْمُجْتَهِدِ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْإِعْتِنَاءِ
فَقِيلَ مُعَارِضٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ فَاسْلُكُوا وَأَطِيعُوا
اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ
وَقَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِعُمَيَّانَ أَبَا بَعْدَكَ عَلَى
كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَسَبِيْرَةِ السَّيِّحِينَ • قُلْنَا الْأَوَّلُ مُخْصَرٌّ

وَالْأَوَّلُ . وَالْمَرَادُ مِنَ السَّبْرِ لَزُومُ الْعَدَالَةِ
 لِشَالِئِهِ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْفُرُوجِ وَقَدْ اخْتَلَفَ
 فِي الْأَصُولِ وَلِنَائِقِهِ نَظَرٌ . وَلَيْكُنْ هَذَا الْخِ
 كْلَامَنَا . وَاللَّهُ الْمَوْقِقُ وَالْهَادِي

تَمَّ الْكِتَابُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ

وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَبَشَرِهِ



يَا بَدِيعُ
 الْمَآرِئِ الْمُنِيرِ
 لَكَاتِبٌ
 وَلَقَاتِبٌ
 رَبِّ

